جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

مذكرة مكملة لنيل شهـــــادة ماستر الطور الثاني ل.م.د
في علم الاجتماع الاتصال

مكانة الإعلام في سيرورة الإنتقال الديمقراطي في الجزائر

– من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين لجامعة ابن خلدون تيارت –

الطالب :

– حردودي عبد الحليم

– حر محمد

الإشراف:

– غمبازة جمال

لجنـــــــة المناقشـــــــــة

الأستاذ (ة)	الرتبة	الصفة
داود عمر	أستاذ محاضر	رئيسا
غمبازة جمال الدين	أستاذ محاضر	مشرفا ومقررا
شيخ علي	أستاذ محاضر	مناقشا

السنـــة الجامعية: 2021– 2022

شكر و عرفان

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم علينا بنعمة العقل و الدين

القائل في محكم تنزيله ﴿ يَرفَعِ اللَّه الذّينَ ءَامَنُوا مِنكُم وَ الَّذينَ أُوتوا العِلْم دَرجَات ﴾ صدق اللّه العظيم .

و قال رسول الله عليه أفضل الصلوات و أزكى التسليم:

"من صنع إليكم معروفا فكافئوه ؛ فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه " حديث صحيح خرجه الالباني في (صحيح أبي داود).

و بعد.....

يسعنا بعد أن منّ اللّه علينا بإتمام هذا العمل إلا أن نتقدم بكامل الشكر و العرفان إلى أستاذي الفاضل الدكتور : - غمبازة جمال الدين-

الذي رافق إنجاز هذا العمل خطوة بخطوة ... دعما و تحفيزا قبل الإشراف و التوجيه و التشجيع.

و الشكر موصول لأساتذتنا الكرام أعضاء المناقشة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه المذكرة.

كما لا يفوتنا أن نوجه شكرنا إلى كل أساتذتنا الذين قدموا لنا النصح و التوجيه و أخص بالذكر الأستاذ "شيخ علي" و الأستاذ "بودواية مختار" و الأستاذ " عرباوي " و الأستاذة " بوزيرة سوسن".

الحمد لله شكراً و امتناناً و إقراراً بفضله و اعترافاً بعظيم كرمه .

الحمد لله الذي بنعمتِه تتم الصالحات .

إلى من لا توفيهم الكلمات و الحروف حقهم في البرِ و الإحسان ، إلى من رضا الله في رضاهم و ما توفيقي و سر نجاحِي إلا بدعائهم فلا تنصفه الكلمات قدرهم....

إلى القلب الحنون ، إلى الشمعة التي كانت تحترق لتنير دربي ، إلى من حملتني و هنًا على وهنْ و سهرت الليالي على راحتي.

" أمي الغالية "

إلى " أمي الثانية " التي لو أعطيتها كل ما في الدنيا ما وفيت أجرها ، إليك يا أعز ما أملك "قصيبة ".

إلى قدوتي الأولى ، إلى من علمني أن أصمد أمام أمواج البحر الثائرة ، إلى من أعطاني و لم يزل يعطيني بلا حدود ، إلى من رفع رأسي عاليا افتخارًا به

" والدي العزيز "

إلى من قاسمتهم الحياة فكانوا لي خير سند ، إلى من تسابقوا و قدموا لي الدعم واحد تلو الآخر ، إلى ثمرات أمي و أبي إخوتي و أخواتي " جلول ، فاطمة ، حياة ، سمية ".

إلى النسخة المصغرة من أمي التي ساعدتني في الكتابة بعد مرضي . الأخت الحنونة " إكرام و فريال ".

إلى من كانت صحبتهم شرف و رفقتهم أمانًا و نسيانهم مستحيلاً

" كمال بلقاسم " ، " صحراوي ياسين رحمة الله عليه " ، " كريم مقدم " ، " فيصل بن حليمة" " بقوال ياسين " ، حسين يعقوبي " ، " عابدي رابح " ، " خالد خلفلاوي " .

إلى جميع الأساتذة الذين راهنو على عدم نجاحي و فشلي .

إلى شباب وطني حاملي الشهادات الذين توفوا في البحار .

إلى حاملي لواء النور و السائرين في دربهم بإخلاص .

إلى عائلتي الكريمة بأكملها ، إلى كل من كان له دور في مساندتي و لو بالكلمة .

إلى أساتذتي و بدون استثناء و جميع طلاب العلم و الباحثين و لكل عمال جامعة ابن خلدون من عميد الكلية إلى أعوان الأمن و النظافة .

أهدي لكم هذا العمل المتواضع .

حردودي عبد الحليم

حر محمد

فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
– الإهداء .	
– الشكر .	
– فهرس المحتويات .	
– فهرس الجداول .	
– مقدمة .	**أ – ب**
الفصل الأول : الاطار المنهجي للدراسة	
أولا : اسباب اختيار الموضوع	**05**
ثانيا : أهمية الدراسة	**05**
ثالثا : أهداف الدراسة	**06**
رابعا : الاشكالية	**06**
خامسا : الفرضيات	**08**
سادسا : المفاهيم الأساسية	**09**
سابعا : الدراسات السابقة	**13**
ثامنا : المقاربة السوسيولوجية للدراسة	**17**
الفصل الثاني : واقع الاعلام في المجتمع الجزائري	
← **المبحث الأول : الاعلام و ماهيته :**	
تمهيد	
المطلب الأول : تعريف الاعلام	**22**
المطلب الثاني : التطور التاريخي للإعلام	**24**
المطلب الثالث : خصائص الاعلام	**24**
المطلب الرابع : وظائف وسائل الاعلام في مختلف المجالات	**25**
← **المبحث الثاني : واقع الاعلام في الجزائر**	
تمهيد	
المطلب الأول : المسار التاريخي للإعلام الجزائري	**38**
المطلب الثاني : الإعلام في الدساتير الجزائرية (1962 – 2016)	**35**
المطلب الثالث : الإعلام في الجزائر التحديات وسبل التفعيل	**39**
المطلب الرابع : علاقة الاعلام بالسياسة الديمقراطية في الجزائر	**41**

الفصل الثالث : واقع الانتقال الديمقراطي داخل المجتمع الجزائري	
← **المبحث الأول : الانتقال الديمقراطي و ماهيته :**	
تمهيد	
المطلب الأول : تعريف الانتقال الديمقراطي	**47**
المطلب الثاني : أشكال الإنتقال الديمقراطي	**49**
المطلب الثالث : النظريات المفسرة لعملية للانتقال الديمقراطي	**50**
المطلب الرابع : شروط نجاح عملية الانتقال الديمقراطي	**52**
← **المبحث الثاني : الانتقال الديمقراطي في الجزائر :**	
تمهيد	
المطلب الأول : طبيعة النظام السياسي والمراحل التاريخية لعملية الإنتقال الديمقراطي في الجزائر (1989/2019)	**54**
المطلب الثاني : الثقافة الوطنية و البنية السوسيو إقتصادية للإنتقال الديمقراطي في الجزائر	**64**
المطلب الثالث : العلاقات الجيوسياسية والانتقال الديمقراطي في الجزائر	**67**
المطلب الرابع : عوائق و افاق مستقبل الانتقال الديمقراطي في الجزائر	**68**
الفصل الرابع : الاطار التطبيقي للدراسة :	
أولا : الإجراءات المنهجية :	
1- مجالات الدراسة .	**77**
2- منهج الدراسة .	**77**
3- أساليب جمع المعطيات .	**78**
4- عينة الدراسة .	**79**
ثانيا : عرض و تحليل و مناقشة النتائج :	
1- عرض و تحليل بيانات الدراسة .	**80**
2- مناقشة و تفسير النتائج الجزئية للدراسة .	**90**
3- النتائج العامة للدراسة .	**91**
4- التوصيات .	**92**
خاتمة .	**94**
قائمة المصادر و المراجع .	**96**
الملاحق .	

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح نتائج انتخابات 1990البلدية و الولائية .	56
02	يبين نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 1995	59
03	يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية 1999	60
04	يمثل خصائص مجتمع البحث	80
05	يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	81
06	يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير السن	81

المقدمة

مقدمة :

يعتبر الإعلام أداة فعالة لخدمة الشعوب باعتباره منبرا يعبر به الأفراد عن أنفسهم و أفكارهم و يتواصلون من خلاله معا لتحقيق المصالح الإنسانية . و فيما لا يشك فيه أن الإعلام يعد بمثابة المرآة العاكسة لأوضاع الدولة و من أهم العلامات المميزة للثورة الديمقراطية نظرا لتطوره تطورا مذهلا في أواخر التسعينات حيث أصبح من أقوى الوسائل لتشكيل المجتمع و التأثير في صناع القرار ، و لقد عرف قطاع الإعلام في الجزائر إنطلاقة جديدة باتجاه أن يكون الإعلام حر يتمتع بالاستقلالية كونه من أبرز مظاهر الحريات السياسية و شرطا ضروريا لأي عملية تحديث سياسي ، و كم لعب دورا في تغيير نظام الحكم و الإنتقال من نظام إلى آخر و في إثارة نقاط محددة تتعلق بالنظام السياسي و مدى تحقيق الديمقراطية التي يطمح إليها الجماهير ، فإذا كانت الحقوق و الحريات تشكل أساسا للديمقراطية فالأهم هو أنه لا حديث عن نظام حكم ديمقراطي في غياب الحريات العامة و أهمها حرية التعبير باعتبارها الأصل و حرية الإعلام باعتبارها الفرع اللذان يشكلان واحدة من الحقوق الإجرائية اللازمة لوجود نظام ديمقراطي سليم و ركيزة أساسية لنجاح التجربة الديمقراطية في أي بلد بما فيها الجزائر .

فالإعلام بذلك يعمل على توجيه السلطة نحو جملة من القضايا السياسية منها الإنتقال الديمقراطي و ما يحققه في تقدم النظام السياسي مما يعكس التوجه العام للدولة الجزائرية و مدى تطبيقها للحرية و حماية الحقوق بعدالة و مساواة و لبناء نظام قضائي عادل مستقل يقوم على تطبيق القانون كون هذا الانتقال يسعى لإعادة هيكلة الدولة الجزائرية و إصلاح مؤسساتها و إجراء إصلاح سياسي حقيقي يؤدي إلى التعددية و التنافسية و المحاسبة و تنظيم انتخابات دورية يكون رهانها هو الممارسة الفعلية للسلطة إلى جانب تقوية و دعم منظمات المجتمع المدني لحماية الديمقراطية ، فوجود الديمقراطية في الجزائر تدل على تبني الجزائر لفظ سياسي مغاير تم تجسيده بفعل الإعلام كركيزة أساسية لأي بناء ديمقراطي و محاولة السلطة ايجاد الإطار الإقتصادي لعملية الانتقال الديمقراطي ، كما سنحاول في دراستنا هذه كشف و رصد العلاقة بين الاعلام و الانتقال الديمقراطي في الجزائر و من الأسباب التي دفعتنا لدراسة هذا الموضوع نظرا لأهميته في إحداث التغيرات و الانتقال إلى الأحسن في ظل نظام ديمقراطي يؤمن بالحرية و الترويج لقيم سياسية و اجتماعية و ثقافية جديدة و لإحداث التغطية الإعلامية لدعم مطالب المعارضة من أجل حكومة أكثر شفافية و لدفع عجلة الانتقال إلى ديمقراطية حقيقية يتمتع فيها الإفراد بحقوقهم المدنية و السياسية و من الصعوبات التي واجهتنا في حساسية الموضوع و خطورته و شمولية البحث و سعته و قلة المراجع و المصادر للإعتماد عليها في دراستنا بالاضافة الى قلة المكتسبات المعرفية و العلمية السوسيولوجيا عن هذا الموضوع .

و عليه جاءت هذه الدراسة الموسومة " مكانة الاعلام في سيرورة الانتقال الديمقراطي في الجزائر " ، و من هنا سنحاول معالجة هذا الموضوع من أجل التعرف على معطيات الظاهرة باتباع خطة منهجية تتكون من أربع فصول .

الفصل الأول : هو بمثابة الاطار المنهجي للدراسة حيث خصص لأسباب اختيار الموضوع و أهداف الدراسة و أهميتها تبعا ذلك إشكالية البحث مع طرح مجموعة من التساؤلات و الفرضيات و تطرقنا إلى أهم المفاهيم الأساسية و الدراسات السابقة و أخيرا المقاربة السوسيولوجية للدراسة .

أما الفصل الثاني الذي كان تحت الاطار النظري لمدلول الاعلام تناولنا فيه مبحثين ، المبحث الأول كان بعنوان الاعلام و ماهيته بحيث هدف إلى التعرف على الاعلام و تطوره التاريخي و أهم خصائصه و وظائفه في مختلف المجالات . و بالنسبة للمبحث الثاني كان خاص بواقع الاعلام في الجزائر من خلال التسليط الضوء على المسار التاريخي للاعلام و على تحديات و سبل تفعيل الاعلام في الجزائر و علاقة هذا الأخير بالسياسة الديمقراطية في الجزائر .

و في الفصل الثالث أيضا تم فيه التطرق إلى الجانب النظري لدلول الانتقال الديمقراطي ، تناولنا فيه مبحثين . المبحث الأول كان بعنوان الانتقال الديمقراطي و ماهيته و شروط نجاح هذه العملية .و المبحث الثاني كان يخص طبيعة الانتقال الديمقراطي في الجزائر من حيث النظام السياسي و الثقافة الوطنية و البنية السوسيو اقتصادية و العلاقات الجيوسياسية ، و أخيرا أهم العوائق و الآفاق المستقبلية للانتقال الديمقراطي .

يتناول الفصل الرابع الجانب الميداني حيث يتم فيه التعرف على الاجراءات المنهجية للدراسة و عرض و تحليل ومناقشة النتائج، و الذي يتكون من عرض وتحليل البيانات الدراسة، مناقشة وتفسير النتائج الجزئية و للدراسة، استنتاج عام للدراسة، و أخيرا التوصيات ونأمل أن يكون عملنا هذا إسهاما في الميدان العلمي .

الفصل الأول

الفصل الأول : الاطار المنهجي للدراسة

أولا : اسباب اختيار الموضوع

ثانيا : أهمية الدراسة

ثالثا : أهداف الدراسة

رابعا : الاشكالية

خامسا : الفرضيات

سادسا : المفاهيم الأساسية

سابعا : الدراسات السابقة

ثامنا : المقاربة السوسيولوجية للدراسة

أولا : أسباب إختيار الموضوع :

1) أسباب الذاتية :

- الرغبة العلمية في القرب العلمي أكثر من تجارب الجزائر على مدى عقود من الزمن في محاولة إحداث الانتقال الديمقراطي .
- الميل الشخصي إلى دراسة كل المواضيع التي تتعلق بالجزائر حتى يمكن المساهمة و لو بالقليل في بلورة تصورات مساهمة الإعلام في الانتقال الديمقراطي .
- الوازع الإنساني و الشخصي في مدى أهمية الموضوع .
- الاهتمام بالسياسة و الإعلام السياسي و مكانته في المجتمع الجزائري .

2) أسباب موضوعية :

- ارتباط الدراسة بتخصص علم الاجتماع الاتصال .
- جدية الموضوع و محط نقاش و جدل .
- إلقاء الضوء على واقع الإعلام و أبعاده السياسية في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر .
- تزويد مكتبتنا بدراسة تكون بمثابة أرضية خصبة تمهد لدراسات جديدة .

ثانيا : أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من الأهمية البالغة التي يعني بها كل من موضوع الإعلام و الانتقال الدمقراطي ، بحيث تعتبر من البحوث التي تعنى بقضايا العصر و ما يتعلق بتنامي دور الإعلام في رسم خريطة التغيير السياسي في الجزائر و استكشاف ماهية الإعلام و وظائفه و عوامل ظهور عملية الإنتقال الديمقراطي و مدى ارتباطها بإتجاهات و آراء الأساتذة الجامعيين (لجامعة ابن خلدون) . غير ذلك فموضوع الإنتقال الديموقراطي موضوع الساعة كما أنه موضوع لصيق جدا باهتمامات الشعوب و موضوع يستجيب للواقع السياسي الذي نعيشه . و يمكن أن نوجز هذه الأهمية في النقاط التالية:

- الوقوف على ما يقدمه الإعلام من معلومات و أفكار حول أهمية مسار الإنتقال الديمقراطي في الجزائر .
- تعتبر هذه الدراسة كمؤشر موجه للباحثين و الدارسين المهتمين بهاذا الجانب .
- تقديم تفسيرات منطقية و واقعية بإشكالية البحث المطروحة .

ثالثا : اهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي :

- التأصيل المفاهيمي و التاريخي لمصطلح الاعلام و الانتقال الديموقراطي .
- تقديم مادة علمية جديدة تبرز أهمية الإعلام في الحياة السياسية ومدى معلاجته لمختلف الأزمات السياسية على مختلف الأزمنة والأمكنة .
- محاولة الوصول إلى مختلف تصورات و مواقف الأساتذة الجامعيين التي يحملونها حول واقع الإعلام و الإنتقال الديمقراطي في الجزائر.
- أن يكون هذا البحث لمسة من لمسات علم الاجتماع ، يساهم ولو بقليل لإثراء التخصص .
- محاولة كشف العلاقة بين الإعلام و الإنتقال الديمقراطي في الجزائر .
- الوقوف على دور الإعلام في الحياة السياسية في الجزائر .

رابعا : الإشكالية :

يمثل الاعلام اليوم عبر مختلف وسائله و مستوياته عصب الحياة ، و مظهرها البارز بحث يعتبر أداة و وسيلة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها ، أو تهميش دورها بالنسبة لكافة المجتمعات المتقدمة و النامية على حد سواء ، في أوقات الرخاء و الاستقرار ، و في أوقات الأزمات و المنازعات ، فالإعلام بطبيعته له دوره المؤثر في حركة المجتمع و حركة الانسان داخل المجتمع .

ومن بين أهم القضايا التي يناولها الإعلام بمختلف وسائله هي قضايا سياسية من أجل إدراك الفرد ووعيه بالشؤون السياسية للوسط الذي يعيش فيه، فالمجتمعات الديمقراطية تولي عناية خاصة لاهتمامات الرأي العام وتوجهاته كمدخلات في عملية صنع القرارات ووضع السياسات على كافة المستويات، فيما تهتم الدول غير الديمقراطية بدراسة وضع الأجندة رغبة في إحكام السيطرة على الرأي العام ، إذ يتم توظيف وسائل الإعلام لتركيز اهتمام الرأي العام حول قضايا بعينها، وكذلك تشتيت انتباه الرأي العام بشأن قضايا أخرى لا يراد له التفكير عنها ، بحيث أن هذه الأخيرة تلعب دوراً رئيساً وفاعلاً في تشكيل سياق التحول و الإنتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي في المجتمعات المختلفة، حيث تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين النخبة والجماهير، ويتوقف إسهام

ودور وسائل الإعلام في عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي على شكل ووظيفة تلك الوسائل في المجتمع وحجم الحريات، وتعدد الآراء والاتجاهات داخل هذه المؤسسات، بجانب طبيعة العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية المتأصلة في المجتمع، فطبيعة ودور وسائل الإعلام في تدعيم الديمقراطية، وتعزيز قيم المشاركة السياسية وصنع القرار السياسي، يرتبط بفلسفة النظام السياسي الذي تعمل في ظله، ودرجة الحرية التي تتمتع بها داخل البناء الاجتماعي .

و تعتبر الوسائل الاعلامية التي احتلت المشهد مع بداية الألفية الجديدة بتجارب حاسمة ، من حيث التأثير و توجيه الرأي العام في البلدان العربية إلى غاية بداية الأحداث التي عرفها أكثر من بلد عربي مع العشرية الثانية من القرن (21) . و التي جعلت الكثير ينبهر بهذه التأثيرات . و بالموازاة مع ذلك برز دور محوري لشبكات التواصل الإجتماعي في تلك الأحداث و التغيرات السياسية و الاجتماعية .

والجزائر على غرار باقي دول العالم كانت لها تجربة هي الأخرى في محاولتها للانتقال و التحول إلى نظام ديمقراطي وقد شهدت محطات سياسية بارزة، يعتبر من خلالها دستور 1989 بمثابة نقطة تحول ساهمت في تدعيم عملية التحول التي جاءت في ظروف صعبة وأوضاع اقتصادية وأمنية مزرية تداخلت فيها العديد من المتغيرات والعوامل الداخلية مع العوامل الخارجية كانت نتائجها قد توضحت على المستويين السياسي والاقتصادي و الإعلامي ، إلى أن ذلك التحول واجهته عدة تحديات وقفت عائق أمام تجسيده الفعلي على أرض الواقع، فمن هذا المنطلق سيتم معالجة الموضوع من خلال طرح **الاشكال التالي** : ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه الإعلام في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر ؟

وقد انبثق عن الطرح الرئيسي أسئلة فرعية تتمثل في:

- 1- ما مدى مساهمة الإعلام في تشكيل الوعي السياسي لدى الأساتذة الجامعيين (لجامعة ابن خلدون – تيارت – و اتجاهاتهم نحو القضايا السياسية ؟
- 2- ما مدى تحقق الانتقال الديمقراطي من وجهة نظر الأساتذة الجامعين (لجامعة ابن خلدون – تيارت –) ؟

خامسا : الفرضيات :

تعد الفروض من أهم العناصر في البحث العلمي التي تساعد الباحث في الاتجاه نحو الحقيقة التي أثارتها مشكلة البحث وتساؤلاته فهي اقتصاد الجهد والوقت وتبعده عن الوقوع في متاهات لا حصر لها وموضوعنا اليوم الاعلام و الانتقال الديمقراطي في الجزائر الذي نراه كباحثين في علم الاجتماع من أهم

الموضوعات التي يجب الاهتمام بها. فكان لابد لنا أن نجتهد لمعرفة إن كان للإعلام دور هام في عملية الانتقال و التحول الديمقراطي في الجزائر .

وعليه من خلال الإشكالية الرئيسية وأسئلتها الفرعية وكإجابة أولية لهذه التساؤلات انطلقنا من الفرضية العامة :

1- الفرضية الرئيسية:

ان للإعلام دوره أساسي في تجسيد عملية النهوض بالمجتمعات و كل وسائل الإعلام معنية بهاذا الدور سواء كانت تقليدية ، أو حديثة كما أن كل القطاعات بحاجة للإعلام النموذجي ، بحيث أن الاعلام الجزائري يعاني من نقائص من ناحية القوانين و الاشهار و التمويل يجب تداركها من خلال عناصر تجسد ميدانيا ، من أجل تحقيق انتقال ديمقراطي عبر دور فعال للإعلام بشتى وسائله .

2- الفرضيات الفرعية :

أ- يساهم الإعلام بدرجة كبيرة في الوعي السياسي لدى الأساتذة الجامعيين و ذلك من خلال تفسير و تحليل و التفاعل مع المضامين السياسية

ب- كلما توفرت أجواء التوافق و الحوار و الحريات و انسجام و تناسق في الأداء و المهام بين الاعلام و المجتمع المدني و الأحزاب السياسية و المؤسسة العسكرية في الجزائر كلما كان مسار الانتقال الديموقراطي ناجحا و آمنا .

سادسا : المفاهيم الأساسية :

1- تعريف الإعلام:

الإعلام لغة: مشتق من أعلم، مصدره الإعلام، وهو يعني في اللغة الإخبار والأنباء بتقارب بمعنى الإعلام ومعنى التعليم.

اصطلاحا: تعني كلمة إعلام نشر الأخبار والوقائع والمعلومات لكافة أفراد المجتمع.

التعريف الإجرائي: يعني الإعلام هو إيصال أو نشر المعلومات والحقائق للجمهور المستقبل.

2- وسائل الإعلام:

يعرفها العالم الأمريكي ويبي :' "على أنها الوسائل المتوفرة لغالبية الجمهور بما في ذلك عدد كبير من الناس والجماعات الفرعية و الأساسية و هي التي لا تكلف الأفراد كثيرا . [1]

التعريف الإجرائي: وسائل الإعلام هي الوسائل التي تقوم بـ توصيل المعلومات والأخبار إلى الناس .فمُعظم الناس يحصلون على معلوماتهم عن الحكومة من وسائل الإعلام لأنه سيكون من المستحيل أن يقوموا بجمع كل الأخبار بأنفسهم.

3- الإعلام السياسي:

الإعلام هو ذلك الجزء من النشاط الاتصالي الذي تقوم به الهيئات المختصة في بث المعلومات والآراء والمواقف عن الشؤون السياسية كالانتخاب ونحوه والإعلام السياسي جهود واعية لنشر أفكار نظام أو تغييره بعد تزويد الجمهور بأكبر قدر ممكن عن المضامين ذات الصيغة السياسية لوسائل الاتصال الجماهيرية.[2]

التعريف الإجرائي: الإعلام السياسي هو مجموعة الوسائل الاتصالية التي تملكها أو تديرها أو تؤثر فيها كيانات سياسية.

[1] أحمد عيساوي، مدخل إلى علوم الإعلام والاتصال، ط 1 ، دار الكتاب للنشر والتوزيع، مصر ،2014 ،ص 63 .

[2] سي موسى عبد الله ، الإعلام السياسي و المثقف العضوي في الجزائر ، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية ، العدد 26 ، سبتمبر 2016 ، ص101.

4- تعريف السياسة:

يشير معجم العلوم الاجتماعية إلى أن السياسة لغة:هي تدبير أمر عام في جماعة ما تدبيرا يغلب فيه معنى الإحسان، ويقصد به اصطلاحا منذ استعمالها الإغريق: تدبير أمور الدولة وكانت حينذاك (دولة المدينة) كأثينا وإسبرطة ثم صارت الدولة القومية الحديثة وبذلك تبدأ السياسة مع مجتمع المدينة ويؤكد الأصل اليوناني للمقابلين الانجليزي والفرنسي هذا الربط لاشتقاقه من كلمة Polisأي مدينة.[1]

التعريف الإجرائي: السياسة هي العلاقة بين الحاكم و المحكوم وهي السلطة الأعلى في المجتمعات الإنسانية.

5- الوعي السياسي :

يعرف الوعي بأنه "مدى معرفة و إدرك واهتمام الناس بالقضايا والمؤسسات والقيادات السياسية على مختلف المستويات، المحلية والقومية والدولية . ويرى اخرون بأنه هو الحالة التي يتمثل فيها الفرد أو أفراد المجتمع قضايا الحياة السياسية بأبعادها المختلفة، ويتخذون من هذه القضايا موقفا معرفيا ووجدانيا في الآن الواحد .

التعريف الاجرائي : يعبر الوعي السياسي عن رؤية الأفراد للنظام السياسي القائم و العمليات السياسية .

6- الديمقراطية:

تعد الديمقراطية كلمة لاتينية مشتقة من كلمتين إغريقيتين "ديموس" وكراطوس" فالأولى الشعب والثانية تعني الحكم أو السلطة، لذلك تعني الديمقراطية حكم الشعب أو سلطة الشعب فهي حكم الشعب للشعب من أجل الشعب.

وبعبارة أخرى الديمقراطية هي نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامته الشخصية الإنسانية ويقوم على أساس مشاركة أعضاء الجماعة في تولي شؤونها، ومنه ظهر حديثا مصطلح الديمقراطية التشاركية والتي تعني المشاركة السياسية من خلال المجتمع المدني، حيث يتم

[1] رحو نصيرة و بنصحراوي هاجر الشباب و الإعلام السياسي و المشاركة السياسية في الجزائر ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، تخصص علم إجتماع الإتصال ، جامعة إبن خلدون تيارت الجزائر ، 2021/2020 ،ص7.

إشراك المواطنين في اتخاذ بعض القرارات المتعلقة بتسيير الشأن العام المحلي، وقد ظهرت الديمقراطية التشاركية لسد بعض ثغرات تطبيق الديمقراطية النيابية.[1]

التعريف الاجرائي: الديمقراطية هي النموذج الأنجع في تجسيد إرادة الشعب لحكم نفسه بنفسه وإشراكه في اتخاذ القرار من خلال حرية إبداء رأيه عبر الوسائل الإعلامية المتاحة.

7- الانتقال الديمقراطي:

يعتبر مصطلح الإنتقال الديمقراطي Democratic Transition من المصطلحات التي أخذت حيَّزاً كبيراً في مجال العلاقات الدولية، وبالأخص في القسم السياسي الأكاديمي نظراً للممارسة السياسية الغير ديمقراطية، وذلك من خلال إنتقالها من النظام التسلطي إلى النظام الديمقراطي.

فالإنتقال الديمقراطي له مسميات ومرادفات عديدة ومتشابكة ومتداخلة فيما بينما على سبيل المثال التحديث الديمقراطي، التغيير الديمقراطي، التحول الديمقراطي هذا لإختلاف وجهات النظر بين العديد من الباحثين والعلماء نذكر من بينهم آلان تورين Alan-" Thorin الذي يعتبر الإنتقال الديمقراطي عملية متدرجة تتبلور في سياق علاقة الدولة بالمجتمع بعد صراع سياسي قد يطول أمده.

وفي اتجاه آخر يعرفه أندريان تشارلز" Andrian Charles - بأنَّه التغير بين النظم فهو نعني به التغييرات الحاصلة في النظام السياسي سواء عميقة وسطحية، وتخص الأبعاد السياسية الثلاثة تمثلت في البعد الثقافي وكل مايحدثه الإنتقال الديمقراطي في الإيديولوجيات المجتمعة وفي طبيعة التفكير، وقد يمس حتى العلاقات الأساسية في المجتمع التي تمس عادات وتقاليد الأفراد[2].

التعرف الاجرائي: الانتقال الديمقراطي و هو الانتقال من نظام حكم غير ديمقراطي الى نظام ديمقراطي وذلك بتطبيق الحريات وضمان حقوق الانسان واحترام القانون .

[1] سمير رحماني ، دور الاعلام في تكريس الانتقال الديمقراطي في الجزائر على ضوء المتغيرات الراهنة ، مجلة التمكين الاجتماعي ، جامعة باتنة1(الجزائر) ، المجلد2 ، العدد3 سبتمبر2020 ، ص369.

[2] بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي ،دراسة على اليمن وبلاد أخرى، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ،2004 ،ص76 .

8- التحول الديمقراطي :

لم يحظى مفهوم التحول الديموقراطي بالإجماع من قبل العلماء والدارسين والمهتمين، ويختلف من باحث لأخر ومن مفكر لأخر، ولذا سنتطرق إلى مجموعة من المفاهيم والتعاريف المختلفة للتحول الديمقراطي :

يعرف المفكر العربي المغربي محمد عابد الجبري التحول الديموقراطي بأنه الانتقال إلى الديموقراطية من دولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان معناها الواسع ولا يقوم كيانها على مؤسسات تعلو على الأفراد والجماعات ولا تتداول فيها السلطة على أساس الأغلبية السياسية إلى دولة يقوم كيانها على ثلاث أركان :

- حقوق الإنسان في الحرية والمساواة وما يتفرع عنها لاحقا في الحريات الديموقراطية والحق في الشغل وتكافئ الفرص .
- دولة المؤسسات وهي الدولة التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلو على الأفراد مهما كانت مراتبهم و انتماؤهم العرقي والديني والحزبي .
- تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية .[1]

9- الدستور:

إن الوثيقة الأساسية للحكم التي تحدد صلاحيات مختلف سلطات الحكم بحيث تتكون من ديباجة تعكس السياق السياسي و الاجتماعي و التاريخي للدولة ،كما ترسم حدود السلطة. ويقوم الدستور على حماية حقوق وحريات الأفراد، وتتكفل هيئة تأسيسية مستقلة بوضعه للحفاظ على حقوق ومصالح كل القوى في الأمة[2].

10-الاستقرار السياسي:

كلمة الاستقرار في اللغة العربية من استقر : يستقر ، استقر ، استقرارا ولقد اشتق مصطلح الاستقرار من القر ، بحيث يعرف لسان العرب بأنه القرار في المكان أي القرار والثبوت .

[1] محمد عابد الجابري، الديموقراطية وحقوق الإنسان، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1994،ص86.

[2] عماد الفقي ، الدستور الحالة المصرية ، المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، القاهرة ، 2012 ، ص13 .

يؤكد : Jan-Ericlane Svante أن لا يوجد تعريف منهجي إجرائي للاستقرار السياسي ، يبدو أنه يمكن الاعتماد سوى على التعاريف العامة والبسيطة أو التعريف المركبة حيث يحتوي الاستقرار السياسي على عنصرين:

أولا : النظام (اللافوضوي) : والذي يعني غياب العنف القوة والإكراه والقطيعة مع النظام السياسي .

ثانيا : الاستمرارية : وتعرف بالغياب النسبي في التغيير في مكونات النظام السياسي ، بتدني المستوى الاستمرارية في التطور السياسي وغياب القوى الاجتماعية وحركات سياسية تسعى إلى إدخال تغيرات جوهرية على النظام السياسي[1].

التعريف الاجرائي:

الاستقرار السياسي يعني غياب العنف بكافة مستوياته ، فالدول التي لا تتأثر بأعمال الشغب و الاضطرابات و التظاهرات و الاغتيالات تعتبر دولاً مستقرة.

سابعا : الدراسات السابقة :

إن أي دراسة علمية أو بحث أكاديمي، يتطلب القيام بعملية مسح معرفي للدراسات السابقة في نفس مجال البحث، او القيام بعملية إطلاع، بأكبر قدر ممكن على الدراسات السابقة و البحوث الصادرة في مجال البحث الذي نحن بصدده، و قيامنا بهذه العملية سمح لنا بالاطلاع على بحوث و دراسات تناولت هذا الموضوع ،و لعل من بين الدراسات التي عثرنا عليها و التي تمد بالصلة لموضوع دراستنا و لو بنسب متفاوتة :

1- الدراسات المحلية :

أ- دراسة "السعيد بو الشعير" بعنوان "النظام السياسي الجزائري" يمكن اعتبارها أنها دراسة تاريخية بنائية، تناولت ثلاث مراحل من تاريخ الجزائر (المرحلة الكولونيالية، مرحلة ما بعد الاستقلال، مرحلة الانفتاح السياسي والتحول نحو التعددية الحزبية)، وهذه

[1] عميرة محمد ايوب ، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر 2009/1999، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص تنظيمات السياسية و الادارية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2013 ، ص 13 .

الدراسة يغلب عليها الطابع القانوني – السياسي، لأنها ركزت على تحليل مضمون أهم الوثائق الدستورية المتعلقة بفترتين من تاريخ الجزائر، دستور 1976 وفترة الحزب الواحد، دستور 1989 وفترة التعددية الحزبية، والمقارنة بينهما .

وركز الباحث في تحليله لمرحلة التعددية الحزبية في الجزائر على الأسباب الاجتماعية والسياسية الاقتصادية التي أدت إلى انتفاضة أكتوبر 1988، ودورها في التعجيل بالعملية الديمقراطية في الجزائر، ممثلة في تيارات وأحزاب سياسية كانت موجودة داخل الحزب الواحد "جبهة التحرير الوطني" كحساسيات وشرائح اجتماعية حاملة لمشروعات أيديولوجية متناقضة، ويرى الباحث أن هذه الحساسيات هي التي ظهرت على السطح في شكل معارضة سياسية بعد دستور 1989 الذي أقر التعدد الحزبي في الجزائر، فيمكن اعتبار هذه الدراسة بأنها مؤسساتية لأنها ركزت على أهم المؤسسات السياسية التي جلبتها مرحلة التعدد الحزبي مثل (قانون الفصل بين السلطات، المجلس الدستوري، الحق في التنظيم.. إلخ) كان من أهم النتائج التي توصل إليها، هو أن الجزائر في فترة الحزب الواحد أعطت صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية أما في مرحلة التعددية السياسية فقد قلصت هذه الصلاحيات [1].

ب– هذا بالإضافة إلى دراسة أخرى شبه إقترابية من بنية الفعل الاجتماعي والسياسي الذي ولدته التعددية الحزبية في الجزائر تحمل عنوان " العنف السياسي في الجزائر وأزمة التحول الديمقراطي".

اعتمد الباحث فيها على مجموعة من المداخل النظرية التحليل جذور هذا التحول، من أهمها المدخل السياسي وأزمة السلطة في الجزائر وما صاحبه من صراع بين القوى الاجتماعية، والمدخل الثقافي ممثلا في أزمة الهوية والمدخل الاقتصادي، أي اختيار أثر التعديل الهيكلي على بنية نمط الإنتاج الجزائري، ثم انتقل الباحث إلى تحليل الأطراف الفاعلة في عملية العنف السياسي، خاصة الدور الذي لعبته الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS بعد اغتصاب السلطة منها والقوى الاجتماعية التي استقطبتها في ممارسة العنف ضد الدولة والمجتمع، وفي النهاية اهتدى الباحث إلى أن غياب الثقافة السياسية والوعي الاجتماعي من طرف الفاعلين في العملية السياسية، هو السبب الرئيسي في تعثر المناخ الديمقراطي في الجزائر.

[1] مخلوف بشير ، موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر ، بحث مقدم لنيل دكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي ، جامعة وهران سينيا، 2013/2012، ص 41 .

بيد أن هناك دراسة صادرة عن مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة عن النخبة السياسية في العالم الغربي (1996)، وفي الفصل الخاص بالنخبة السياسية الجزائرية، اعتمد الباحث على تحليل طبيعة هذه النخبة والتغيرات التي طرأت عليها أثناء عملية التحول السياسي – الاجتماعي بدءا من احتدام وطأة العنف في الجزائر، وموقفها من القوى والأحزاب السياسية المختلفة، وذلك باستعماله مدخل نظرية النخبة كتوجه نظري لفهم أنماط السلوك السياسي، ولقد حصر الباحث النخبة السياسية الجزائرية في دور المؤسسة العسكرية كنخبة تسيطر على مقاليد السلطة والمجتمع ويسودها الكثير من الغموض لا يمكن فهمه إلا عبر المزلاج الفرنسي.[1]

هذا إلى جانب دراسات تناولت قضايا وإشكاليات مثل الفساد السياسي، والنظام الحزبي والشرعية السياسية، وكذلك هناك العشرات من الدراسات التي تناولت هذه القضايا والإشكاليات السابقة، وهي غالبا ما تنشر في عدد من الدوريات العربية مثل المستقبل العربي (مركز دراسات الوحدة العربية)، والسياسة الدولية، ومنبر الحوار.. وغيرها من الدوريات العربية الشهرية والربع سنوية .

2- دراسات عربية :

أ- دراسة Lina Khatib لينا الخطيب (2013) حول Political Participation and Democratic Transition .in the Arab World المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في العالم العربي" خلصت الدراسة إلى أن هناك تحديات كبيرة تواجه الدول التي شهدت تحولاً ديمقراطياً، خاصة في العالم العربي، والمتمثلة في ضعف المشاركة السياسية في فترة ما بعد التحول؛ وذلك نتيجة لسنوات من الحكم الديكتاتوري، الذي خضعت له شعوب تلك الدول، وبالتالي أحد التحديات التي تواجه هذه الدول هو تحقيق الاستقرار السياسي، والأمني بعد فترة التحول الذي يفضي تحقيقه إلى استكمال عملية التحول الديمقراطي بشكل كامل.[2]

ب- بالإضافة الى دراسة دراسة رامي حسين: بعنوان دور إعلام التفاعلي في تشكيل الثقافة السياسية لدى الشباب الفلسطيني .

[1] مخلوف بشير ، المرجع السابق ، ص43/42 .

[2] علي مصباح محمد الوحيشي ، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي ، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية ، جامعة الزاوية ، مجلد الأول ، العدد الثاني ، أكتوبر 2015 ، ص52.

بحيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يقوم به الإعلام التفاعلي في تشكيل الثقافة السياسية لدى شباب في قطاع غزة ، استخدم فيها الباحث المنهج المسحي لعينة مكونة من 492 طالبا وطالبة من خلال استمارة لتحقيق أهداف الدراسة وتلخصت فيما يلي :

– أن الفاسبوك أكثر الوسائل الإعلام التفاعلي استخداما لدى المبحوثين من طلبة ثم يليه في المرتبة الثانية البريد الإلكتروني ثم اليوتيوب.

– كشفت الدراسة إلى أن الطلبة يثقون في الإعلام التفاعلي للحصول على المعلومات و بالدور الذي تقوم به في تشكيل الثقافة السياسية الفلسطينية لدى المبحوثين وبنسبة تصل إلى 70 % .

– أوضحت أيضا أن للإعلام التفاعلي دور إيجابي في تشكيل الثقافة السياسية لدى المبحوثين في قطاع غزة بنسبة مقدارها 72.4 % .[1]

3– دراسات أجنبية :

دراسة لان (Lane 2008) بعنوان" دور وسائل الاعلام في حث الأفراد على المشاركة السياسية " والتي هدفت التعرف إلى دور وسائل الاعلام في حث الأفراد على المشاركة السياسية، واستخدمت منهج المسح من خلال دراسة ميدانية طبقت على عينة من الأفراد، ودراسة تحليلية طبقت على عينة من وسائل الاعلام (الراديو والصحف والتلفزيون والمجلات)، وأظهرت نتائج الدراسة وجود دور قوي لوسائل الاعلام في المشركة السياسية، ووجود فروق ذات دلالة احصائية في مستوى تعرض الأفراد لوسائل الاعلام ووعيهم بالقضايا السياسية[2].

[1] شهري صابرينة ، ريمان سارة ، دور الإعلام الجديد في تشكيل الوعي السياسي الفايسبوك نموذجا ، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، تخصص علم الإجتماع الإتصال ،جامعة تيارت ، 2020/2019 . ص 14.

[2] عبد الله حميد العنزي ، دور وسائل الاعلام الكويتية في تعزيز الثقافة السياسية لدى الشباب الكويتي ، رسالة ماجستير في الاعلام ، جامعة الشرق الأوسط ، نيسان 2014 .ص 37 .

ثامنا : المقاربة السوسيولوجية للدراسة:

1- نظرية التأثير المحدود:

يمكن القول أن ها ته النظرية من أكثر النظريات مناسبة لدراسة الإعلام وسائل الإعلام في عملية الإنتقال الديمقراطي في الجزائر هي نظرية التأثير المحدود. هذه النظرية، تحدد نوعية التأثير الذي تحدثه وسائل الإعلام على أفراد المجتمع، فتنحصر في ثلاثة أبعاد هي :

أ- **التأثير المعرفي** :

ويكون من خلال التعرض لوسائل الإعلام وزيادة الوعي المعرفي والثقافي بالبيئة السياسية المحيطة .فوسائل الإعلام تعد مصدرا مهمًا من مصادر الحصول على المعلومات المتعلقة بقضية سياسية معينة، تزيد من الوعي والمعرفة السياسية وقضايا المجتمع، فوسائل الإعلام تستطيع أن تؤثر في التوجهات المعرفية للأفراد، وتستطيع أن تشكل أولوياتهم واهتماماهم وتوجهها.

ب- **التأثير الوجداني:**

وذلك من خلال تشكيل الاتجاهات والمواقف .فعندما يتعرض الفرد بشكل مستمر لوسائل الإعلام فإن ذلك يزيد من اهتمامه بالقضايا السياسية التي تحدث في بيئته وتدفعه إلى البحث عن المعلومات التي تشبع فضوله .ومن أبرز التأثيرات العاطفية قضية الشعور بالولاء أو الاغتراب أو الفتور العاطفي تجاه المشاركة السياسية والتصويت الانتخابي أو الشعور بالإيجابية نحو النظام السياسي أو العكس.

ج- **التأثير السلوكي:**

وتقوم على دراسة العلاقة بين التعرض المستمر لوسائل الإعلام والمشاركة الحقيقية في مختلف النشاطات السياسية سواء الانتخاب أو الترشح لإبداء الآراء السياسية عندما يطلب من الفرد ذلك .ويعد هذا الجانب من أّهم أبعاد وسائل الإعلام وتأثيرها في عملية التنشئة السياسية، فهذا ينشط السلوك السياسي أو الاجتماعي للأفراد مثل :المشاركة السياسية في الأنشطة السياسية والاهتمام بالقضايا والشؤون العامة كنوع من الفاعلية السياسية، ويقابل تنشيط السلوك السياسي الخمول السياسي مثل العزوف عن المشاركة السياسية وعدم المشاركة في الأنشطة السياسية الاجتماعية التي تفيد المجتمع وعدم القيام بالتصويت في الانتخابات أو الترشح[1].

[1] نقبيل كمال ، دور الإعلام في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص إدارة و حكامة محلية ،جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2015/2014 ص11.

ولعلّ هذه التأثيرات والأبعاد تزيد من أهمية ومسؤولية وسائل الإعلام في التنشئة والتثقيف السياسي بالديمقراطية والقضايا التي ترتكز عليها مسيرة الديمقراطية في المجتمع ،والتي يجب ألا تكتفي بمجرد تثقيف المواطن سياسيا، أو تعزيز ولائه للنظام أو لاتجاه سياسي معين، أو حثه على المشاركة في العملية السياسية فقط، بل يجب أن تدفعه لاتخاذ دور ايجابي وفاعل في الحياة السياسية وفي عمليات صنع وتشكيل القرار السياسي بوجه عام، وهذه الفاعلية والمشاركة الفعلية في الحياة السياسية وصنع القرارات السياسية تمثل ضربا من ضروب التأثر بوسائل الإعلام ومدى تأثيرها على السلوك السياسي للمواطنين. ويتوقف نجاح وسائل الإعلام في قيامها بوظيفة التنمية السياسية وخدمة أهداف التنمية الأخرى على توفير الحد الأدنى من الشروط الآتية:

1-تحقيق مبدأ تدفق المعلومات في الاتجاهين – صعودا ونزولا -بالشكل الذي يضمن المزيد من التفاعل الجماهيري والمشاركة الجماهيرية في مختلف مراحل العملية الإعلامية.

2-القضاء على ظاهرتي المركزية والبيروقراطية الإعلامية، وتحرير الطاقات في سبيل الإبداع والابتكار.

3-السعي نحو مبدأ حق الجماهير في الإعلام، وتحقيق الضمانات القانونية الملزمة لممارسة هذا الحق .[1]

2-نظرية ترتيب الأولويات (Agenda- Setting Theory):

الفكرة الاساسية في هذه النظرية ، أنها تهتم بدراسة العلاقة التبادلية بين وسائل الإعلام والجماهير، التي تتعرض لهذه الوسائل في تحديد أهمية وأولوية القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها التي تهم كافة قطاعات المجتمع .ويرتكز مفهوم النظرية على افتراض مفاده أن السياسيين يطورون أجندة خاصة بهم تضم أهم القضايا ذات الأولوية من وجهة نظرهم، وهي بالتالي تؤثر على الأجندة الإعلامية، ومن ثم تقدم وسائل الإعلام بدورها أجندتها الإعلامية إلى أفراد الجمهور الذين لا يكون لهم الإمكانية للاتصال المباشر مع البيئة المحيطة، ولهذا يلجئون إلى وسائل الإعلام لتعريفهم بالقضايا المختلفة.

لقد أكد فانكهوسر **Funkhouser** في دراسته عام 1973أن وسائل الإعلام الإخبارية لديها القدرة عل إبراز قضايا سياسية لم تكن ظاهرة على السطح في المجتمع، ووضعها في قائمة أوليات الجمهور.

[1] المرجع نفسه ، ص12.

إن الفكرة الأساسية في هذه النظرية هي أن هناك علاقة وثيقة بين الطريقة التي تعرضها وسائل الإعلام الإخباري (الصحافة بشكل عام، أي التي تتضمن الصحف والإذاعة والتليفزيون) الموضوعات أثناء الحملة الانتخابية، وبين ترتيب أهمية هذه الموضوعات كما يراها هؤلاء الذين يتابعون الأخبار .[1]

بناءا على ما سبق ستوضح هذه الدراسة جوهر هذه النظرية فيما يخص القضايا السياسية من تحول و انتقال ديمقراطي، والتعرف على مدى تطابق أولويات الإعلام الجزائري مع اهتمامات المواطن الجزائري بالقضايا السياسية .

[1] محمود إسماعيل ، مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير، ط1 ، الدار العالمية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2003 ، ص272 .

الفصل الثاني

الفصل الثاني : واقع الاعلام في المجتمع الجزائري

← المبحث الأول : الاعلام و ماهيته :

تمهيد .

المطلب الأول : تعريف الاعلام .

المطلب الثاني : التطور التاريخي للإعلام .

المطلب الثالث : خصائص الاعلام .

المطلب الرابع : وظائف وسائل الاعلام في مختلف المجالات .

← المبحث الثاني : واقع الاعلام في الجزائر:

تمهيد .

المطلب الأول : المسار التاريخي للإعلام الجزائري .

المطلب الثاني : الإعلام في الدساتير الجزائرية (1962 – 2016) .

المطلب الثالث : الإعلام في الجزائر التحديات وسبل التفعيل .

المطلب الرابع : علاقة الاعلام بالسياسة الديمقراطية في الجزائر .

أولا : الإعلام و ماهيته

تمهيد :

يعتبر الإعلام العملية الدينامية التي تسعى إلى التوعية و التثقيف و التعليم التي ترتكز على الصدق و مخاطبة عقول الجماهير و الوسيلة الأكثر فعالية و تأثيرا في الرأي العام كونها تمس مختلف فئات المجتمع نظرا لتطور هذه الوسيلة و انتشارها عبر العالم و اعتبارها المصدر الأول و المهم لتلقي المعلومات .

1-تعريف الإعلام :

الإعلام جزء من الاتصال، فالاتصال أعم وأشمل، ويمكن تعريف الإعلام بأنه : تلك العملية الإعلامية التي تبدأ بمعرفة المخبر الصحفي بمعلومات ذات أهمية، أي معلومات جديرة بالنشر والنقل، ثم تتوالى مراحلها: تجميع المعلومات من مصادرها، ثم نقلها، والتعاطي معها وتحريرها، ثم نشرها وإطلاقها أو إرسالها عبر صحيفة أو وكالة أو إذاعة أو محطة تلفزة إلى طرف معني بها ومهتم بوثائقها.

إذن لابد من وجود شخص أو هيئة أو فئة أو جمهور يهتم بالمعلومات فيمنحها أهمية على أهميتها، ويكون الإعلام عن تلك العملية الإعلامية التي تتم بين ميدان المعلومات وبين ميدان نشرها أو بثها[1].

أ- الإعلام لغة :

هو التبليغ والإبلاغ أي الإيصال، يقال: بلغت القوم بلاغا أي أوصلهم الشيء المطلوب، والبلاغ ما بلغك أي وصلك، وفي الحديث:'' بلغوا عني ولو آية"، أي أوصلوها غيركم وأعلموا الآخرين، وأيضا: "فليبلغ الشاهد الغائب" أي فليعلم الشاهد الغائب، ويقال: أمر اهلل بلغ أي بالغ، وذلك من قوله تعالي: **(إن الله بالغ أمره)** أي نافذ يبلغ أين أريد به..[2] فالله **هو العالم العليم**

[1] هشام رشدي خير الله ، محاضرات في نظريات الإعلام ،كلية التربية النوعية ، قسم العلوم الاجتماعية و الإعلام جامعة المنوفية ص 18/17

[2] محمد بلحوت ، دور الإعلام الجديد في تصحيح الصورة الذهنية مقاربة نظرية ، مجلة أكاديمية لدراسات سياسية ، المجلد 06 العدد 05 ، تونس ديسمبر 2021 ، ص 65 .

العلام، قال الله تعالى : **"عالم الغيب و الشهادة"** (سورة التغابن 18)و قال الله تعالى **: "وهو الخلاق العليم"** (سورة يس 81)و قال تعالى **"علام الغيوب"** (المائدة 109) .

ب- الاعلام اصطلاحا :

لقد اختلفت تعريفات الإعلام باختلاف ثقافة و غرض و هدف من يعرفه ، و أيضا باختلاف التخصص ، و قد ظهرت تعريفات عديدة للإعلام تناقلت من كونه وسيلة أو أداة أو عملية أو فن أو أسلوب أو كعلم ، و نشير فيما يلي بعض هذه التعريفات .

يرى الدكتور عبد اللطيف حمزة أن الإعلام هو تزويد الناس بالأخبار الصحيحة و المعلومات السليمة و الحقائق الثابتة ، بينما يرى الباح الألماني " اتجورت " بأنه " التعبيير الموضوعي لعقلية الجماهير و لروحها و ميولها و اتجاهاتها في نفس الوقت "، و يقول " فرنان تيرو " أن الإعلام هو " نشر الوقائع و الآراء في صيغة مناسبة بواسطة ألفاظ و أصوات و صورو بصفة عامة بواسطة جميع العلامات التي يفهمها الجمهور " .

وهناك من عرف الإعلام على أنه عملية دينامية تهدف تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات الدقيقة والحقائق الثابتة ، والتي تساعدهم على تكوين رأي صائب في واقعة أو مشكلة يعبر تعبيراً موضوعياً عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم وميولهم وهناك من يرى الإعلام على أنه تقديم الأخبار والمعلومات الدقيقة الصادقة للناس، والحقائق التي تساعدهم على إدراك ما يجري حولهم، وتكوين أراء صائبة في كل ما يهمهم من أمور، ويتم ذلك من خلال وبواسطة وسائل تحمل للناس هذه المعلومات والحقائق والأخبار يطلق عليها وسائل الاتصال بالجماهير وهي وسائل لا تقتصر على الإعلام فقط بل تقوم بالإعلان والتعليم والترويج .

وهناك تعريف كامل وشامل للإعلام وهو الذي جاء على لسان الباحث العربي الدكتور "سمير حسين" : "أنه كافة أوجه النشاطات الاتصالية التي تستهدف تزويد الناس بكافة الحقائق والأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة عن القضايا والمواضيع والمشكلات ومجريات الأمور بموضوعية وبدون تحريف بما يؤدي إلى خلق أكبر درجة ممكنة من المعرفة والوعي والإدراك والإحاطة الشاملة لدى فئات الجمهور المتلقين للمادة الإعلامية بكافة الحقائق والمعلومات الموضوعية الصحيحة بما يسهم في تنوير الرأي العام وتكوين الرأي الصائب لدى الجمهور في الواقع والموضوعات والمشكلات المثارة والمطروحة[1]."

[1] فارس ابو خليل ، وسائط الإعلام بين الكبت و حرية التعبير ، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان ، 2015 ، ص 18/17.

2-التطور التاريخي للإعلام:

لقد قاس بعض العلماء و الباحثين تطور المجتمعات من خلال تطور وسائل الإعلام فيها بالرجوع إلى التفسير الإعلامي للتاريخ، على غرار التفسير المادي والتفسير السيكولوجي في إطار ما يعرف بدراسة عمليات التحول التي شهدتها المجتمعات الإنسانية ،وأيضا وسائل الإعلام الحديثة عبر العصور التاريخية وكيف ارتبطت هذه التطورات مع بعضها البعض.

تعكس دراسة تاريخ العصور القديمة مدى استخدام القدماء الرموز و الإشارات التي تعد لغة التفاهم بين المجتمعات و الأفراد، فقد استخدم المصريون القدماء الرموز و الإشارات ليتبعها بعد ذلك شعوب الحضارات الشرقية كالهند والصين ثم تلت مرحلة الخطابة و اللغة؛ التي أصبحت فيها اللغة مفردة لغوية كنوع من التعبير الاتصالي بين الأفراد و الجماعات ثم مرحلة الكتابة التي كانت فيما سبق عبارة عن نقوش و رسوم على جدران المعابد والكهوف، لكن سرعان ما تطورت الوسائل التي استعملها المجتمعات في عملية الكتابة و التدوين، لتأتي بعدها مرحلة الطباعة خلال القرن 15لتكون بمثابة أعظم وسيلة اتصال عرفها الإنسان لأنها أحدثت تطورات هائلة في حياة المجتمعات في الإعلام و الاتصال ووسائله عن طريق تحديث الكتابة و انتشار الكتب والمطبوعات، أو عن طريق الصحافة باعتبارها نوع من الصحافة المكتوبة.[1]

3- خصائص الاعلام:

إن الاعلام كان ومازال يتدفق في إتجاه واحد، من القمة إلى القاعدة، أي من المرسل الى المستقبل ونادرا ما يكون تدفقا في إتجاهين ، ففي الاعلام هناك غياب تام لعملية التبادل، فالإعلام يفرق بين مصدر الخبر والمستقبل له، فالذين يقومون بإصدار الخبر ممن يصدر منهم الحدث، او ممن ينقلون خبر الحدث من صحافيين وغيرهم، فهؤلاء كلهم تكون لهم المبادرة بالإدلاء بالخبر وتلك مهمتهم ،أما الذين يستقبلون الخبر فإنهم لا يقومون بشيء سوى تلقي هذا الخبر بالقراءة او بالاستماع او بالمشاهدة بدون ان يكون لهم دور اخر ساعة الاستقبال، ولا يحدث في الفور تبادل بينهم و بين المرسل للخبر فكأن الخبر ينزل عليهم من فوق .

1) الاعلام يصف الواقع، فلا يمكن أن يكون هناك اعلام بدون وقائع وحوادث سواء كانت مادية ملموسة او معنوية وفكرية، فالخبر الذي يصف الواقع وينقله الاعلام ليس وليد الخيال .

[1] نقبيل كمال، مرجع سبق ذكره ، ص19/18 .

2) ان للإعلام مجالا واسعا و وفيرا للإختيار سواء من حيث الوسيلة، أومن حيث الجمهور، اي من حيث ساحة الاحداث والفاعلين فيها بالنسبة للوسيلة، اومن حيث تنوع وتعدد الوسائل والمضامين بالنسبة للجمهور.

3) تعمل وسائل الاعلام في – البلدان الرأسمالية الغربية– على جلب اكبر عدد من الجمهور، ولهذا تميل الى التركيز على نقطة وسطية، او تلتزم خطا سياسيا معينا لإقناع جميع الناس، كما كان عليه الحال في البلدان الاشتراكية وما زال عليه الحال في بعض بلدان العالم الثالث وكل هذا في اطار الوظيفة الرئيسية للإعلام والمتمثلة في التعبير عن إيديولوجية مالك الوسيلة الإعلامية.

4) يتم الاعلام بواسطة مؤسسات اجتماعية تستجيب إلى البيئة التي تعمل فيها، اي ان هناك تفاعلا بين المجتمع و وسائل الاعلام .

5) يتضمن الاعلام عكس الدعاية، الحياد فيما يخص هدفه النهائي وذلك في حالة استقلالية المؤسسة الإعلامية، ويتضمن الموضوعية فيما يتعلق بمحتواه الاخباري[1].

4- وظائف وسائل الاعلام في مختلف المجالات:

لقد حدد في أثر ذلك (شرام) و(لاسويل) عدداً من الوظائف الرئيسة والفرعية للإعلام في المجتمعات، ووجد ولبر شرام هناك أربع عشرة وظيفة أو مهمة رئيسة أو فرعية لوسائل الاتصال الجماهيري وهي: مراقبة الناس والتعلم منهم، توسع آفاق التعرف على العالم، توسيع التركيز والاهتمام، رفع معنوية الناس، خلق الأجواء الملائمة للتنمية، يساعد بصورة غير مباشرة على تغيير الاتجاه، يغذي قنوات الاتصال بين الأشخاص، تدعيم الحالة الاجتماعية، توسيع نطاق الحوار السياسي، تقوية المعايير الاجتماعية، تنمية أشكال التذوق الفني والأدبي، يؤثر في الاتجاهات الضعيفة ويقويها، يعمل مدرسا ويساعد في جميع أنواع التعليم ..ومن ثم حدد هارولد لاسويل أربع وظائف رئيسة للإعلام:

[1] بوعزيز بوبكر، محاضرات في مقياس مدخل إلى علوم الإعلام و الاتصال ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017 / 2018 ص21 /22.
الموقع : http:// virtuecampus.univ-msila.dz/facshs

أ- وظيفة المراقبة و الإشراف:

إذ توفر عمليات المراقبة، التي تقوم بها وسائل الاتصال الجماهيري، المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، عن طريق شبكات المندوبين والمراسلين المحليين والخارجيين، وعبر تقاريرهم الصحفية المستمرة، التي تعلم المجتمع بكل ما يجري من وقائع.

ب- الترابط:

تعمل وسائل الاتصال الجماهيري على تحقيق الترابط بين استجابات المجتمع إزاء قضية ما، وهو ما يعني إيجاد الرأي العام.. وانطلاقاً من ذلك فإن من المهم أن يكون هناك قدر من الإجماع والترابط في المجتمع اتجاه قضاياه الأساسية، وتفترض هذه الوظيفة أنها المهمة التي يمكن لوسائل الاتصال الجماهيري القيام بها.

ج-وظيفة الترفيه:

وهي الوظيفة الاجتماعية المهمة الرابعة، وربما تحتوي على جميع وظائف الإعلام وفنونه، ويمكن أن تقود إلى التعلم بأنواعه المتعددة والمختلفة ، وتظهر هذه الوظيفة عبر إذاعة التمثيليات الروائية والرقص والفن والأدب والموسيقى والمسرحيات والرياضة والألعاب وغيرها... عن طريق العلامات والرموز والأصوات والصور، بهدف الإمتاع على الصعيدين الشخصي والجماعي، إذ أشارت أدبيات الإعلام المعاصر جميعها، وعلى اختلاف أنواعها، إلى أهمية هذه الوظيفة في المجتمعات الإنسانية كلها .وفيما يتعلق بأهميتها في الإعلام الإسلامي –على سبيل المثال- يقول محي الدين العوير: ((إذا كنا ندعو أجهزة إعلامنا لتزويد متلقينا بالخبرات والمعلومات والاتجاهات الأصيلة المنبثقة عن ديننا الإسلامي، فلا يعني هذا أبداً إننا نسقط من الحساب موضوع الترفيه المهذب والهادف، فالمؤسسات الإعلامية ليست أكاديميات للعلوم يفترض فيها الجدية التي تليق بوقار العلم، والإنسان بطبيعته ميال للترفيه عن أعصابه إزاء مشاكل الحياة المعقدة..... وفي أدبنا الإسلامي وتراثنا العربي الكثير مما يصلح مادة للترويح، وكذلك معظم الألوان الرياضية وألوان التسلية البريئة))[1] .

[1] إنتصار إبراهيم عبد الرزاق و صفد حسام الساموك ، الإعلام الجديد تطور الأداء و الوسيلة الوظيفية، الطبعة الإلكترونية الأولى، دار الجامعة للطباعة و النشر و الترجمة ، بغداد، 2011 ، ص47.

د- الوظيفة التعليمية:

تضطلع وسائل الاتصال الجماهيري بدور كبير في تعليم الأفراد.. والرغم اختلاف وسائل الإعلام عن عدد كبير من وسائل التربية والتعليم، إلا إن أهداف التربية والإعلام تتقاربان في معظم الوجوه في مجتمعاتنا المعاصرة، عن طريق ((نشر المعرفة على نحو يعزز النمو الثقافي وتكوين الشخصية واكتساب المهارات والقرارات في مراحل العمر كافة)).

هـ-الوظيفة الثقافية:

تكمن أهمية هذه الوظيفة بتعريفها بالمنتج الثقافي ودورها في تثبيت الذاكرة الجماعية والهوية الخصوصية وترسيخ التاريخ المشترك، والربط بين الموروث الثقافي والإبداعات الحديثة لبناء المستقبل، وتنشيط الحياة الثقافية بالاستجابة للرغبات الفردية، وتطوير الطموحات الذاتية لتحقيق النسيج الاجتماعي المتميز .

إن واحدة من أبرز سمات عصرنا أهمية، هي تحول وسائل الاتصال الجماهيري إلى أدوات للثقافة، بحيث يمكن القول إنها أصبحت الوسيلة الجماهيرية للحصول على الثقافة، والاطلاع على جميع أشكال الإبداع بالنسبة للقطاعات الواسعة من الجماهير.

وتزداد أهمية الدور الثقافي الذي تلعبه هذه الوسائل، لان دورها لم يعد يقتصر على توصيل الثقافة ونشرها، بل صارت تؤثر بشكل أساس في عملية انتقاء محتوى الثقافة، وحتى في إبداع هذا المضمون .

و- الوظيفة التسويقية(الإعلان أو الترويج):

وهي وظيفة مهمة بالنسبة للبائع والمنتج، وقد تعود المتلقي أو المتصفح للإعلانات المنشورة في الصحف والإذاعات والتلفزيون والانترنت... إن الإعلان صار من بين الوظائف الأساسية للاتصال في المجتمعات الحديثة.

ز- وظيفة الخدمات العامة:

وتتمثل في النشرات الجوية بأحوال الطقس وفي نشر مواقيت الصلاة وبث الأذان، وفي الاستشارات الطبية والشرعية والقانونية والاجتماعية[1] .

[1] ا إنتصار إبراهيم عبد الرزاق و صفد حسام الساموك ، المرجع السابق ، ص48 .

ثانيا : واقع الإعلام في الجزائر

تمهيد :

في ظل التطور الذي شهدته وسائل الاعلام أصبح هذا الاخير هو الموجه و المحرك الرئيسي للسياسة في لجزائر حيث أن صناع القرار يؤثرون و يتأثرون بما تنشره وسائل الإعلام مما يجعلهم يغيرون من سلوكهم اتجاه العديد من القضايا ، فهو بذلك يعمل على الترويج لقيم سياسية من خلال البث المباشر و الحي للعديد من النماذج الديمقراطية من أجل التأثير في اتجاهات الرأي العام لتكوين سياسة جزائرية ديمقراطية شفافة و حرة .

1-المسار التاريخي للإعلام الجزائري :

لقد عرفت الجزائر بعد أحداث أكتوبر1988،تغييرات جذرية في المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية ،بعد إقرار دستور جديد أجاز التعددية السياسية والإعلامية، وهذا ما كان له الأثر الكبير في زعزعة المنظومة الإعلامية، وكشف الإعلام بأنه كان يعيش بعيدا عن هموم ومشاكل المواطنين ، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى أربعة فترات تربط بأحداث سياسية شهدتها الجزائر ، طالما أن العديد من الباحثين يرون أن العامل السياسي كان له دور أساسي في نشأة الصحافة المكتوبة الجزائرية ،خاصة في تطورها وتوجهها التحرري[1] حيث تبدأ الفترة الأولى من 1988إلى غاية 3 أفريل 1990، وهو تاريخ صدور قانون إعلام جديد، نص و لأول مرة على الحرية الإعلامية ،بإنشاء المؤسسات الصحفية المستقلة في شكل شركات مساهمة ،أما ثاني فترة فتبدأ من هذا التاريخ والى غاية 11جانفي 1992وهو تاريخ استقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد ، ومن هنا تبدأ الفترة الثالثة وتنتهي في 07جوان1994وهو تاريخ إصدار القرار الوزاري الذي يعد من أهم الإجراءات . التي كان لها الأثر على مستقبل العديد من الصحف ، الفترة الرابعة وتبدأ من هذا التاريخ إلى غاية2009.

[1] أية روو وليام ، الصحافة العربية الإعلام الإخباري وعجلة السياسة في العالم العربي ، ترجمة : موسى الكيلاني مركز الكتب الأردني ، الأردن ، 1989 ، ص87.

أ- الفترة الأولى : من 1988إلى غاية1990(التمهيد للتعددية):

تعد هذه المرحلة بمثابة مرحلة تمهيدية لمرحلة التعددية ، وهي تعبر عن واقع جديد تجسد في بروز إطار تشريعي تأسيسي يتمثل في دستور 23فيفري 1989يختلف في إطاره العام عن مجموع الدساتير السابقة، التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال ، إذ انه فتح المجال للحريات الديمقراطية ،كحرية الرأي وحرية تأسيس الأحزاب ومختلف الجمعيات ، فقد جاءت المادة (35) من الدستور 1989، للتحدث عن حرمة المساس بحرية الرأي والمعتقد ":لا مساس بحرمة حرية المعتقد وحرمة حرية الرأي[1]" ،وتتبعها (المادة 36) التي منعت كل المؤسسات(ماعدا المؤسسة القضائية) من حجز أي مطبوع وأية وسيلة من وسائل الإعلام، وتنص على أن " حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي مضمونة للمواطن ، حقوق المؤلف يحميها القانون لا يجوز حجز أي مطبوع أو تسجيل أو أية وسيلة أخرى من وسائل التبليغ والإعلام إلا بمقتضى أمر قضائي [2] " وقد وضعت هذه المادة حدا لكل انحراف محتمل من قبل الإدارة ،وهو ما يرى فيه **زهير إحدادن** ضمانا قويا لحرية الإعلام وللممارسة الإعلامية التي لم تعرفها الجزائر منذ الاستقلال .

إن هذا التحول في المجال السياسي تجسد بإعلان العديد من الشخصيات السياسية تأسيس أحزاب سياسية ، ليليه تأسيس جرائد خاصة بها– الأحزاب السياسية – وتعد الصحف الحزبية أول صحف غير حكومية تظهر إلى الوجود، حيث أن أول صحيفة حزبية ظهرت في 05 أكتوبر 1989وهي" المنقذ" لسان حال الجبهة الإسلامية للإنقاذ ولقيت هذه الصحيفة انتشارا واسعا لدى القراء ،وقد تبعت هذه الصحيفة عدة صحف حزبية كانت منابر للخطابات السياسية المتنوعة وصدرت بعدة لغات الفرنسية والعربية والأمازيغية، وذلك لتوصيل رسائل الأحزاب إلى لجمهور ،كما ساعد تأخر ظهور الصحافة المستقلة ، صحافة القطاع العام ، حيث ظهرت هذه الأخيرة بالمظهر الحسن وذلك بتغطية النقص الإعلامي إذ أنها شهدت تغيرا ملموسا في المضامين المطروحة والأشكال المقدمة، مما زادها قوة مقارنة بالصحافة الحزبية أو المستقلة ،كونها تمتلك تجربة كبيرة مكنتها من الحفاظ على بعض الاستقرار، بالإضافة إلى ضمانها لتمويل الدولة ،على عكس الصحف الحزبية أو المستقلة ،لكن بالرغم من إن دستور1989كان يضمن حرية اتخاذ المبادرات إلا انه لم يجسد نقطة البداية في عهد التعددية واستقلالية الصحافة ، ولم يتم تحسين الممارسة الإعلامية التعددية حتى سنة 1990، حيث كان الدستور يحتاج إلى قوانين ونصوص تفسر الأحكام العامة، وتحدد الضوابط العامة التي يسير عليها الإعلام.[3]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 1989 ، المادة 35 ، الجريدة الرسمية ، العدد 76 ، ديسمبر 1996 ، ص04 .

[2] المرجع نفسه ، ص05 .

[3] احدادن زهير ، الصحافة المكتوبة في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2012، ص157.

ب–الفترة الثانية :من أفريل 1990إلى غاية 11 جانفي 1991 (مرحلة القوة)

أدت الإجراءات السالفة الذكر، إلى تحولات عميقة في الخريطة الإعلامية الوطنية التي سجلت قفزة نوعية من الناحيتين الكمية والكيفية ، وقد سمح هذا التطور الهائل في قطاع الإعلام خاصة منه المكتوبة حيث ظهرت أما بالنسبة يومية "**لوسوار د الجيري le soir d'Algérie** "أول صحيفة مستقلة يوم 03سبتمبر1990، وهي لصحف القطاع العام وبعد صدور قانون 1990، بدأت تعرف مشاكل جعلتها تعيش هاجس الإفلاس في أية لحظة ، تتمثل هذه المشاكل في عدم توفير الظروف والشروط الملائمة للنشاط في سوق يمتاز بالمنافسة العالية.[1]

بالإضافة إلى المنافسة القوية التي أظهرتها الصحف المستقلة ،خاصة وأنها تدعمت بأبرز الصحفيين الذين هجروا القطاع العام ، فالصحافة العمومية لم تعرف كيف تتكيف مع المحيط السياسي التعددي الجديد ومع آليات اقتصاد السوق ،وهو ما جعلها هشة تعاني من ارتفاع في المرتجعات وانخفاض في المبيعات ، حيث تعرضت الكثير من الصحف لإجراءات صارمة، نفذتها المطابع العمومية تحت شعار"قانون السوق"، وهذا ما جعل صحافة القطاع العام في تأخر متواصل، على مختلف المستويات الهيكلي والوظيفي والمالي، غير أن الصحافة المستقلة المكتوبة شهدت بشكل عام ازدهارا كبيرا في بداية هذه الفترة حيث ظهرت العشرات من العناوين، كما عرفت تطورا نوعيا ، وعدم وقوع اصطدام بين السلطة السياسية والصحافة ، حيث وصل عدد الصحف مع بداية ديسمبر 1991إلى 103من بينهم 16يومية ،بينما في السابق لم يكن في الساحة الإعلامية إلا 12صحيفة من بينها 06 يوميات ، لكن في أواخر هذه المرحلة، وبعد تولي" سيد أحمد غزالي "رئاسة الحكومة بدأ يظهر احتجاب عدد من الصحف عن الصدور، كما ظهر الصراع بين السلطة السياسية والصحافة الخاصة، واتخذ طابعا قضائيا ،حيث امتثل عدد كبير من الصحفيين أمام المحاكم والمجالس والقضائية، وكان هذا الصراع غير المباشر ناتج عن محاولات السلطة الضغط على هذه الصحافة لتحقيق أغراض ومصالح سياسية معينة.[2]

إذا وبما انه لم تكن هناك ضوابط وقيود واضحة تحكم عملية إصدار الكثير من هذه الصحف وكذا مستوى وشروط الممارسة المهنية

[1] حياة قزادري ،علاقة الصحفي الجزائري بمفهوم الثقافة السياسية ،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر ، 2001 ، ص58 .

[2] نقبيل كمال، مرجع سبق ذكره ، ص 55 .

فيها، وأدى ذلك إلى اختفاء عدد هام من هذه الصحف ،في بداية هذه التعددية وذلك بنفس سرعة إصدارها ، سواء لعدم قدرتها على المنافسة أو نتيجة لارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج.

ج- **الفترة الثالثة : من 11جانفي 1992إلى غاية 07جوان1994 (المرحلة العصيبة):**

تميزت هذه المرحلة سياسيا باستقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد يوم 11جانفي 1992 وظهور المجلس الأعلى للدولة يوم 14جانفي من نفس السنة ، وإلغاء نتائج الدور الأول للانتخابات التشريعية التي جرت يوم 26ديسمبر 1991، وإعلان حالة الطوارئ يوم 09فيفري 1992[1]، واغتيال محمد بوضياف رئيس المجلس الأعلى للدولة يوم 29جوان 1992وإصدار القرار المؤرخ في 07جوان1994المتضمن قرار السلطات لاحتكار الأخبار الأمنية ، وتعد هذه الفترة، فترة غير مستقرة وعنيفة وعصيبة ،في تاريخ الجزائر المعاصر ،فبعد إلغاء نتائج الدور الأول من أول انتخابات تشريعية تعددية ،وإقرار حالة الطوارئ في 09فيفري 1992، جمد العمل بدستور 1989وقانون الإعلام الذي كرس حرية الصحافة في 1990، وقد تأثر قطاع الصحافة سلبا بإقرار حالة الطوارئ ،ففي نفس السنة أقدم رئيس الحكومة آنذاك على حل المجلس الأعلى للإعلام ، ليفتح المجال أمام مضايقات واسعة على الممارسة الإعلامية ، وإن كان المجلس في الواقع لم يقم بالدور المنوط به ،بشهادة العديد من الصحفيين ، حيث هيمنة السلطة السياسية خاصة على الصحافة الخاصة، بحجة استرجاع هيبة الدولة ، وذلك عن طريق اقتحام عناصر الأمن للمقرات الصحفية واعتقال الصحفيين، وتوقيف الصحف عن الصدور بقرار من وزارة الداخلية ، متجاهلين بذلك دستور 1989الذي ينص على أنه لا يجوز حجز أي مطبوع أو منشور إلا بأمر قضائي[2].

وقد عانت أيضا الصحافة الحزبية كثيرا بعد إعلان حالة الحصار يوم 26 جويلية 1991، إذ اختفت الكثير منها ، بسبب تعليق نشاط اغلب الأحزاب إلى حين توفر الظروف المناسبة ، بالإضافة إلى تعرض بعض الصحف لعملية الحجز والتوقيف، حيث اختفت من الساحة الإعلامية بقرار من السلطة السياسية، وهناك من يرجع سبب هذا الاختفاء للصحافة الحزبية، لأسباب اقتصادية أو سياسية أو إعلامية تتمثل الأسباب السياسية في مواقف بعض الأحزاب من مختلف القضايا الوطنية و الإقليمية، ودرجة تأثيرها على الساحة الوطنية ،إذ لوحظ أن الأحزاب التي كانت تصريحاتها وتصرفاتها تخالف

القناعات الأساسية للمجتمع الجزائري وتعارض ميولاته السياسة ،عجزت عن كسب المصداقية وفشلت في إقناع مختلف الشرائح

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم 92-44 يتضمن إعلان حالة الطوارئ ، الجريدة الرسمية، العدد 10 ، فيفري 1992 .ص281 .

[2] حياة قزادري ، مرجع سبق ذكره ، ص60 .

الاجتماعية ، أما الأسباب الإعلامية فتكمن في ضعف هذه الصحف من حيث الشكل والمضمون وكذا المنافسة التي وجدتها من طرف الصحافة المستقلة التي بدأت تصدر ابتداء من 03ديسمبر 1990حيث ظهر أن الطابع الإخباري للصحف المستقلة أكثر مصداقية من طابع الرأي الذي تمتاز به الصحف الحزبية أما بعد اغتيال محمد بوضياف رئيس المجلس الأعلى للدولة يوم 29جوان 1992وتولي رضا مالك رئاسة الحكومة في جويلية 1993، لوحظ أن غالبية الصحف انسجمت مع خطاب السلطة ، نظرا لعلاقة رضا مالك الوطيدة بالصحفيين ، ونظرتهم له باعتباره أحد الوجوه الصحفية القديمة ، كما أصبحت بعض الصحف التي كانت تدافع جريدة " ليبرتي " (Liberté) التي كانت تدافع عن القضايا التي يطرحها حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية، ،وكذا جريدة " لتريبون" (La tribune) التي كانت تدافع عن مصالح جبهة التحرير الوطني ،وهذا ما صعب على السلطة السياسية المساس بها ،لأنها بذلك تمس مصالح واتجاهات سياسية موجودة في الساحة السياسية ،وبالتالي حاولت السلطة السياسية الضغط على الصحف عن طريق الإشهار ، فهو بمثابة أداة تتحكم بها السلطة خاصة في مواقف الصحف الخاصة.[1]

ومنه يمكن القول أنه كان للتأثير السياسي الذي وجدت الصحافة الخاصة نفسها فيه على إمكاناتها المادية مما أثر على استقلالها الاقتصادي والتقني ، فالسلطة مازالت تفرض رقابتها على الورق والمطابع والإشهار، وهو ما يشكل رقابة غير مباشرة ، ويعرقل الصدور المنتظم للصحف.

د- الفترة الرابعة : من جوان 1994إلى اليوم : (تعددية مقيدة)

الميزة الأساسية لهذه المرحلة هي تدهور العلاقة بين السلطة والصحافة ،وبسبب الرقابة التي تفرضها السلطة السياسية على نشر وتوزيع الأخبار ، وتدهور حالة الحريات العامة وحرية التعبير، وبروز الحذف الذاتي بحدة ،والركود التام لنشاط الأحزاب السياسية مما اثر على النشاط الإعلامي للصحف حيث سجلت سنة 1997اختفاء الصحافة الحزبية بصفة شبه كلية من الساحة الإعلامية.[2]

كما تميزت هذه المرحلة بضغط المطابع على الصحافة ، بتقليص عدد الصفحات أو تخفيض السحب أو وقفه ، أو رفع ثمن طباعة الجرائد ومختلف الخدمات المتعلقة بها دون استشارة الناشرين ، ودون مراعاة للطابع الثقافي لقطاع الإعلام ، بالإضافة إلى تأخر الموزعين عن تسديد ديونهم للصحف الخاصة، وعدم التوزيع العادل للإشهار الذي أصبح محتكرا من طرف السلطات العمومية بمنشور حكومي ونقص الدعم المالي الذي تمنحه السلطة للصحافة ،فالتراجع الرسمي عن القوانين التي أقرت حرية الصحافة فيما سبق كان

[1] رضوان بوجمعة ، هوية الصحفي في الجزائر ، من خلال الخطابات والمواثيق الرسمية من 1962إلى 1998 ، المجلة الجزائرية للاتصال ، الجزائر ، العدد 17، 1998 ص145/146 .

[2] نقبيل كمال، مرجع سبق ذكره ، ص 58 .

بحجة صعوبة المرحلة 1997اغتيال العشرات من الصحفيين –،وخطورة الوضع الأمني آنذاك ، حيث عرفت الفترة ما بين 1993وعمال قطاع الإعلام ،وقد تم إعداد وعرض مشروع لقانون إعلام جديد سنة 1998 على المجلس الشعبي الوطني ، وتقررت مناقشته في الدورة الربيعية لسنة 1999للمجلس الشعبي الوطني ، لكن الانتخابات الرئاسية لأفر يل 1999قلبت الرزنامة، وتم السكوت عن هذا المشروع ،الذي كان ينص على إنهاء احتكار الدولة للقطاع السمعي البصري، وهذا ما أبقى العمل بقانون 1990ساري المفعول ،إلى يومنا هذا رغم انه لم يعد يستجيب لمستجدات الوضعية الحالية ،كما يلاحظ أن التغيرات السياسية التي حدثت في هذه المرحلة ، خاصة بانتخاب السيد" عبد العزيز بوتفليقة " رئيسا للجمهورية ،لم تؤثر إيجابا على الممارسة الإعلامية في الجزائر ،حيث أصدرت السلطة مؤخرا قرارا جديدا بخصوص قانون تعديل العقوبات بحجة " الحفاظ على المؤسسات والهيئات النظامية من الإهانات والقذف والشتم ،تهدف من خلاله إلى تكميم الصحافة الديمقراطية ،وحرمان الرأي العام من أبسط حقوقه، ألا وهو الحق في الإعلام على حد قول" الهاشمي شريف "الأمين العام للحركة الديمقراطية الاجتماعية ، وهذا ما دفع الصحفيين إلى إصدار بيان للتنديد بهذه الإجراءات التي تحاول السلطة بها فرض أساليب جديدة للرقابة الذاتية والرقابة خاصة بالنسبة للنشريات الضعيفة ماليا.[1]

كلّ العوامل والأحداث السابقة انعكست سلبا على قطاع الإعلام ، وأحكمت السلطة قبضتها على الصحف، ونجم عن ذلك اعتقال صحفيين ووقف بعض الصحف عن الصدور.

هكذا تراجعت الحريات العامة وحرية التعبير، وارتفع منسوب الرّقابة الصحفية والمتابعات القضائية لكلّ من يطرح قضية ذات علاقة بالنظام الحاكم، أو بقضية تحرّك الرأي لارتباطها الوثيق بالتدهور الأمني في الجزائر، وهو ما أثّر سلبا على وجود الصحافة في هذه الفترة وما بعدها وعلى طرق اشتغالها، بلغت هذه الأزمة أوجها سنة 2001 مع صعود عبد العزيز بوتفليقة إلى سدّة الحكم (1999-2019)، حيث أقدم على تعديل قانون العقوبات، الصادر بتاريخ 26 حزيران/ يونيو 2001 الذي نجم عنه غلق صحف بسبب ضغط السلطة. في غضون ذلك توقفت 21 صحيفة عن الصدور، كما لوحِقَ بعد هذه الفترة العديد من الصحفيين قضائيا، وزُجّ بهم في السّجونِ، ووقفوا خلالها أمام مقصلة الدولة، والمتأمّل لما سبق طرحه، يستكشف أن السياسة الإعلامية الجزائرية شهدت عدّة إصلاحات، وقد أسهمت التعددية المنبثِقة من دستور 1989 في تبنّي توجهٍ جديد اتسم بالإيجابية في تفاعله مع حاجات المجتمع الجزائري، المتمثلة في مزيد من الحريات و كانت سنة 2012 مُحمَّلة بجملة من الإصلاحات، حيث تمّ الإعلانُ عن الإصلاح المتعلّق بقانون السلطات المحليّة والانتخابات والإعلام، وما يناط بالأنشطة الإعلامية السمعية البصرية.

[1] نقبيل كمال، مرجع سبق ذكره ، ص 58 .

لقد عرف المشهد الإعلامي عدّة إصلاحات، ومُنِح الحقُّ لتأسيس قنوات خاصة، إضافة إلى وضع قانون جديد للإعلام صدر 2012، تمكنت الصحافة وفقه من تجنب قوانين العقوبات، باستثناء عقوبة الغرامة المالية، وهذا ما أدى إلى التوازن بين حرية الصحافة وحماية الحقوق والحريات وقيم الديمقراطية، وإنشاء ما يعرف بسلطة الصحافة المكتوبة، تضطلع بدور تشجيع التعددية الإعلامية وتجويد رسائلها.

و يعتقد مهنيو القطاع أن الإعلام بنوعيه (العمومي والخاص) قطَعَ شوطا كبيرا، منذ التعددية السياسية والإعلامية، لكنه ظل يترنّح بين ممارسة الحرية في تغطية الأحداث، والإفلات من رقابة السلطة، وبين الدعاية ، ويتضح هذا المعطى من خلال الظروف السياسية التي عرفتها الجزائر منذ الحَراك الشعبي (22شباط/فبراير 2019)، وخطوات التقدم في بدايات الاحتجاجات في الشارع الجزائري، ثم العودة لكبح حرية التعبير، بالتضييق على النشطاء السياسيين والإعلاميين أيضا، و الملفِت للانتباه، أن الإعلام بعد الحراك الشعبي (22 شباط/فبراير 2019)، أصبح في نظر الإعلاميين مشتّتا وفاقدا للبوصلة، وهي الحالة التي كان عليها في غالب الأحيان. لكن مصداقيته تراجعت ولم يعد مقنعا للجمهور، بسبب توقفه عن تغطية مسيرات الحراك، والحديث هنا – بالتحديد– عن القنوات التلفزيونية الخاصة ، لأن المواقع الإخبارية ظلت تقوم بمهامها إلى غاية تعليق الحراك بسبب الأزمة الصحية.

حيث أصبح مهنيو القطاع في الجزائر يعيشون لحظات خيبة وعدم الرّضا، في وسط إعلامي باتت تشوبه السّطحية، دون التمكّن من فتح نقاشات سياسية جادة. كما لا تزال موضوعات مسكوت عنها مركونة في خانة الممنوع (التابوهات)، مثل صحة الرئيس التي كانت ملفّا يمنع الخوض فيه في فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999-2019). زد على ذلك، غياب المعلومة، وانتشار المعلومات المزيفة؛ ما فسح المجال واسعا لترويج الإشاعات وتناولها أحيانا كأنها "أخبار يلفّها القليل من المصداقية والكثير من التوجيه".

و المتتبِّعُ للممارسة الإعلامية في الجزائر منذ الحراك الشعبي، يألف عدم استفادته من الغليان في الشارع الجزائري، بحسب الكاتب الصحفي نجيب بلحيمر، إذ "لم تتعامل وسائل الإعلام مع الحراك باعتباره فرصة لتوسيع هوامش الحريات". أضف إلى ذلك أن الصحفيين عجزوا عن مواكبة هذا الحدث التاريخي. وباستثناء بعض التحركات غير المنظمة والتي طُبعت بالطابع الفردي، خلال الأسبوعين الأولين، لم يفعل الصحفيون شيئا من أجل الاستفادة من ضغط الشارع الذي كان يرفع مطلب تحرير وسائل الإعلام ضمن مطالبه الرئيسية منذ بداية المظاهرات التي استمرت 53 أسبوعا، حيث يفسّر بلحيمر هذا الوضع بأنه "ناتج عن غياب أي تنظيم لمهنة

الصحافة، وعدم وجود نقابات تمثيلية، بالإضافة إلى سيطرة السلطة على وسائل الإعلام العمومية والخاصة سواء من خلال الضغط وباحتكار الإعلانات".[1]

2-الاعلام في الدساتير الجزائرية:

يجمع المختصون في حقل القانون وما تعلق بحرية التعبير والرأي والصحافة والإعلام ان القوانين التي تصدرها الحكومات والدول في العالم، إما انها ستكون الية من اليات تعميق و تعزيز ودعم دور الإعلام كفاعل من فواعل التنمية ،أو أنها تخنق هذا الدور وتضيق مساحته وتحد من نشاطاته و إبداعاته.

فالحراك الذي يمكن ان يؤسسه الاعلام في أي مجتمع مرهون بمدى مرونة القوانين و التشريعات التي تنظم هذا الحقل، فكلما كانت هذه النصوص متفاعلة مع المبادئ و القيم السامية لحرية الانسان، كما اقتضتها الشرائع السماوية وكرستها مواثيق الامم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر بتاريخ 10ديسمبر 1948انعكس ذلك بايجابية على دور وفعالية الاعلام والعكس.

"..**احجب المعلومات عن أي انسان او قدمها اليه مشوهة او ناقصة او محشوة بالدعاية والزيف- اذن فقد دمرت كل جهاز تفكيره ونزلت به الى مادون مستوى الانسان** "[2] بمعنى ان القوانين والتشريعات ضبط دور الإعلام قد تؤدي الي حجب المعلومات والمعارف والأخبار مما سيكرس الدعاية المزيفة والمضللة للرأي العام والمشوهة للحقيقة وقد يكون من بين ضحايا هذا التضليل صانع القرار نفسه. وتشكل العلاقة الموجودة بين دور الاعلام والقوانين الناظمة له، مدخل سيحدد بالتأكيد مستويات وحدود تأثير الاعلام في التنمية المجتمعية، حيث سنقف بداية عند مضامين دساتير الجزائر منذ الاستقلال الى اليوم فيما يتعلق بالإعلام والصحافة من خلال مرحلتين اساسيتان.

أ- الاعلام في دساتير المرحلة الاولى(1962-1988):

هذه المرحلة بدأت من فترة ما بعد الاستقلال الى غاية 1988،حيث مضامين الدساتير الجزائرية كرست التوجهات الاشتراكية كمبدأ ومنطلقات عامة للدولة الجزائرية المستقلة، وفي المجال السياسي تم الاخذ بنظام الحزب الواحد ، وانعكس ذلك على مختلف مجالات

[1] فتيحة زيماموش ، خطوة إلى الأمام من أجل خطوتين إلى الوراء ، مجلة الصحافة ، معهد الجزيرة للإعلام ، الإعلام في الجزائر 7يوليو 2021- مقال إلكتروني Institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/1528 .

[2] الطيب بوداود ، الإعلام و التنمية المجتمعية في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي ، جامعة محمد بوضياف مسيلة ، قسم العلوم السياسية تخصص إدارة و حكامة محلية ، 2016 / 2017 – ص 33 .

الحياة ومنها الاعلام الذي مثلته الصحافة المكتوبة بنسبة كبيرة ولكنها واجهت معوقات كثيرة ، ففضلا عن الجوانب القانونية التي وجهت الإعلام ورسمت له خطوطا عريضة وسقف معين بناء على المعطى السياسي المبني على نظام الحزب الواحد، فالإعلام في فلك توجهات اقتصادية اشتراكية وسياسية واجتماعية الراعي الاول فيها هو الدولة وكل شيء يتحرك تحت امرة الدولة والحزب، وعلى هذا الأساس فإن دساتير المرحلة ، حفلت بنصوص ومواد كرست خدمة الاعلام لفائدة الحزب والدولة ، ولا حديث عن حرية الصحافة والإعلام إلا كما نصت عنه الدساتير والقوانين.

وكان اول دستور للجزائر سنة 1963الذي كرس التوجهات الاشتراكية للدولة ونظام الحزب الواحد ففي مادته 19: نقرأ "تضمن الجمهورية حرية الصحافة و حرية وسائل الإعلام الأخرى و حرية تأسيس الجمعيات و حرية التعبير و مخاطبة الجمهور و حرية الاجتماع " لكن المادة 22 قد قيدت ذلك بقولها: " لا يجوز لأي كان أن يستعمل الحقوق و الحريات السالفة الذكر في المساس باستقلال الأمة و الأراضي الوطنية و الوحدة الوطنية و مؤسسات الجمهورية و مطامح الشعب الاشتراكية ومبدأ وحدانية جبهة التحرير الوطني." ونقرأ في المادة 24 "جبهة التحرير الوطني تحدد سياسة الأمة، و توحي بعمل لحكومة الدولة و تراقب عمل المجلس الوطني و الحكومة[1] "إلا ان أول دستور للجزائر لم يعمر سوى 23يوما، حيث قام الرئيس احمد بن بلة بتجميده في 09 أكتوبر 1963تطبيقا لأحكام المادة59 ، في حين تم وقف العمل بهذا الدستور وإلغائه بموجب الأمر 65/182 الصادر في 10جويلية1965.

ولم يختلف دستور 1976عن سابقه ، رغم انه نص في مواده على حق المواطن في الاعلام لكنه في نفس الوقت شدد وركز على الملكية العامة لوسائل الاعلام، وبالتالي جعل من الاعلام وظيفة من وظائف الدولة ، فانعكس هذا التوجيه القانوني للإعلام على ادائه وأدواره في المجتمع، فكانت الدعاية السياسية والترويج لمشاريع التنمية مادة حفلت بها الصحف وبقية وسائل الاعلام في تلك الفترة، وعلى سبيل المثاللا الحصر نصت المادة 55من دستور 1976على ما يلي : "حرية التعبير والاجتماع مضمونة ولا يمكن التذرع بها لضرب اسس الثورة الاشتراكية"، أما المادة 94فقد لخصت المبدأ العام للنظام السياسي القائم على الحزب الواحد: " يقوم النظام التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد ".

[1] أنظر أول دستور للجزائر 1963 ، الحقوق الأساسية في دستور 1963 .
https://khitasabdelkarim.wordpress.com/2017/08/01/%d8%a7%d9%84%d8%ad%d9%82%d9%88%d/9%82-%d9%88%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%a7%d8%ac%d8%a8%d8%a7%d8%aa

وبناء على ما سبق نأتي الى القول بأن النصوص والمواد الدستورية التي تضمنها دستور 1976ضبطت وهيكلت مختلف المؤسسات الاعلامية طبقا لمبادئ السياسة العامة للدولة والاختيارات التيرسمها الحزب ومؤسساته المختلفة، مما يفسر بأنه لا مجال لأن يقرر القائمون على تسيير وسائل الاعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة، وحتى الصحافيون الموظفون فيها، إلا في ظل توجيهات الحزب والدولة والنصوص القانونية، هذا التحكم برأي الكثير من المختصين و الدارسين انعكس على جودة وأداء الاعلام وكرس في الغالب مادة اعلامية هزيلة غير محفزة او حتى منافسة، رغم أن البعض ربط هذا النتاج والمردود الاعلامي بالحالة الاجتماعية والثقافية والتعليمية للمجتمع الجزائري أنذاك، وهي اثار مردها الى الإستعمار الفرنسي بالدرجة الاولى على اعتبار ان استقلال الجزائر في تلك الفترة لم يمض عليه سوى14سنة.

وبالرغم من التعديل الدستوري في 1979الذي مس 16مادة من دستور 1976فإن التعديلات لم تتحدث بأي شكل من الاشكال عن قطاع الاعلام او الحريات، حيث حددت فترة رئيس الجمهورية بمدة05 سنوات قابلة للتجديد، كما تضمنت التعديلات وربما هي لأول مرة ادارج فقرة تقضي بإمكانية أن يعين رئيس الجمهورية نائبا او اكثر يعينونه أو يساعدونه في مهامه، وفسرت التعديلات على أنها ملامح تحول في التوجه السياسي العام للدولة او ميكانيزم حاول من خلاله النظام السياسي القائم أنذاك التكيف مع المعطيات الانية او عملية إستباقية بناء على مؤشرات مستقبلية مستشرفة.

هذا الوضع استمر الى غاية 1988حيث في 05اكتوبر 1988شهدت الجزائر أحداثا ومظاهرات عمت ربوع الوطن وسجلت العاصمة أكبرها و أعمقها و أعنفها ، وتعرضت حينها رموز الحزب من مباني وسيارات و مرافق الى الحرق و الإتلاف مافيها ، بل حتى مراكز الشرطة لم تسلم من التخريب و الحرق هذه الاحداث سجلت اكثر من قراءة، فهناك من أرى بأنها كانت تطالب حقيقة بحرية الصحافة والإعلام والتعددية السياسية والعدالة والمساواة، وأراء اخرى قالت بأنها أحداث مفتعلة ، ولكن ما يهمنا في هذه الاحداث النتائج التي اعقبتها ومست بدرجة واضحة المجال السياسي والإعلامي.[1]

ب- الاعلام في دساتير المرحلة الثانية (1998 – 2017) :

تأسيسا لما سبق نقول بأن هذه الفترة شهدت خلالها الجزائر أحداثا متعددة شملت قطاعات ومجالات مختلفة سياسية اعلامية و اقتصادية واجتماعية وثقافية ، تجلت مباشرة بعد احداث اكتوبر ،1988وأبرز هذه التحولات إقرار دستور 23فيفري 1989 ،الذي اعتبر قطعية مع الدساتير السابقة في الكثير من البنود والمواد حيث أقر التعددية وسمح بإنشاء جمعيات ذات طابع

[1] الطيب بوداود ، مرجع سبق ذكره ، ص 35 .

السياسي، وفتح المجال أمام التعددية الاعلامية وحرية الصحافة والإعلام حيث أصبح بإمكان الخواص وأصحاب المهنة ان يؤسسوا جرائد وصحف يومية او أسبوعية.

وبالرغم من ذلك يجمع العديد من الدارسين لتلك الفترة أن الساحة الاعلامية في الجزائر شهدت في ظل دستور 1989زخما كبيرا وتحررا لا مثيل له مقارنة بما سبق وبما أعقب، على اعتبار أن العمل بأول دستور تعددي لم يدم طويلا، وهذا مرتبط بداية بإيقاف المسار الإنتخابي واستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد في جانفي 1992 ،فجمد العمل جزئيا بدستور 1989 ومهد ذلك الى تعديل دستوري جديد تمخض عنه دستور1996 .

وخضع دستور 1996في 12نوفمبر 2008 الى التعديل بموجب القانون رقم 08-19المؤرخ في15نوفمبر 2008المتضمن التعديل الدستوري، الذي حافظ على اغلب البنود المتعلقة بالحق في الاعلام وحرية التعبير فنصت الفقرة الثانية من المادة 38على أنه " لا يجوز حجز أي مطبوع او تسجيل او أية وسيلة اخرى من وسائل التبليغ والإعلام إلا بمقتضى امر قضائي"[1]، ولكن هذا لم يشفع للإعلام من المتابعات والمضايقات والحبس بتهم القذف ، لكن هذه القبضة المشددة خفت بمرور الوقت وتنفست عناوين عديدة وتراجع هاجس الخوف لدى الصحفيين هذين المؤشرين ادرجتهما عدة ابحاث وتقارير متخصصة.

وفي دستور 2016 نقرأ نفس القيم والمبادئ الخاصة بقطاع الاعلام تماشيا والانفتاح على وسائل الاعلام الاخرى " القنوات التلفزيونية الخاصة " ، فالمادة 50 تضمنت "حرية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية وعلى الشبكات الإعلامية مضمونة ولا تقييد بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية، لا يمكن استعمال هذه الحرية للمساس بكرامة الغير وحرياتهم وحقوقهم، نشر المعلومات والأفكار والصور والأراء بكل حرية مضمون في اطار القانون وإحترام ثوابت الأمة وقيمها الدينية والأخلاقية والثقافية: " **لا يمكن أن تخضع حرية الصحافة لعقوبة سالبة للحرية** ".[2]

وتأسيسا لما سبق يمكن القول ان دور الاعلام وحراكه في المرحلتين املته القوانين الدستورية، بل ان الصحافة المكتوبة على الخصوص تعرضت الى متابعات قضائية إنتهت بسجن عديد الصحفيين خاصة في ظل الازمة التي شهدتها الجزائر.

وكذلك الظروف الامنية التي ضيقت من هذا الدور وتركت كل من يشتغل في الحقل الاعلامي يتوجس خيفة من تسليط العقوبات عليه أو يتعرض الى التصفية والاغتيال من طرف المجموعات المسلحة ، وكتب الصحفي الطاهر جاووت " **اذا تكلمت تموت، واذا**

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008 .
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016 .

صمت تموت، إذن تكلم ومت[1]".

إذا يمكن القول أن القوانين الاستثنائية التي تزامنت والازمة التي مرت بها الجزائر ، ضاعفت هي الاخرى من العقوبات على الصحافيين ، وقلصت دورهم وباعدت بينهم وبين المبادئ والقيم التي تتحدث عن حرية التعبير وحق المواطن في المعلومة ، لكن رد السلطات كان هو الأوضاع الاستثنائية التي تمر بها البلاد تقتضي تحديد وضبط تحركات الصحافة وتقييد نشاطها بحزمة من الإجراءات القانونية اضافة ما الى تضمنه الدستور .

3-الإعلام في الجزائر التحديات وسبل التفعيل:

أ- تحديات الاعلام في الجزائر:

اجمعت جل الدراسات والبحوث ذات الصلة على ان ما يواجه الاعلام في الجزائر من تحديات صورة مماثلة لما يواجهه الاعلام في اي بلد من بلدان العالم الثالث، كون ان تلك الدول مرت بتجارب سياسية احادية سيطر فيها الحزب الواحد او النخب العسكرية التي كثيرا ما وصلت الى سد الحكم عن طريق الانقلابات العسكرية.

و لقد مرت الجزائر بمنظومة سياسية كانت السيادة فيها للحزب الواحد ووسائل الاعلام مرتبطة بالحزب والدولة، وحتى بعد الانفتاح السياسي والتعددية الاعلامية بقي الاعلام يواجه تحديات مختلفة تنوعت بين ماهو سياسي واقتصادي ومهني ومالي وقانوني واجتماعي نلخصها فيما يلي :

_ ضغوط السلطة والنخب الحاكمة.

_ القوانين والتشريعات (قانون العقوبات).

_ ضعف الامكانات المادية والمالية.

_ التمويل وصعوبة الحصول على الاشهار.

_ سيطرة الدولة على المطابع.

[1] الطيب بوداود ، مرجع سبق ذكره ، ص37 .

_ تراكم ديون الصحف تجاه المطابع.

_ ارتفاع تكاليف البث التلفزيوني.

_ الفقر والأمية.

_ خصوصية بعض القضايا المجتمعية.

_ صعوبة الحصول على المعلومات والأخبار.

_ الرقابة الذاتية ورقابة المسؤول عن التحرير.

_ التكنولوجيا والرقمنة.

_ الإعلام الجديد وبروز مفهوم المواطن الصحفي.

_ ضعف المضمون وتراجع اهتمام المواطن بما يقدمه الإعلام التقليدي[1].

ب-سبل تفعيل دور الإعلام في الجزائر:

خلصت عدة دراسات عربية أخرها كتاب(الإعلام وتشكيل الرأي العام وصناعة القيم) الذي صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية 2013 من تأليف 15 باحثا وباحثة، ومذكرات ورسائل وبحوث قدمها طلبة جزائريون وأساتذة الى عدة سبل من شانها تفعيل دور الإعلام في الجزائر وهي كالأتي:[2]

_تعزيز البنية القانونية إعلام حر ومسؤول

_ بناء إستراتيجية إعلامية واضحة المعالم.

_ التخطيط الإعلامي واعتماد الدراسات والأبحاث.

[1] الطيب بوداود ، مرجع سبق ذكره ، ص 69 .

[2] الأميرة سماح فرج عبد الفتاح ، فاضل محمد البدراني و آخرون ، الإعلام و تشكيل الرأي العام و صناعة القيم ،ط1 ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2013 ص 94 .

_ تحديد الأهداف الإعلامية.

_ تكوين الكفاءات البشرية المتخصصة في مجالات الإعلام.

_ الانفتاح والقدرة على استخدام التكنولوجيا الإعلامية.

_ تكريس دولة الحق والقانون وا أخلاقيات المهنة

_استقلالية الإعلام من منطلق الإعلام سلطة.

_ إنتاج برامج ذات طابع محلي.

_ تفعيل قطاع الإعلام وإفراد عنصر الشباب كآلية للتطوير

_ إنشاء قنوات خاصة بالأطفال والأسرة والتعليم

_ الاهتمام بالمضمون والديكور في آن واحد .

4- علاقة الاعلام بالسياسة الديمقراطية في الجزائر:

تساهم العديد من العوامل في تحديد الممارسة الإعلامية وانعكاسها على الواقع المهني في أي بلد ، لأن تلك الممارسة ليست إلا وليدة بيئتها، ولا يمكن لها أن تكون بأي حال مثبتة الصلة عنها، وهذا يؤدي بنا إلى القول إن "الغرض الإعلامي" يتشكل تبعاً لمجموعة من المتغيرات التي تتفاوت درجات تأثيرها في بنيته لمخرج نهائي للعملية الإعلامية، وأكثر هذه المتغيرات تأثيراً في القرار الإعلامي هو المتغير السياسي المتمثل أساساً في النظام السياسي كإطار يجمع عناصر متصلة بالحكم وتنظيماته.

فنظام الحكم طرف في عملية الاتصال السياسي بل هناك ارتباط وثيق لتطور الصحافة المكتوبة في الجزائر بطبيعة النظام السياسي . السائد وموازين القوى في المواقع القيادية المختلفة مثلما يذهب له الأستاذ "فضيل دليو " إذ أن تطور النظام السياسي في الجزائر هو نمط تطور الصحافة المكتوبة تباعاً ما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن طبيعة أي معالجة إعلامية لأي موضوع أو حدث متداول خاصة إذا كان ذا دلالة سياسية تتحدد بالضرورة وفق هوية النخبة صاحبة القرار في البلاد، إذا استثنينا الحديث عن دولة مؤسسات لا تزول بزوال

الرجال، وهذا لا يعني أن كل معالجة إعلامية تقوم بها الصحافة في الجزائر وعلى وجه الخصوص الصحافة الخاصة هي خاضعة بصفة مطلقة لمنظومة اتخاذ القرار في الدولة ، إنما يفيدنا الاقتراب من طبيعة هذه المنظومة وفهمها وتتبع مساراتها تغيرها في فهم وتغيير العلاقة الجدلية بين تلك المنظومة وما يسمى بالصحافة الخاصة التي تزعم الاستقلالية عن السلطة والاحتكام إلى قيم المهنية وعلى رأسها الموضوعية والحياد. إضافة إلى ذلك يفيدنا فهم وتتبع هذه المنظومة في تبني نظرة معينة لسيرورة الاتصال السياسي الذي يتم عبر وسائط عدة كالأحزاب والبرلمان والصحافة التي تُعتبر من أهم الوسائط.[1]

ويعتبر البعض أن الإعلام والسياسة يعدان وجهين لعملة واحدة، حيث أن السياسة لا يمكن أن تجسد أهدافها وتسوق طروحاتها وبرامجها بدون إعلام، من حيث أن الإعلام يعتمد على السياسة كمادة دسمة لبرامجه ورسائله، ورغم ما يمكن أن يثار على وجهة النظر هذه من ملاحظات ،إلا أن الثابت أن هناك علاقة واضحة لا يمكن إلغاؤها بين الإعلام والسياسة —على اختلاف مظاهرها وطبيعتها من مجتمع إلى آخر— حسب درجة الحرية والديمقراطية في البلد ، كما أن للإعلام دورا في تجسيد التحول الديمقراطي في الدول والمجتمعات برغم جدلية العلاقة بين وسائله، وهذا التحول الذي برز في شكل دراسات حاولت تفسير هذه العلاقة، والتي تعود جذورها إلى النظريات التقليدية للإعلام، مثل النظرية السلطوية، والنظرية الليبيرالية، ونظرية المسؤولية الاجتماعية، إذا أمعنا النظر في توجهاتها العامة، غير أن "يورغن هابرماس" مثلا يطرح فكرة ضرورة توافر أربعة شروط أساسية حتى تتمكن وسائل الاتصال من القيام بوظائفها وهي : [2]

- القدرة على تمثيل الاتجاهات المختلفة داخل المجتمع .
- حماية المجتمع .
- توفير المعلومات للجمهور.
- المساهمة في تحقيق الوحدة الاجتماعية .

[1] صالحي عبد الرحمان ، علاقة السلطة بالصحافة في الجزائر " أي مستقبل لحرية الإعلام" مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الإجتماعية جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر 2020/04/12 ، ص346/345.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/119/12/7/140185

[2] مصطفى عوفي ، الطيب بلوصيف، الإعلام والتحول الديمقراطي ، مجلة علوم الإنسان و المجتمع ، جامعة باتنة، جامعة سطيف2 ، الجزائر، العدد 09 مارس 2014. ص 99.

ويرى كل من "jenning and Thompson" أن الإعلام الحر يقوم بثماني وظائف أساسية لدعم عملية التطور الديمقراطي والإصلاح السياسي وتشمل:

- الوفاء بحق الجماهير في المعرفة .
- الإسهام في تحقيق ديمقراطية الاتصال .
- الإسهام في تحقيق المشاركة السياسية .
- إدارة النقاش الحر في المجتمع .
- الوقاية على مؤسسات المجتمع .
- المساعدة في صنع القرارات .
- التأثير في اتجاهات الرأي العام .
- مراقبة الأحداث المعاصرة .

وإلى جانب الدور الأبرز لوسائل الإعلام التقليدية وجب التنبيه إلى أهمية التركيز على الإعلام الجديد للحصول على أدوار إيجابية فيما يتعلق بالممارسة الديمقراطية من خلال مجموعة نقاط :

- العمل نحو توفير الحقوق الرقمية المتساوية ودعم الوصول الالكتروني داخل المؤسسات التعليمية .
- توظيف وسائط الاتصال المتنوعة وبخاصة الشبكات المعلوماتية.
- توظيف أسلوب الحوار والنقاش عبر أدوات الاتصال وتقنياته الحديثة من قبيل المنتديات، وشبكات التواصل الاجتماعي، والمدونات ..[1]

[1] سمير رحماني ، دور الإعلام في تكريس الانتقال الديمقراطي في الجزائر على ضوء المتغيرات الراهنة ، مجلة التمكين الاجتماعي ، جامعة باتنة 1(الجزائر) ، المجلد 02 العدد 03 ،(سبتمبر2020) ، ص 374 .

خلاصة :

و عليه ان الاعلام أصبح يقوم بدور لا يستهان به فهو يعني مهمة توصيل رسالة ذات مضمون يهدف إلى تحقيق التأثير في سلوك الأخرين من أجل بلوغ غايات وأهداف منشودة للدولة، ولقد تطور الإعلام عبر العصور من الرموز والرسوم التي تخص مختلف الحضارات الإنسانية إلى عصر اللغة والخطاب ثم الطباعة وبداية مرحلة الإعلام المكتوبة بكل أشكاله ثم جاءت مرحلة وسائل الإعلام والاتصال التقليدية وأخيرا مرحلة الميديا الجديدة وظهور شبكة الانترنت والاتصال الرقمي من أهم ما يميز الاعلام هو وصفه لنا للواقع والمشاركة والانتشار والحياد ومن وظائفه المراقبة والإشراف والترابط ونقل التراث الاجتماعي والثقافي والترفيه والتنمية وخلق دوافع تكوين اتجاهات لها دورا مهما في تكوين الرأي العام.

الفصل الثالث

الفصل الثالث : واقع الانتقال الديمقراطي داخل المجتمع الجزائري

← المبحث الأول : الانتقال الديمقراطي و ماهيته :

تمهيد .

المطلب الأول : تعريف الانتقال الديمقراطي .

المطلب الثاني : أشكال الإنتقال الديمقراطي .

المطلب الثالث : النظريات المفسرة لعملية للانتقال الديمقراطي .

المطلب الرابع : شروط نجاح عملية الانتقال الديمقراطي .

← المبحث الثاني : الانتقال الديمقراطي في الجزائر :

تمهيد .

المطلب الأول : طبيعة النظام السياسي والمراحل التاريخية لعملية الإنتقال الديمقراطي في الجزائر (1989/2019).

المطلب الثاني : الثقافة الوطنية و البنية السوسيو إقتصادية للإنتقال الديمقراطي في الجزائر .

المطلب الثالث : العلاقات الجيوسياسية والانتقال الديمقراطي في الجزائر .

المطلب الرابع : عوائق و افاق مستقبل الانتقال الديمقراطي في الجزائر .

أولا : الإنتقال الديمقراطي و ماهيته

تمهيد :

يعد الانتقال الديمقراطي شكلا من أشكال التغيرات السطحية و العميقة التي تمس الأبعاد السياسية أي الانتقال إلى ديمقراطية من دولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان بمعناها لأوسع و لا يقوم كيانها على مؤسسات تعلو على الأفراد و الجماعات و لا تتداول فيها السلطة على أساس الأغلبية السياسية إلى دولة يقوم كيانها على حقوق الإنسان في الحرية و المساواة و الحق في الشغل و تكافئ الفرص ، و تداول السلطة المؤسسات السياسية و المدنية التي تعلو على الأفراد .

1-المفهوم الإنتقال الديمقرطي :

أ- **الانتقال** : انتقل: تحول من مكان إلى آخر.[1] والانتقال : التحول من فكر إلى فكر أو من مكان إلى مكان. و الانتقال في اللغة الإنجليزية تعني (transition) أما التحول (tranformation) حيث يقصد بالانتقال التنقل من حالة إلى حالة أخرى، أي من حالة التسلط إلى حالة المشاركة السياسية".[2]

أما (transition) فتعني المرور والانتقال من حالة أو مرحلة معينة إلى حالة أو مرحلة أخرى.

ب- **الديمقراطية** : يعود التعريف الأولي لمصطلح الديمقراطية إلى العهد اليوناني، حيث عرفها الإغريق بأنها حكم الشعب إذ تتكون هذه اللفظة من جزأين DEMO وتعني الشعب KRATOSوتعني الحكم أو السلطة. وهذا ما يسمى بالتعريف الكلاسيكي للديمقراطية ، حيث تناسب هذا المصطلح مع الفترة والبيئة اللاتينية اليونانية التي ولدفيها نظرا لقلة عدد المواطنين الأحرار، لان فئة العبيد كانت مستثناة من حضور الجلسات العمومية التي تتم فيها المناقشة والتصويت حول القضايا العامة.

[1] أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب القاهرة، ط1، 2008 ، ص 2274.

[2] يوسف أزروال ، الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي "المضمون الأسباب عوامل النجاح والفشل"، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي تمنراست، المجلد 11 ، العدد 3 ، السنة 2019 ، ص 15.

لكن التطورات التاريخية والتحولات المعرفية قد عملت على تهميش هذا المفهوم ، ففي الغرب يشمل مفهوم الديمقراطية المحتوى الواسع الذي أعطته إياه الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، ويتضمن حق الشعب المطلق في أن يشرع لجميع الأمور العامة بأغلبية أصوات نوابه، وبالتالي فإن إرادة الشعب تبقى حرة غير مقيدة بقيود خارجية مطلقة .[1]

ج– تعريف الانتقال الديمقراطي:

يعتبر الانتقال الديمقراطي المرحلة الفاصلة بين التحول من نظام سلطوي شمولي إلى نظام ديمقراطي. ويشير معنى التحول الديمقراطي إلى تغيير النظام السياسي من صيغة غير ديمقراطية إلى صيغة أخرى أكثر ديمقراطية، وهو عملية تدريجية تتحول إليها المجتمعات عن طريق تعديل مؤسساتها السياسية، واتجاهاتها من خلال عمليات وإجراءات شتى ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية وبنية السلطة التشريعية ونمط الثقافة السياسية السائدة وشرعية السلطة السياسية .[2]

وذهب كل من "أودونيل "و"شوم بيتر"إلى وصف الانتقال بأنه المرحلة التي تفصل بين نظام سياسي وآخر، وخلال عملية الانتقال أو بعدها يتم تدعيم النظام الجديد وتنتهي العملية الديمقراطية في اللحظة التي يتم فيها تأسيس نظام جديد . [3]

ويمكن تعريف الانتقال الديمقراطي أيضا: بأنه العملية التي يتم في إطارها صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية، وصولا إلى وضع دستور ديمقراطي، وعقد انتخابات حرة ونزيهة، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية باعتبارها معيار النمو النظام السياسي ومؤشرا دالا على ديمقراطيته .[4]

فالانتقال الديمقراطي جسر لمرور الأنظمة من حالة غير ديمقراطية إلى حالة ديمقراطية، تشهد في البداية خطوات توافقية وفق كل حالة، لأنه لا يمكن وضع خطوات إجرائية محددة يتم من خلالها الانتقال.لكن الأكيد في هذه الخطوات هو التوافق على السير وفق خطة قانونية، وأن لا ينازع هذه الحكومات أو الهيئات التي تقود الانتقال في صلاحياتها قوى مضادة .

---

[1] مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)، رسالة دكتوراه كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة بن يوسف بن خدة ، (2009-2010)، ص 19.

[2] بوحنية قوي، الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة ، ط1 ، دار الراية للنشر و التوزيع ، 2012 ، ص212.

[3] يوسف أزروال، مرجع سبق ذكره ، ص17.

[4] زريق نفيسة، عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق، رسالة ماجستير، تنظيم سياسي واداري، جامعة باتنة 2009 ، ص19.

2-أشكال الإنتقال الديمقراطي :

ميز صاموئيل هنتغتون بين أربع أنماط لعمليات الانتقال الديمقراطي في النظم التسلطية، وهي التحول والتحول الإحلالي، ثم الإحلال، وأخيرا التدخل الأجنبي.

- **التحول:** يتم تمييز التحول في عملية الانتقال الديمقراطي على أساس مبادرات، يكون مصدرها النظام التسلطي نفسه، دون تدخل أي جهة كانت ونخص بالذكر المعارضة أو الشعب، وحسب هنتغتون فإن هذا الشكل من الانتقال الديمقراطي، عادة ما يتخذ أشكل ديمقراطية محدودة، حيث تتمركز السلطة والقوة في يد نخبة محدودة، وتكون الأولوية للمصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة، وهذا ما كان معمول به في مختلف التجارب الانتقالية.

- **التحول الإحلالي:** نتحدث عن التحول الإحلالي، عندما تكون هناك مبادرة مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة، حيث توجد مصلحة مشتركة بينهما وعادة ما يكون الهدف من هذه العملية حل نزاعات وتدعيم نفوذ النخبة لضمان الاستقرار السياسي بعد المرحلة الانتقالية[1].

- التدخل الأجنبي: يتعلق الأمر هنا بتدخل قوى أجنبية في عملية الانتقال الديمقراطي، ولا يرتبط الأمر فقط بالتدخل العسكري المباشر، بل أيضا على مسألة الإعانات التي تمنحها دول أجنبية التي تمنحها منظمات دولية، فيكون تأثيره على عملية الانتقال بشكل غير مباشر، وربما أقرب مثال على ذلك التدخل الأمريكي في العراق والذي جاء تحت مضلة الديمقراطية.

وغالبا ما كانت هذه الإعانات تتخذ شكل دعم أو تحفيزات لبعض دول العالم الثالث وفي نفس الوقت، تشكل ضغط على هذه الأنظمة التسلطية لتحريكها في اتجاه الليبرالية الاقتصادية والسياسية والديمقراطية الليبرالية.

رغم المساعي الجادة من طرف الدول المتقدمة لبناء انظمة ديمقراطية، وإنجاح مسلسل الانتقال الديمقراطي عن طريق المساعدات المالية.[2]

[1] بركيطة وأخرون ، المجلة الإلكترونية للدراسات و الأبحاث الدستورية و السياسية.نظرية الإنتقال الديمقراطي .مذكرة ماستر، الدراسات الدستورية و السياسية جامعة محمد الأول .كلية العلوم القانونية و الإقتصادية و الإجتماعية وجدة نظريات التنمية السياسية و الحكامة، 2011/2010 . ص7 .

[2] المرجع نفسه ، ص 9 .

3-النظريات المفسرة لعملية الإنتقال الديمقراطي:

تذهب معظم الدراسات المتخصصة في عملية الانتقال الديمقراطي إلى التأكيد على وجود ثالثة مقاربات أساسية لتفسير عملية إلانتقال الديمقراطي والتي تتمثل في:

- مقاربة التحديث Modernization Approach .
- المقاربة الإنتقالية The Transition Approach .
- المقاربة البنائية The Structural Approach .

أ- مقاربة التحديث Modernization Approach:

تتجلى مقاربة التحديث في الربط بين الديمقراطية ومستوى التنمية الاقتصادية من خلال التأكيد على أن الدول التي تكون فيها مؤشرات التنمية الاقتصادية مرتفعة هي أكثر الدول ديمقراطية والعكس صحيح.

ويعتبر المفكر S.M. Lipset أول من استعمل مدخل التحديث في معالجة القضايا السياسية من خلال ربطه بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في كتابه الشهير "الرجل السياسي" الصادر سنة 1960، وتتمثل مساهمة Lipset بعقده لمقارنة بين مجموعة من الدول صنفها في مجموعتين، الأولى ضمت دول من أمريكا الشمالية وأوروبا وأستراليا والثانية ضمت دول من أمريكا اللاتينية وحدد وحدات المقارنة بينها في حجم الثروة، درجة التصنيع والتحضر، ومستوى التعليم وجعلها كمؤشرات للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية . بالنسبة للمجموعة الأولى توصل Lipset إلى تصنيف أنظمتها إلى ديمقراطيات مستقرة، وغير مستقرة، ودكتاتوريات. أما المجموعة الثانية فصنفها إلى ديمقراطيات ودكتاتوريات مستقرة، وأخرى غير مستقرة، وحسبه الدول الديمقراطية في المجموعة هي تلك التي تتمتع بمستويات عالية من التنمية. وقد تم تطوير نظرية التحديث على يد كل من المفكرين Bollen Jakman & الذين أدخلا الأساليب الإحصائية في مجال قياس التنمية الاقتصادية في الدول الديمقراطية بعد تعرض نظرية ليبست للنقد من قبل Diamond..[1]

[1] ليلى مداني، إشكاليات المأسسة و أفاق الإنتقال الديمقراطي في دول شمال إفريقيا ، ملتقى وطني . كلية الحقوق و العلوم السياسية بودواو ، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، 8 ديسمبر 2020 .ص، 73 .

ب–المقاربة الإنتقالية The Transition Approach :

تركز هذه المقاربة على دور العامل البشري ممثلا في النخب السياسية في احداث الإنتقال الديمقراطي وكيفية اتخاذ القرارات والتعامل مع الخيارات المتاحة. ويعتبر المفكرDankwart Rustow واضع الأسس الرئيسية لهذه المقاربة في مقاله الشهير "الإنتقال إلى الديمقراطية" الصادر سنة 1970 والذي قدم فيه طرحا جديدا مفاده البحث في كيفية قيام وتواجد الديمقراطية بدل الإنشغال بشروط ترسيخها وتعزيزها وهو ما شكل نقدا لاذعا للأسس التي تقوم عليها مقاربة التحديث.

قام Rustowبوضع نموذج مثالي قابل للتعميم من أجل احداث إنتقال ديمقراطي والذي يشتمل على أربعة مراحل رئيسية:

مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية: والتي تتحقق عبر الإجماع على الحدود السياسية للدولة، ووجود هوية سياسية مشتركة لدى جميع المواطنين، وهو ما يشكل حسب Rustowالشرط الأساسي والقاعدة الأساسية لنموذجه إذ أن الديمقراطية حسبه تتطلب حدود ثابتة ومواطنة مستمرة.

أ– المرحلة الإعدادية: وهي المرحلة التي تعرف تجاذبات وصراعات في غالب الأحيان بسبب بروز نخب جديدة تطالب بأدوار مؤثرة وفاعلة في المجال السياسي في مواجهة النخب التقليدية الداعية إلى المحافظة على الوضع القائم. كما تطرح هذه المرحلة تحديات عديدة تتعلق سواء بفض النزاع أو استفحاله أو احداث توازن اجتماعي جديد.

ب– مرحلة القرار: وفيها يتم تبني قواعد الديمقراطية كحل توفيقي يضمن للجميع التواجد في النظام السياسي.

ج– مرحلة التعود: وتطرح اشكالية ما إذا كان تبني القواعد الديمقراطية ناتج عن ضغوط قسرية وغير نابع من ارادة وقناعة مجتمعية، وبفعل عامل الوقت تعمل جميع الجهات على التعود على الديمقراطية وترسيخها.

ما يعاب على هذه المقاربة هو أنها لم تقدم آليات أو بدائل في حالة ما إذا لم تنجح عملية الانتقال الديمقراطي نتيجة عدم حدوث توافق بين النخب السياسية الجديدة والقديمة، أو بين هذه النخب والمعارضة، كما لم تهتم بخصوصية كل دولة وكل مجتمع في عملية الانتقال بل عممت نموذج الانتقال بصرف النظر عن أي خصوصية كانت.[1]

[1] ليلى مداني، المرجع السابق ، ص 74 .

ج- المقاربة البنائية The Structural Approach :

تركز هذه المقاربة في تفسيرها لعملية الانتقال الديمقراطي على مجموعة من المتغيرات المرتبطة بالتغير التاريخي طويل المدى في بنى القوة والسلطة في المجتمع والتي تنتج فرصا وقيودا للاتجاه نحو المسار الديمقراطي من عدمه. ركز أصحاب هذه المقاربة على مجموعة كبيرة من المتغيرات التي تطورت بتطور دراساتهم ومعطيات كل مرحلة، إذ نجد أن الباحث B. Moore وبوصفه أول من أسهم في هذه المقاربة من خلال مؤلفه "الأصول الإجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية" الصادر سنة 1999 ركز على مجموعة من المؤشرات ممثلة لبنى القوة والسلطة من أجل اعطاء تفسير لاختلاف المسار الديمقراطي الليبرالي الذي اتخذته كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية عن المسار الشيوعي الذي اتخذته كل من الصين وروسيا، وكذا المسار الفاشي الذي انتهجته كل من اليابان وألمانيا الشرقية سابقا، وتتجلى مؤشرات التفريق بين هذه المسارات في ملاك الأراضي ، الأرستقراطية، البرجوازية، والدولة.

وبذلك وبالرغم من تعدد المحددات التي تناولها منظري هذه المقاربة تبقى هذه الأخيرة تركز على بنى القوة والسلطة كمحددات رئيسية لعملية الانتقال الديمقراطي . [1]

4-شروط نجاح عملية الإنتقال الديمقراطي :

تتحدث الكثير من الدراسات التي تناولت ظاهرة الديموقراطية و تفحصت عواملها و تجاربها ؛ أن هناك مجموعة من الشروط التي لابد أن تتوفر لنجاح و إستمرار عملية الإنتقال الديموقراطي وصولا لإستكمال معالم النظام الديموقراطي الفعلي و الواقعي ، إذ تشير الى وجود قواعد تنظم عملية الإنتقال من نظام تسلطي إلى نظام ديموقراطي ، و هي في الوقت نفسه قواعد لضمان " عدم الردة السياسية " .هذه القواعد هي بمثابة مؤشرات يمكن رصدها وتحليلها حيث تنبئ عن وجود تحولات ديمقراطية في نظام ما من عدمه، ذلك كونها مؤشرات تتمتع بالشمول و هي كالتالي :

[1] ليلى مداني، المرجع السابق ، ص75 .

أ- **الفصل بين السلطات** : تستوجب الديمقراطية عدم الجمع بين السلطات في قبضة فرد أو هيئة واحدة، وعلى الدستور أن يكفل الفصل بين السلطات، ولتحقيق ذلك عليه أن يبين اختصاصات كل مؤسسة من المؤسسات المناط بها أداء سلطة من سلطات الدولة الثلاث، كما أن على الدستور أن يحدد اختصاصات الحكومة، والمجالس النيابية، وهيئات القضاء .[1]

ب- **حرية ونزاهة العملية الانتخابية** :تعتبر العملية الانتخابية مهمة وذلك لكونها مرتبطة بعناصر أخرى تعني بالتحول الديمقراطي، فنظام الانتخابات ليس نظاماً قائماً بذاته إنما يتضمن عناصر أخرى تدعمه وتضمن له التنفيذ بشكل يتسم بالحياد والشفافية وارضاء لجميع التيارات المتصارعة على الساحة السياسية المؤيدة منها والمعارضة، كما أنها تشكل مناخاً سياسياً يتواءم مع نجاح تلك العملية الانتخابية.

ج- **حرية الرأي والصحافة** : تحّدث العديد من الباحثين والسياسيين عن الحريات بشكل عام، وما يهمنا هنا هو حرية الصحافة وحرية الرأي بمعناهما الواسع، بمعنى حرية الوصول إلى المعلومات وحرية إبداء الرأي وحرية تبادل المعلومات و الآراء . ومعنى الحرية الفكرية أن يكون للإنسان قدرة على إظهار أفكاره بلا مانع في كل مادة فلسفية أو دينية أو سياسية أو غيرها. أما حرية الصحافة، فتعني أن لا تكون هناك رقابة منِ قَبل السلطة على ما تنشره الصحف من أخبار وتحقيقات وأعمدة ومقالات وكاريكاتير.. إلخ، وتسهم بها في توعية الجماهير والرقابة على أجهزة الدولة ومحاربة الفساد ومناقشة السياسات العامة، وعرض مختلف الآراء المؤيدة منها والمعارضة، وهو ما يعد مؤشرا مهماً من مؤشرات التحول الديمقراطي .

د- **سيادة القانون** : يقصد بسيادة القانون أن تكون هناك مجموعة من القواعد التي تنظم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع يلتزم بها الحكام والمحكومين. وهو ما يعني قيام الدولة على نظام قانوني يتصف بالعمومية، وذلك النظام من شأنه تنظيم علاقات المجتمع، حيث يتم الالتزام والقبول بالقواعد القانونية من قبل الحاكمين والمحكومين على حد سواء دونما تمييز.[2]

[1] فتحي دابم ، الإنتقال الديموقراطي في الجزائر واقع و آفاق، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ،كلية الحقوق و العلوم السياسية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، 2020، ص 48 .

[2] المرجع نفسه ، ص 51 .

ثانيا : الانتقال الديمقراطي في الجزائر

تمهيد :

يعد الإنتقال الديمقراطي في الجزائر عملية أدت إلى تغيير النظم السياسية من السلطوية إلى الديمقراطية مما أدى إلى حدوث تغيرات مختلفة الجوانب منها السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية التي نتج عنها نظام سياسي جديد مبني على مبدأ السيادة للشعب و تطبيق حكم الأغلبية مع ضرورة إحترام حقوق الأقليات و التعامل معها بصورة ديمقراطية صحيحة و المساواة أمام القانون و تنظيم إنتخابات حرة عادلة و نزيهة و إقرار مبدأ التمثيلي و مبدأ التناول على السلطة .

1-طبيعة النظام السياسي وأهم المراحل التاريخية لعملية الإنتقال الديمقراطي في الجزائر:

أ- طبيعة النظام السياسي في الجزائر:

اعتمدت القيادة السياسية الجزائرية بعد الاستقلال لبناء الدولة الجزائرية الناشئة على الشرعية الثورية والأحادية الحزبية الممثلة في حزب جبهة التحرير الوطني، كما اعتمدت على النهج الاشتراكي لتسير البلاد وتطويرها، غير أن البلاد تعرضت في الثمانينات إلى مجموعة متنوعة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي هددت وهزت شرعية النظام السياسي القائم آنذاك .في ظل هذه الظروف الصعبة اتخذ الشعب الجزائري وسيلة الاحتجاجات والمظاهرات لتعبير عن سخطه وغضبه اتجاه الأوضاع السائدة، وكانت أكبر احتجاجاته مظاهرة 05أكتوبر 1988و التي مثلت نقطة بداية للتأريخ لمرحلة جديدة تحولت بعدها الجزائر إلى الديمقراطية من خلال إقرار القيادة السياسة لمجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية للخروج من الأزمة واعادة بناء شرعية النظام المهتز.

ولا يختلف نظام الحكم في الجزائر عن غيره من الأنظمة الحاكمة في العالم العربي من حيث نزعته التسلطية ورغبته في الاستمرار وخوفه من التفاعل الحر للمجتمع والأداء الديمقراطي للشأن السياسي، مع ما يميز هذه الأنظمة كذلك من ضعف وتدهور في مجالات التنمية المختلفة رغم الإمكانيات الكبيرة المتاحة . غير أن النظام السياسي الجزائري يختلف عن باقي الأنظمة العربية من حيث نشأته وتشكيلته ومن حيث أسلوبه والتطورات التي وقعت له.[1]

[1] فتحي دايم ، مرجع سبق ذكره ، ص71.

ب- المراحل التاريخية لعملية الإنتقال الديمقراطي في الجزائر:

تتضمن عملية التحول الديمقراطي عدة مراحل تقود الى ترسيخ الأوضاع المؤدية الى تحول حقيقي، حيث تبدأ عملية التحول الديمقراطي بانهيار النظام السلطوي القديم، يلي ذلك مرحلة إقامة النظام الديمقراطي و أخيراً مرحلة النضج و هي أعلى مراحل التحول الديمقراطي.

عاشت الجزائر تحت نظام الحزب الواحد منذ الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي عام 1962حيث تم تحويل جبهة التحرير الوطني. و التي كانت جميع القوى الوطنية لتحقيق الاستقلال. الى حزب جبهة التحرير الوطني ذات التوجه الاشتراكي واستمر ذلك النظام حتى أحداث عام 1988حيث تفاقمت الأزمة الاقتصادية مما أدى لحدوث اضطرابات شديدة، و لتحقيق الاستقرار للنظام السياسي و حمايته من الانهيار اضطرت النخبة الحاكمة لانتهاج سبل التعددية السياسية بعد أن أصبح النظام معرض لضغوط داخلية و خارجية عنيفة تؤثر سلبا على استقراره السياسي ، وذلك من خلال الدخول في مفاوضات مع القوى السياسية المعارضة الصاعدة [1]و على ضوء هذا سوف يتناول هذا المبحث المراحل التي مرت بها عملية التحول الديمقراطي بالجزائر كالتالي :

أولاً: مرحلة بدء عملية التحول الديمقراطي.

ثانياً: مرحلة الارتداد عن التحول الديمقراطي.

ثالثاً: مرحلة محاولة إحياء عملية التحول الديمقراطي .

رابعاً: مرحلة الإنتقال الديقراطي .

[1] أحمد إسماعيل إسراء، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر 1991- 2007 ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، مصر ،2006 ، ص 72.

أ- مرحلة بدء عملية التحول الديمقراطي :

تم إجراء أول انتخابات تعددية في تاريخ الجزائر و هي الانتخابات البلدية في يونيو عام 1990وتمكنت الجبهة الاسلامية للإنقاذ من الفوز في 850بلدية على عدد إجمالي بلغ 1500بلدية و حصلت على ما يعادل54% من الأصوات [1] و التزمت المؤسسة العسكرية الحياد وضبط النفس (أنظر الجدول).

الجدول 01 : يوضح نتائج انتخابات 1990البلدية و الولائية .

الأحزاب	النسبة المؤوية
-الجبهة الاسلامية للإنقاذ	%33.73
-جبهة التحرير الوطني	%17.49
-جبهة القوى الاشتراكية	%31.60
-المستقلون	%7.25
-التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية	%1.29
-أحزاب أخرى بما فيها حماس	%2.44
-أحزاب صغيرة	%6.20

المصدر: رياض الصيداوي، الانتخابات و الديمقراطية والعنف في الجزائر، المستقبل العربي، عدد 245جويلية ،1990ص28.

[1] رياض الصيداوي، الانتخابات و الديمقراطية والعنف في الجزائر، المستقبل العربي، عدد 245جويلية ، 1999.

ب–مرحلة الارتداد عن التحول الديمقراطي :

في العام التالي سمحت السلطات الجزائرية بإجراء أول انتخابات نيابية لتشكيل البرلمان و حاولت تحقيق الفوز لجبهة التحرير الوطني من خلال سن قانون انتخابي من مارس 1991لتفتيت الدوائر الانتخابية لمصلحة حزب جبهة التحرير و احتجت الجبهة الاسلامية للإنقاذ و دعت لإضراب عام. في ظل ذلك أصدر الرئيس (بن جديد) مرسوماً رئاسياً يعلن حالة الطوارئ للمرة الثانية خلال 3سنوات، معطياً سلطات واسعة للمؤسسة العسكرية منها حق حظر التجمعات، كما تم حل المجالس المحلية و الأحزاب السياسية، ورغم نتيجة الانتخابات مفاجأة لتفاقم المشكلة إذ تمكنت الجبهة الاسلامية للإنقاذ.

من الحصول على 188مقعد في البرلمان وبقي لها الفوز ب 30مقعداً في الدور الثاني للانتخابات لتكون مؤهلة لتشكيل الحكومة و إحداث تغيرات غير معروفة المدى في النظام السياسي الجزائري. عند هذه المرحلة تحرك الجيش في 29ديسمبر 1991و بالضغط على الرئيس الراحل (الشاذلي بن جديد) أعلن استقالته بعد أن حل المجلس الشعبي الوطني، وبذلك تمكن الجيش من إيقاف العملية الانتخابية ثم تم تشكيل المجلس الأعلى للدولة و الذي تولى السلطات المخولة لرئيس الدولة و ذلك لشغل الفراغ السياسي الذي حدث و تم اختيار (محمد بوضياف) ثم بعده (علي كافي) لرئاسة المجلس الأعلى للدولة .

الأحزاب	النسبة المؤوية
–الجبهة الاسلامية للإنقاذ	24.59%
–جبهة التحرير الوطني	12.17%
–جبهة القوى الاشتراكية	3.85%
–المستقلون	2.33%
–آخرون	1.51%
–حماس (حركة مجتمع السلم حالياً)	2.78%
–أحزاب صغيرة	4.80%

المصدر: رياض الصيداوي، الانتخابات و الديمقراطية و العنف في الجزائر، المستقبل العربي، عدد ،245جويلية 1999ص.34.

لقد كان لطبيعة الجبهة الاسلامية للإنقاذ و سعيها لتوسيع دورها تأثير كبير في حدوث ارتداد عن التحول الديمقراطي و زعزعة الاستقرار السياسي. مارست الجبهة في سبيل تحقيق و جهات نظرها في فترة حكمها للولايات و البلديات التي خاضت فيها صور من العنف الاجتماعي لتقويم أخلاقيات معينة. ثم دعت الى العصيان المدني و قامت بالعديد من المظاهرات أهمها في 31ماي 1991.إلا أن كل ذلك ثل مرحلة و سطا

بين العمل السياسي والعمل المسلح[1]. و انتقلت المواجهات الى الشارع بين المؤسسة العسكرية و الجبهة الاسلامية للإنقاذ و هنا يظهر العنف الذي سعت اليه الجبهة كرد فعل على حقها في الحكم الذي حضر و إخفاقها في إقامة نظام حكم إسلامي و دولة إسلامية. وفي عهد محمد بوضياف في 1992تم طرح برنامجاً يقوم على إرساء نوع من الوفاق الوطني إلا أنه لم ينجح حيث ضم معظم التيارات السياسية باستثناء الجبهة الاسلامية للإنقاذ و عقب اغتياله مجيء علي كافي ثم الإعلان عن استعداد السلطة لفتح الحوار مع مختلف التيارات السياسية الجزائرية، و بدوره هذا الحوار فشل بسبب تشدد موقف الجبهة الاسلامية للإنقاذ حيث أنها اشترطت أن يقر المسؤولون بخطئهم و أن يطلقوا سراح كافة المعتقلين و إلغاء كافة الإجراءات التي اتخذت ضد الجبهة و استئناف العملية الانتخابية و بعدها قام المجلس بإعلان بيان فيه شروط الحوار مع الجبهة و الذي رفضته الجبهة ووصفت النظام بأنه غير شرعي .

و مع انتهاء فترة ولاية (علي كافي) الانتقالية تدخلت المؤسسة العسكرية بشكل و اضح و أعلن أن تعين رئيس الجمهورية من اختصاص المجلس الأعلى للأمن و الذي أعلن بدوره أن اللواء الأمين (اليمين زروال) هو مرشحه الوحيد لتشغيل منصب رئيس الدولة.

و في نوفمبر 1994قرر الرئيس الأول (زروال) إجراء انتخابات رئاسية و في أواخر عام 1995باعتبار أن ذلكيعد الوسيلة الوحيدة لتخطي الأزمة السياسية. و بالفعل تم في نوفمبر 1995إجراء الانتخابات الرئاسية التعددية الأولى في تاريخ الجزائر و التي فاز فيها زروال بنسبة 61%و هناك من يرى أن تلك النسبة تعكس رغبة الناخبين في الاستقرار فقرروا اختيار مرشح الجيش من أجل وضع حد للصراع. و من جهة أخرى عملت السلطة على تحجيم التيار الاسلامي كقوة سياسية في البلاد و التأكيد على أن الشعب قد انف من حول المشروع الاسلامي وقد تحقق من خلال نتائج هذه الانتخابات ما أراد [2]. وقام الرئيس بتعديل دستوري عام 1996و صادق المجلس الوطني لانتقالي على قانون الأحزاب و الانتخابات في 1997و حظر القانون من نشاط الجبهة الاسلامية للإنقاذ و تم

[1] إسراء أحمد إسماعيل، مرجع سبق ذكره ، ص 73 .

[2] عبد الله جاب الله، الأزمة السياسية في الجزائر، دار الأمة للطباعة و الترجمة و النشر و التوزيع ، الجزائر ،1996 ، ص 162 .

استبعادها من الحوار الوطني و في نفس الوقت ميلاد حزب التجمع الوطني الديمقراطي و هو امتداد للجناح العربي الاسلامي في جبهة التحرير يتمتع بقبول السلطات و الانفتاح على المجتمع الجزائري .[1]

جدول 02 : يبين نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 1995 :

المرشح	النسبة المؤوية
اليمين زروال	61.29%
محفوظ نحناح	26.06%
سعيد سعدي	8.94%
نور الدين بوكروح	3.70%

المصدر: رياض الصيداوي، الانتخابات و الديمقراطية و العنف في الجزائر، المستقبل العربي، عدد ،245يوليو ،1999ص38

تم تصاعد الفراغ بين المؤسسة العسكرية و (زروال) وانتهى بإعلان الرئيس استقالته في سبتمبر 1998 مفسراً ذلك بتزايد شعوره بالإحباط و العجز في التعامل مع الأزمة الداخلية و تصاعد العنف .

كما أكد أن قراره جاء في أعقاب الخلاف الذي نشب بينه و بين المؤسسة العسكرية حول اتفاق الهدنة مع جيش الانقاذ و الإجراءات اللازمة لتفعيل الاتفاق بعد دخوله حيز التنفيذ و قد نتج عن ذلك إجراء انتخابات مبكرة في أبريل 1999و فتح الباب أمام ترشيح عدد من الشخصيات السياسية .

ج– مرحلة محاولة إحياء عملية التحول الديمقراطي :

لقد كان التوجه العام لمختلف الشخصيات المترشحة في الانتخابات الرئاسية لعام 1999متفق عليه، و هو الرغبة في توقف العنف المستمر من 6سنوات وتحقيق استقرار سياسي و اجتماعي، أما الاختلاف فكان في درجة الحوار مع الجبهة الاسلامية للإنقاذ إلى أنه

[1] رياض الصيداوي ، المرجع سبق ذكره ، ص 39.

بدا واضحاً أن المؤسسة العسكرية اختارت (عبد العزيز بوتفليقة) ليكون رئيساً للبلاد [1]. و رغم تواجد 6 مرشحين معه ولكنهم انسحبوا مع بدء العملية الانتخابية و بذلك تحولت الانتخابات التعددية الى استفتاء على شخص (بوتفليقة) الذي حصل على حوالي74%من الأصوات و أصبح رئيساً للجزائر [2].

جدول 03 : يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية 1999

المرشح	النسبة المؤوية
عبد العزيز بوتفليقة	73.79%
أحمد طالب الابراهيمي	12.23%
عبد الله جاب الله	3.95%
حسين آيت أحمد	3.17%
مولود حمروش	3.09%
مقداد سيفي	2.24%
يوسف الخطيب	1.22%

المصدر: رياض الصيداوي، الانتخابات و الديمقراطية و العنف في الجزائر، المستقبل العربي، العدد ،245يوليو ،1999ص .38 .

وقد اتخذ الرئيس بوتفليقة عند تسلمه زمام أمور الدولة عدة خطوات لمواجهة مشكلة المشكاة العسكرية و الجبهة الاسلامية للإنقاذ التي طالما عانى منها الرؤساء السابقين:

تقديم مشروع المعالجة الوطنية لإعادة الوفاق بين الجزائريين، و يكون أكثر انفتاحاً على التيار الاسلامي للخروج من أزمة الجزائر و أحداث العنف التي خلقت أكثر من مائة ألف قتيل و خسائر مادية تتراوح ما بين 20و 25 مليار دولار، ولذلك طرح قانون (الوئام المدني) في استفتاء شعبي في سبتمبر 1999و ذلك لتأمين شرعية شعبية له و حظي هذا القانون بموافقة 98%من

[1] رياض الصيداوي ، المرجع سبق ذكره ، ص41.

[2] إسراء أحمد إسماعيل ، المرجع سبق ذكره ، ص 79 .

الشعب، و قامت الجبهة الاسلامية بنزع سلاحها بالكامل في11يناير 2000 و تم اطلاق سراح مؤسسي الجبهة (عباس مدني) و (علي بلحاج) وكان هذا مؤشراً على ثقة الحكومة بنفسها .[1]

إدخال تعديلات على قانون الانتخابات الرئاسية التالية بما يضمن نزاهتها. و ذلك بإنشاء لجنة سياسية مستقلة لمراقبة حسن سير الانتخابات، و دعوة المراقبين الدوليين لحضور الانتخابات و الإشراف عليها لتفادي التزوير كما حدث في رئاسيات 1999حسب ما قاله المرشحون المنسحبون وبعد إجراء انتخابات 2004تحصل بوتفليقة على 85%دون انسحاب باقي المرشحين .

مما سبق يمكن القول بأنه لابد من وجود استعداد للتحول الديمقراطي، أي توفر مجموعة من الشروط الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية في البيئة المرجو فيها قيام نظام ديمقراطي حقيقي، بحيث يتم تطبيق الديمقراطية بشكل تدريجي يتناسب مع الموروث التاريخي و الديني و الاجتماعي و الثقافي و الحالة الاقتصادية الحالة بكل دولة. و إن طبق في مجتمع لم يصل الى الدرجة المطلوبة من التقدم سيؤدي الى تعميق الانقسامات و سيؤثر بالسلب على الاستقرار السياسي حيث أن التحول ينجح في حالة كونها نتيجة لإنجازات إقتصادية وسياسية و اجتماعية و ثقافية .

تتجه معظم الدول إلى إجراء إصلاحات سياسية رغبة في تحقيق انتقال ديمقراطي سلس وسلمي . وعلى اختلاف الدوافع بينها ، تبقى آلية ضمان ذلك لا تخرج عن محاولة إصلاح دستوري ، لمعالجة الأوضاع القائمة والتطلع لإقامة نظام ديمقراطي، من خلال تأطير الممارسة السياسية ، وتحديد العلاقة بين السلطات وتبيان حقوق الأفراد وحرياتهم .

وكغيرها من الدول التي تلجأ إلى تعديل الدستور، حاولت الجزائر من خلل التعديل الجزئي لسنة 2008 الذي كان قد أعلن عنه الرئيس بوتفليقة في خطاب ألقاه بمناسبة افتتاح السنة القضائية في 2008/10/29 ضمان المزيد من التحكم في تسيير شؤون الدولة.

وقد استند المجلس الدستوري في تأييده لهذا التعديل على أن ذلك من شأنه أن يدعم قاعدة حرية الشعب في اختيار ممثليه ، ويعزز السير العادي لنظام الديمقراطي ، و تأسيس بوجبه مبدأ مفاده قابلية انتخاب رئيس الجمهورية دون تحديد لعدد الفترات كما دأبت عليه الدساتير الجزائرية السابقة ، ومن ثم يتمكن الشعب من ممارسة حقه المشروع في اختيار من يقود مصيره، و أن يجدد الثقة فيه بكل سيادة .

[1] إسراء أحمد إسماعيل، المرجع سبق ذكره ، ص81.

وهو ما عكسته مختلف المحطات الانتخابية بعده، فتميزت الانتخابات الرئاسية بعد تعديل المادة 74التي تمنع رئيس الجمهورية من الترشح لأكثر من عهدتين متتاليتين، بالتعددية في الترشح ومحاولة ضمان شفافية ومصداقية أكبر للعملية الانتخابية ، وبفوز الرئيس المرشح نفسه .

و تميزت المرحلة الانتخابية 2009 بالتعددية حيث شهدت ترشح أكثر من شخصية سياسية لمنصب رئيس الجمهورية سواء كمرشح حر أو عن أحزاب سياسية ، رغما تميزها بغياب مرشحين من الوزن السياسي والتاريخي الثقيل باستثناء المرشح عبد العزيز بوتفليقة . وسجلت ترشح كل من لويزة حنون عن حزب العمال ، جهيد يونسي عن حركة الإصلاح الوطني، علي فوزي رباعين عن حزب عهد 54 موسى تواتي عن الجبهة الوطنية، ومحمد السعيد كمرشح حر .

تناولت الحملة الانتخابية لهؤلاء المرشحين محاور عديدة ومتنوعة تصب جميعا في كيفية التأسيس لنظام ديمقراطي، وتكريس مبادئه على أرض الواقع ، فتعلقت ببناء دولة القانون، والعمل من أجل الانتقال السلمي لمسلطة، ودور الجيش، ومسائل حقوق الإنسان وغيرها . بلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات 74.54% فاز فيها الرئيس المرشح بأكثر من 12مليون صوت وبنسبة فاقت 90% .[1]

د- مرحلة الإنتقال الديمقراطي :

تشابهت ظروف نهاية العهدة الرابعة لبوتفليقة 2019 وبداية العهدة الأولى له 1999، فالبلد كان خارجًا من أسوأ مراحل تاريخه المعاصر بعد العشرية السوداء[1]، وبدأ يعيش مرحلة السلم والأمن متجاوزًا مرحلة الأزمات الأمنية والسياسية والاقتصادية والدبلوماسية، عبر سياسات قانون المصالحة الوطنية. وتزامن ذلك مع طفرة مالية نتيجة ارتفاع أسعار البترول، التي ساهمت بشكل بكبير في استدراك التأخر في التنمية المحلية للبلد، إلا إن سنوات بوتفليقة العشرين في الحكم خلصت إلى أن تعيد البلد إلى ظروف بدايتها نفسها، فصار يعيش أزمات جديدة قديمة، كانت سياقًا لبيئة منتجة لحَراك شعبي.

وكان الإعلان أن الترشح لعهدة خامسة لبوتفليقة هو السبب المباشر في إخراج الملايين من الجزائريين في جمعة 22 فبراير/شباط 2019، وما بلغ هذا الحراك الشعبي أسابيعه الأولى حتى أظهر انكشافًا عميقًا للنظام السياسي.

[1] نفيسة زريق ، المرجع سبق ذكره ، ص 195.

وعلى رغم أن الجزائريين ما زالوا يستحضرون التوجس والخوف من آثار العشرية السوداء وآلامها، فإن مسيرات 22 فبراير/شباط كانت حقًّا مفاجئة للجميع (النظام والشعب وسفارات الدول الأجنبية)، سواءٌ بالأعداد الكبيرة والتنظيم والطابع السلمي. وتجدر الإشارة إلى أن سلوك الأجهزة الأمنية –التي لم تعترضها أو تقمعها– كان سببًا آخر لدفع ملايين أخرى إلى الخروج في الجمعة الثانية، التي وافقت الفاتح من مارس/آذار، حيث قُدرت الأعداد بأكثر من 16 مليون مشارك. ثم كانت الجمعة الثالثة من الحَراك، 8 مارس/آذار، الجمعة الأكثر حضورًا حسب متابعين (22 مليون مشارك)، فكانت ردًّا قويًّا على رسالة بوتفليقة التي أعلن فيها ترشحه رسميًّا. كما شهدت بمناسبة عيد المرأة العالمي مشاركة واسعة للنساء والأطفال، وهو ما كرس السلمية والمظاهر الحضارية والأخلاقية

لقد كانت الأسابيع الستة الأولى كافية لانكشاف عميق داخل النظام، إذ عُطِّلت العهدة الخامسة ومشروع التأجيل والتمديد لعهدة بوتفليقة، وانتهت هذه الأسابيع بإزاحة الوزير الأول، ودفع بوتفليقة إلى الاستقالة عبر تفعيل المادة 102 من الدستور، التي تتحدث عن شغور منصب رئيس الجمهورية، وبات واضحًا أن مؤسسة العسكر قد استرجعت مقاليد الحكم وزمام المبادرة، عبر تحييد وإضعاف أدوات وأذرع كلٍّ من مؤسسة الرئاسة والدولة العميقة، ابتداء برجال المال والخصوم السياسيين والأمنيين، ورجال القضاء ووسائل الإعلام.

بعد أكثر من تسعة أشهر من الحراك الشعبي المستمر في المطالبة بتغييرات جذرية، ما زالت بعض الأصوات ترفض إجراء الانتخابات الرئاسية بصفته أحد الحلول المطروحة، وترى أن الظروف العامة ما زالت لم تتوافر لتنظيمها في وجود نور الدين بدوي، وزيرًا أولَ متهمًا بالتزوير بصفته وزير الداخلية في محطات انتخابية سابقة، ومنها جمع أكثر من ستة ملايين استمارة للمترشح بوتفليقة. في حين تصر المؤسسة العسكرية على تنظيم الانتخابية الرئاسية مهما كلف الأمر، وهو ما صرح به قائد الأركان في أحد خطاباته في شهر سبتمبر/أيلول، لا سيما أن الحراك نجح في تعطيل موعدين انتخابيين رئاسيين وقت الحراك الشعبي (18 أبريل/نيسان و4 يوليو/تمُّوز). من أجل لذلك عملت المؤسسة العسكرية –بصفتها سلطة فعلية في مدة ما بعد 4 يوليو/تمُّوز– جاهدةً لتوفير الظروف المناسبة لإجراء انتخابات رئاسية، فشُكلت هيئة الوساطة والحوار الوطني برئاسة كريم يونس رئيس البرلمان الأسبق[13]، وكان هدفها إيجاد نهج توافقي للخروج من المأزق السياسي، بالحوار مع مختلِف الفواعل السياسية ونشطاء المجتمع المدني وممثلي الحراك الشعبي، وكان من مخرجاتها التي رُفعت إلى رئيس الجمهورية المؤقت بن صالح، تعديل القانون العضوي للانتخابات، وإنشاء السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، التي تأسست لاحقًا برئاسة محمد شرفي وزير العدل الأسبق، وحُدد موعد نهائي لإجراء الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر/كانون الأول.

وفي انتخابات رئاسية اتسمت بأدنى مستوى مشاركة في تاريخ الانتخابات الرئاسية في البلاد، إذ بلغت نسبة المشاركة نحو 39.9% أفرزت فوز المرشح الحر عبد المجيد تبون، الذي شغل منصب الوزير الأول سابقًا، والعضو القيادي في حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم منذ استقلال البلد. وفي أول خطاب له بعد إعلان فوزه، أكد عزمه الحوار الجاد مع الحراك الشعبي، وهو ما عدَّه البعض هدية مسمومة تهدف إلى تفكيك الحراك. لتأتي لاحقًا مجموعة إجراءات منها إطلاق سراح الكثير من السجناء على خلفية الاحتجاجات، ووجود بعض وجوه الحراك في تشكيلة الحكومة الجديدة، لتزيد في انقسام مواقف الشارع وتباينها. ففي حين يرى البعض أن مشروعية المطالب تبقى قائمة متمثلة في القطيعة النهائية مع النظام السياسي ورحيل جميع رموزه، يرى آخرون أن الحراك فقدَ جميع مسوِّغاته مع الانتخابات الرئاسية وإعلان رئيس جديد .[1]

2- الثقافة الوطنية و البنية السوسيو إقتصادية للإنتقال الديمقراطي في الجزائر:

أ- الثقافة الوطنية والانتقال الديمقراطي في الجزائر:

تؤكد العديد من الدراسات وكذلك الشواهد التاريخية، أن الجزائر ما بعد الاستقلال، تمكنت من بلورة ثقافة وطنية متجانسة إلى حد مقبول. وذلك بفضل النصوص السياسية والأيديولوجية، التي اعتمدها القادة الذين تعاقبوا على حكم الجزائر. رغم حضور بعض الأزمات الثقافية، التي كانت كامنة طيلة عقود والتي كشفت الستار عنها تحولات ما بعد أكتوبر 1988والانفتاح السياسي الذي حصل في البلاد. بالخصوص أزمة الهوية أو المسالة الأمازيغية، وأيضا دور الإسلام السياسي كأحد مكونات المشهد السياسي في الجزائر. غير أن قولنا إن الجزائر تمكنت من صياغة ثقافة وطنية متجانسة إلى حد مقبول، بالمقارنة ببعض بلدان العالم الثالث حديثة العهد بالاستقلال، وحتى بعض الأقطار العربية والتي ورثت مجتمعات متشرذمة وممزقة على أسس متعددة، طائفية أو دينية أو عرقية. والتي نتج عنها انشطار العديد من الدول وانقسامها، وهذا ما لم يحدث في الجزائر بحمد الله.

[1] قرن محمد اسلام ، التحول السياسي في الجزئر من مأزق النظام الى مأزق الحراك ، منتدى السياسات العربية ، فبراير 2020 .
موقع
https://www.alsiasat.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%85%D9%86-/%D9%85%D8%A3%D8%B2%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8

مهما يكن من أمر، فإن الجزائر تفتقر إلى ثقافة ديمقراطية في الممارسة السياسية. وينسحب هذا الأمر كذلك على المستوى المجتمعي. فلا تزال العقلية القبلية تسود ذهنيات أغلب الجزائريين. والعقلية القبلية في الجزائر، ليست جديدة فهي متجذرة في التاريخ، وكرستها السياسة الاستعمارية التي طبقت ما سماها عبد الباقي الهبرماسي "نظرية الأنصاف". والتي ذهبت إلى أن النظام الاجتماعي، كان محفوظ أساسا بمأسسة التضاد بين الوحدات الاجتماعية، وليس بواسطة الحكم المركزي.

المرجعية القبلية في الحكم والسياسة، لا تقتصر على السلطة فحسب، ولكن أيضا على مستوى المعارضة فالأحزاب السياسية، كذلك تمثل مصالح جهوية أو عشائرية. وقد سجلنا عودة القبلية بقوة في الجزائر، سيما في منطقة القبائل، عقب المسيرات الاحتجاجية ضد السلطة (مطالب ثقافية) بين شهري نيسان/ ابريل وحزيران/ يونيو 2001. حيث تشكلت لجان القرى"العروش" القبائلية، والتي قبلت السلطة الحوار معها، للنظر في مطالبها. مما أثار حفيظة الأحزاب السياسية، التي نددت بقفز السلطة عليها وتفضيلها الحوار مع العروش. وعموماً فإن عودة هذه البنى التقليدية إلى الساحة السياسية في الجزائر، يعبر على حد تعبير عبد النور بن عنتر؛ عن محنة السياسة في الجزائر. وعن غياب دولة القانون والمؤسسات ، بل وتطرح أيضاً إشكالية الدولة في هذا البلد.[1]

ب–البنية السوسيو–اقتصادية والانتقال الديمقراطي في الجزائر :

تزايدت في الآونة الأخيرة الحديث عن ضرورة تحديث المجتمعات النامية واقتصادياتها، كشرط مسبق لعمليات الانتقال الديمقراطي في هذه الدول. فالعديد من الدراسات وكذلك التجارب الواقعية، أثبتت أن الكثير من البلدان التي عرفت إجهاض لتجربتها الديمقراطية، كان مرده أساسا؛ للتركيبة الاقتصادية والاجتماعية التقليدية لهذه البلدان، غير المساعدة على الانتقال الديمقراطي. فهل البنى السوسيو اقتصادية في الجزائر تشكل بيئة مشجعة لهذا الانتقال؟

– **البنية الاقتصادية** :يوصف الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد غير رسمي وغامض المعالم informelle. فهو ينطوي على نمطين من التنظيم العام والخاص. وإلى اليوم يتمحور حول غلبة القطاع العام، وتملك الدولة لقوة العمل عن طريق تحديد الأجور. في حين أن أهم الركائز التي تنبني عليها الديمقراطية الحديثة هي الليبرالية الاقتصادية. ورغم محاولات الجزائر الانتقال إلى اقتصاد

[1] قط سمير . إشكالية الانتقال الديمقراطي في الجزائر منذ إقرار التعددية السياسية مقاربة بنيوية ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، مقال علمي منشور، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر ، العدد 16 جانفي 2017 ، ص231 .
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/120/9/16/28360

السوق، تكيفاً مع الوضع العالمي لما بعد الحرب الباردة، والذي عرف انهيار الكتلة الاشتراكية، وتحول جل دول العالم نحو الليبرالية الرأسمالية. ورغم اعتماد الجزائر سياسة الخوصصة لمؤسساتها العمومية، عرفت تعثرات ميدانية ما أوقعها في أزمة اقتصادية خانقة.[1]

الاندماج الوطني في الجزائر : توصف الجزائر، بأنها دولة متوسطة التجانس اجتماعياً. ويضم السياق المجتمعي عناصر تشكل أحد معوقات الاندماج الوطني. ومنه صعوبة التحول الديمقراطي المتين، الخالي من تشرذمات حتى الكامنة منها. التي تهدد في أي لحظة من انفجار الوضع الاجتماعي، وبالتالي إعاقة المسار الديمقراطي. ويعد مشكل الهوية أو ما يعرف بالمسألة الأمازيغية، أهم محدد لأزمة الاندماج المجتمعي– الوطني في الجزائر.

وقد عمل الاستعمار الفرنسي على توسيع الفجوة بين العرب والبربر. وذلك بلعبه على التناقضات الاجتماعية في الجزائر من أجل ضرب الإسلام. وعمل على تقريب البربر من الأوروبيين أكثر من العرب، وطبعاً هذا التقريب لا يعني تمتعهم بامتيازات مادية اقتصادية أو سياسية وكان رد فعل الجزائريين حينها، اللجوء إلى الانتماءات الثقافية التقليدية، سواء العرقية أمازيغ/عرب أو حتى الدينية، في مواجهة سياسات الطمس والإدماج والفرنسة العنصرية.

وبعد الاستقلال، ورثت الدولة الجزائرية التناقضات المجتمعية، حيث كانت ساحة لصراع ثقافي، زادت سياسات النظام الجزائري "العنصرية" الطين بلة. فقد ارتكب أخطاء فاقمت المشكلة. وذلك باتخاذه بعض الإجراءات كالحملة الوطنية للتعريب منذ 1997، وكان في مقابل ذلك، عدم الاعتراف بالخصوصية الثقافية للأمازيغ. فلم يتم ترسيم الأمازيغية كلغة وطنية دستوريا، إلا بعد موجة الاحتجاجات العارمة التي عرفتها منطقة القبائل، في ربيع 2003 .

اختلال التوازن الجهوي بين الشمال والجنوب وبين المدن والأرياف : تؤكد الإحصاءات أن توزيع السكان في الجزائر، غير منتظم بين شمال البلاد وجنوبها. حيث تنخفض الكثافة السكانية بشكل كبير، كلما توجهنا صوب المناطق الجنوبية، سيما الصحراوية. ويعزى هذا الخلل في التوزيع السكاني؛ إلى عاملين حاسمين.

الأول: سياسة التصنيع والتشغيل الجماعي في الحواضر الكبرى أدى إلى نزوح الشباب الريفي العاطل عن العمل، أو ذوي الدخل الفلاحي الضعيف.

[1] قط سمير ، الرجع السابق ، ص232 .

والسبب الثاني: أمني ارتبط بتداعيات الأزمة الأمنية الخطيرة التي كان الريف مسرحاً لها هذا الخلل في توزيع السكان، كان له الأثر في طبيعة سياسات ومخططات التنمية. فنلاحظ أنه منذ الاستقلال، كان التركيز في مخططات التنمية على المدن الكبرى، سيما الساحلية. في حين بقية المناطق الداخلية والهضاب، وكذا الجنوبية الصحراوية، حضها ضئيلا من مخصصات التنمية. بالرغم من أن هذه المناطق، هي الأغنى في البلاد. حيث تحتوي على المحروقات، ركيزة الاقتصاد الوطني.[1]

3-العلاقات الجيوسياسية والانتقال الديمقراطي في الجزائر:

-الولايات المتحدة والجزائر: التنسيق لمكافحة الإرهاب وتهميش المطلب الديمقراطي : تعهدت الإدارة الأمريكية في عهد جورج بوش الابن بنشر الديمقراطية في العالم العربي، وبرز ذلك من خلال الخطاب الرسمي والمشاريع الإستراتيجية ؛ الشرق الأوسط الكبير والجديد ومسار الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA رغم أن هذا الخيار ليس بريئًا فله دلالات إستراتيجية و اقتصادية، فالحقيقة الموضوعية تؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية دعمت أنظمة عربية تسلطية في حين تشن حملات ضد أنظمة عربية أخرى باسم الديمقراطية وأحيانا تكون بعض الأنظمة المستهدفة أكثر انفتاحاً من غيرها. فالقضية قضية مصالح ذلك أن المقاربة الأمريكية للديمقراطية حيال العالم العربي تقوم على عدم مساندة المطلب الديمقراطي في الدول ذات الأنظمة الموالية للغرب .

وبخصوص الجزائر تخشى الإدارة الأمريكية من أن تحمل الديمقراطية حركات إسلامية التي قد لا تتحمس للحرب العالمية على الإرهاب. هذا إن لم تكن هذه التيارات متطرفة قد تهدد هي في حد ذاتها المصالح الأمريكية في المنطقة. فمن الحكمة الإبقاء أو قل دعم أنظمة تسلطية خادمة للمصالح الأمريكية على أن تجازف بديمقراطية قد تأتي بأعداء محتملين.

أوروبا والجزائر: مكافحة الهجرة غير الشرعية... قبل الديمقراطية : الهجرة غير الشرعية القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط تجاه أوروبا تشكل هاجس أوروبا الأمني الأساسي، فكل الترتيبات الأمنية والشراكات الإستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط كانت مكافحة الهجرة غير الشرعية من أبرز أولوياتها ، فرغم إسراف أوروبا في خطابها حول الدمقرطة في المغرب العربي وتحفيزها له غير أن المخصصات المالية المخصصة لهذا المشروع تبقى ضئيلةً جدا بالمقارنة مع ما تتطلبه هذه العملية. فالأموال المرصودة لها في إطار برنامج ميدا (الإطار المالي لمسار برشلونة) أقل من 0،5% من مجمل المساعدات للمنطقة، بمعنى أنها أقل بمئتي مرة من

[1] قط سمير ، المرجع السابق ، ص233 .

تلك المخصصة لعملية الهيكلة الاقتصادية. فأنظمة المغرب العربي ومنها الجزائر استفادت كثيرا من تنامي المخاطر الجديدة سيما موضوع الهجرة، فقد تمكنت هذه الأنظمة من إسكات أوروبا عن مطالبها الديمقراطية بمساومتها بشأن القضايا الأمنية سالفة الذكر، فقد نجحت في مسعاها فمثلا استبعدت مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية من أجندة قمة مجموعة5+5في تونس .[1]

4- عوائق وأفاق مستقبل الديموقراطية في الجزائر :

تعرف التجربة الديمقراطية الجزائرية مجموعة من المعوقات التي تؤثر على سير عملية الإنتقال الديموقراطي بها ، حيث أن جميع الدساتير الجزائرية سواء في فترة حكم الحزب الواحد أو أثناء مرحلة التعددية تمنح السلطة التنفيذية سلطات واسعة تخولها الهيمنة على السلطة التشريعية والقضائية وهذا ما يمثل عائقا أساسيا أمام تحقيق ديمقراطية حقيقية بها . كما أن عامل ضعف المجتمع المدني حال دون تحقيق تعددية سياسية حقيقة في الجزائر، حيث أن كلا من الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية الجزائرية تعاني مجموعة من الأسباب التي تعرقل قيامها بأنشطتها ومهامها بالإضافة إلى المعوقات الأخرى.

أ- معوقات الإنتقال الديموقراطي في الجزائر:

يعتقد الباحثون في العلوم السياسية والسوسيولوجيا أن الدولة في أثناء مرحلة انتقالها إلى الحكم الديمقراطي قد تعاني من عوائق وعراقيل سواء على الصعيد الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي، حيث إن هناك أسبابا عديدة يمكن أن تحول دون حدوث تحولات ديمقراطية حقيقية يمكن أن نوجزها في النقاط التالية :

- معوقات سوسيو-ثقافية :

ويتعلق الأمر هنا بالبنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري على غرار بقية لمجتمعات في شمال أفريقيا والشرق الأوسط فحسب مجموعة من الباحثين اهتموا بدراسة تأثير هذه البنية كمعوق للتحول الديمقراطي في هذه المنطقة كهشام شرابي ومحمد جابر الأنصاري وغيرهما لمنطق انقسامي يتمحور حول طغيان الولاء للقبيلة والعشيرة والطائفة حين أن الحكم الديمقراطي يتناسب مع منطق الدولة الحديثة والذي من أهم مميزاته انه منطق توحيدي تكاملي وليس منطقا انقساميا .

[1] قط سمير ، المرجع السابق ، ص 234 /235.

فإذا كانت الانقسامات الاجتماعية قد تم تجاوزها في الدول الديمقراطية من خلال تأصيل مبدأ المواطنة فان طغيان الولاء القبلي والعشائري والطائفي للفرد في هذه المنطقة يحول حسب وجهة نظر هؤلاء الباحثين دون الانتشار السليم للقيم الليبرالية داخل هذه المجتمعات والتي تشكل الأيدولوجيا العامة للحكم الديمقراطي؛ لأنها ستؤسس لمنطق صراعي داخل هذه الدول من جهة ومن جهة أخرى تبدو مبررات دعائية قوية لاستمرار نزعة التسلط . ولقد شاهدنا كيف استثمرت قوى الثورة المضادة في الجزائر عن طريق بعض السياسيين والإعلاميين والذباب الإلكتروني في تعزيز هذه النعرات واللعب على التفرقة بين مكونات الشعب على الأساس اللغوي و الاثني لضرب الحراك وتقسيمه .

- **معوقات اقتصادية :**

وهو يرتبط بمسألتين أساسيتين الأولى هي التي تشرح العلاقة بين احتكار السلطة واحتكار الثروة، بمعنى توضيح الارتباط والتوافق بين الطبقة الحاكمة والطبقة المالكة، كما هو في الجزائر حيث أن المال الفاسد عاث فسادًا في الحياة السياسية، بل إن آل بوتفليقة الذين يمثلون الطبقة الحاكمة خلال العشرين سنة المنصرمة هم من تحكموا في الاقتصاد وأعادوا صياغة الطبقة المالكة في الجزائر وفق ما يساير مصالحهم، هذا الأمر الذي سيؤثر سلًبا على التحول الديمقراطي الحقيقي والذي سيفضي إلى نوع من التوزيع العادل للثروة باعتباره قيمة ليبرالية أساسية، وهو ما يستدعي كسر قاعدة الارتباط تلك بين الطبقتين.

أما المسألة الثانية فتتعلق بتوظيف التحول الديمقراطي الشكلي للتغطية على فشل التجارب التنموية أي كعامل تنفيس للفئات المجتمعية المختلفة والتي كانت الهدف المباشر للآثار السلبية لفشل هذه التجارب وصفة التحولات الشكلية هنا ترتبط بالتخوف من تطور مسار فقدان التأييد الشعبي إلى انهيار الشرعية وبالتالي انهيار الاستقرار السياسي لهذه الأنظمة .[1]

[1] ماسين بن غالية ، الانتقال الديموقراطي في الجزائر : المفهوم و العوائق ، مقال من الانترنت ، موقع ساس ، 2019 .
/https://sasapost.today/opinion/democratically-movement-in-algeria

- **المعوق السياسي:**

على هذا المستوى يمكن حصر معوقات التحول الديمقراطي حسب الدراسات إلى ثلاثة عوامل أساسية :

العامل الأول : يتعلق بالعلاقة بين السلطة والمعارضة والذي لفت الانتباه إلى هذا العامل هو عالم السياسة الأمريكي وليام زارتمان الذي يرى أن العلاقة بين السلطة والمعارضة في منطقتنا هي علاقة شاذة أو ما سماه هو المعارضة كدعامة للدولة حيث تظهر كل من المعارضة والسلطة ليس في أدوار تنافسية تتيح المجال للتناوب على السلطة ولكنها علاقة تكاملية حيث يؤدي كل منهما دورا معينا داخل نظام الحكم يضمن له الاستقرار: استقرار السلطة في موقعها واستمرار المعارضة في موقعها.

العامل الثاني : هو أولوية بناء الدولة على حساب الممارسة الديمقراطية ويعود ذلك إلى الفترة اللاحقة المباشرة لاستقلال لدول المنطقة حيث تم الربط بين قوة الدولة وبين نجاح مسار بناءها وقد فسرت قوة الدولة بضرورة بسط الهيمنة على جميع المؤسسات المجتمعية وتطبيق فكر أحادي في إدارة الدولة والمجتمع.

العامل الثالث: فيتعلق بالخوف من تأثر الطابع العلماني للدولة أي ذلك الخوف المزعوم من استفلال الحركات الإسلامية للآليات الإجرائية للحكم الديمقراطي في الوصول إلى السلطة، ثم الانقلاب عليه نتيجة لعدم الاقتناع بالأسس الفكرية له والتي تتمحور حول مفهوم العلمانية كما حدث في التجربة الجزائرية مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ .

من الملاحظ أن النظام الجزائري ومنذ تأسيسه بعد الاستقلال تعتبر نظام توازنات، فبالتتبع التاريخي لممارسة السلطة نجد أن الطبيعة التوازنية لهذه السلطة والتي تعتبر صفة بنيوية داخلها قد ترسخت كحقيقة تاريخية، حيث تعود جذورها للصراع السياسي الذي شهدته ثورة التحرير الجزائرية، أن هذه الصفة المميزة لسلطة الحكم في الجزائري التي تحول دون حدوث تحول ديمقراطي، حيث يمارس فعل المعارضة داخل مجال السلطة نفسها مع وجود ديناميكية تسطيع إعادة إنتاج هذه الطبيعة التوازنية مع تطور نظام الحكم الجزائري، لذا فالانتقال الديمقراطي يحتم علينا م ارجعة الخارطة السياسية في الجزائر واعادة ترتيبها وتوضيح الأدوار للأحزاب المعارضة الحقيقية، وارساء قواعد دولة المواطنة التي ستذيب تدريجًيا أسباب الخلاف الاجتماعي والثقافي وفق قواعد العدل وبحماية من القانون .[1]

[1] ماسين بن غالية ، مرجع السابق .

في ظل هذه المعوقات تستمر عملية التحول الديمقراطي في الجزائر متدحرجة و متذبذبة، و تبقى الحالة المنشودة لدى قطاعات عريضة من الشعب الجزائري.

ب- آفاق مستقبل الإنتقال الديمقراطي في الجزائر :

إن ما يتطلع إليه الشعب الجزائري في محاولة إعادة بناء دولة الحق والقانون في الجزائر، يقتضي الإمساك بالحلقات الأساسية في هذا المشروع الوطني الديمقراطي.

أولاً . في الجزائر التي تعاني نقصاً في الاندماج الوطني، وغياباً للمؤسساتية السياسية الفاعلة، وانعداماً للمشاركة السياسية من جانب الشعب، ووصول السلطة السياسية فيها إلى درجة عالية من الاستبداد المحدث، يجب إعادة الاعتبار لبناء دولة الحق والقانون، والتأكيد عليها في مواجهة سلطة "العصابة"، وهذا يتطلب من قوى الح ارك الشعبي أن تمتلك مشروعاً على درجة عالية من الراديكالية من أجل إقامة الدولة الوطنية الحديثة الملتزمة بحكم القانون، حيث يعمل الحكام فيها لأجل المصلحة العامة، ولمصلحة النظام العام .

وتكون هذه الدولة متمايزة عن الدولة التسلطية الجزائرية السائدة، بمستوى عال من المشاركة السياسية، وتماسك المؤسسات الجديدة في المجتمع القادر على التكيف مع متطلبات السياسة العصرية التي تقتضي وجود أحزاب سياسية حديثة تقوم بعملية تسييس الشعب، وترسي بنيانا ديمقراطياً للممارسة السياسية، وتحقق التواصل الديمقراطي الحقيقي بين المجتمع والدولة، وهذا التواصل يجد تجسيداً له في مؤسسات ديمقراطية فاعلة تضمن استمرار هذا التواصل عبر ضمان المشاركة السياسية وتحقيق الاستقرار السياسي، وتمنع تحول النظام السياسي إلى مجرد غطاء شكلي يقنع الاستبداد والفساد .[1]

ثانياً . مقاومة جميع أشكال الامتيازات التي نجمت عن نظام الحكم التسلطي، وقسمت المجتمع إلى مجتمع السلطة صاحب الامتيازات المتباينة، ومجتمع الناس المهمشين المحرومين. وهذا يعني العمل على تحرير الفرد من هيمنة السلطة الشمولية، وأدوات هذا التحرير هي أدوات معرفية . فكرية، أولاً، وسياسية ثانياً، بالتلازم .

[1] توفيق المديني ، قراءة في كتاب الإنتقال الديموقراطي في الجزائر أصبح ضرورة و ليس خيارا ، موقع عربي 21 ، 2019 .
https://arabi21.com/story/1182371/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A3%D8%B5%D8%A8%D8%AD-%D8%B6%D8%B1%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%B3-%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7

ثالثاً . تحرير الأفراد من أطر المتحدات الاجتماعية التقليدية ، واطلاقها في الفضاء الاجتماعي العام كخطوة أولية لدمجهم في الفضاء السياسي العام للمجتمع، وهذا المسعى مرتبط أوثق الارتباط بعملية الاندماج الوطني التي هي عملية مزدوجة تعني تهديم الأطر الاجتماعية ما قبل الوطنية واعادة بنائها على أسس مواطنية حديثة علمانية وديمقراطية .

رابعاً . استقلالية الفكر والثقافة عن السياسة بالمعنى الضيق للكلمة على الرغم من وحدتهما الجدلية، ذلك لأن عملية تحديث المجتمع تبدأ بتحديث الفكر والسياسة، وعقلنتهما ، وديمقراطيتهما. وعبء هذه العملية يقع بصورة أساسية على كاهل المثقفين وكتلة الانتلجنسيا التي تتولى صياغة إيديولوجيا تنسجم في آن معاً مع بناء دولة الحق والقانون والمجتمع المدني بالتلازم، ومع سيرورة تقدم المجتمع الجزائري نحو التحديث الشامل والتحرر من إرث المجتمع التقليدي.

خامساً . استقلالية مؤسسات المجتمع المدني ولاسيما النقابات والجمعيات، والاتحادات المهنية والوظيفية، السياسية، والصحافة والأحزاب ولجان حقوق الإنسان، وأجهزة الإعلام، ودور العبادة، عن هيمنة السلطة.

سادساً . فصل السلطات، ومركزية السلطة التشريعية، ورقابتها على السلطتين التنفيذية والقضائية. السلطة التشريعية التي تسن القوانين وتعد لها وتطورها، هي التعبير المباشر عن الكلية الاجتماعية، وهي من هذه الزاوية الدولة السياسية ومرجعية السلطتين التنفيذية والقضائية، والمشاركة فيها هي مشاركة في الدولة، وبها يحقق الفرد وجوده السياسي بصفته عضواً في الدولة.

سابعاً . تحرير المرأة ومساواتها بالرجل.

ثامناً . توفير الشروط الموضوعية اللازمة لإعادة بناء الاقتصاد الجزائري على أسس وطنية توفر له فرص الفكاك من هيمنة المراكز الرأسمالية الاحتكارية عليه، وربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية والبشرية والنهضة الفكرية والعلمية، في إطار تحقيق الشراكة الإقليمية المغاربية، بدلاً من الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وهذا يؤدي موضوعياً إلى نشوء سوق مغاربية قادرة على إقامة علاقات ندية أو متوازنة مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية ومع السوق العالمية بوجه عام. إذاً فعملية الوحدة المغاربية، مدخلها الواقعي هو تحويل الدولة القطرية ديمقراطياً وقومياً.[1]

[1] توفيق المديني ، المرجع السابق .

أثناء التغيرات الإقليمية والعربية التي أسقطت العديد من نظم الحكم مثل تونس ومصر تمكنت السلطة الجزائرية من تجاوز الربيع العربي من خلال فتح مجال الحوار بين القوى السياسية و إدخال مجموعة من التعديلات على قانون الانتخابات والإعلام، غير أن مستقبل التحول الديمقراطي الجزائري مازال يواجه مجموعة من التحديات تتمثل في :

- تحييد دور المؤسسة العسكرية في عملية التحول الديمقراطي الجزائرية، وقصر مجالا ضمن مهمة المؤسسات المدنية المتخصصة فقط، و قصر دور المؤسسة العسكرية الجزائرية إلى جانب تحوله التدريجي إلى الاحترافية على حماية الدستور والدفاع عن الوطن .
- العمل على نشر ثقافة الديموقراطية في أوساط المجتمع بواسطة الأحزاب وقوى المجتمع المدني، وسائل الإعلام من خلال إجراء إصلاحات تكرس ثقافة الاختلاف واحترام رأي الطرف الآخر .
- تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر من خلال لعب دور الوسيط بينه وبين الدولة مع حفاظ مؤسسات المجتمع المدني على استقلالها عن الدولة.
- الإستمرار في القيام بإصلاحات اقتصادية تتواكب مع التغييرات السياسية لتوفير الجو المناسب لتحقيق الديمقراطية .
- مكافحة ظاهرة الفساد المستفحلة في أجهزة الدولة من خلال منح السلطة القضائية الإستقلالية الكاملة في ممارسة مهامها .

مما سبق نجد أن عملية الإنتقال الديمقراطي في الجزائر تتميز بتوفر نصوص دستورية وقوانين ديمقراطية، وانتهاج القوى السياسية لسياسة متوازنة تؤمن بالديمقراطية ومبادئها بعيدا عن العنف، لذا تكمن المشكلة في الجزائر في عملية تنفيذ النصوص الدستورية والقانونية بالإضافة إلى صعوبة ديمقراطية الدولة و المجتمع بشكل ملائم و أوضاع و بيئة المجتمع الجزائري .[1]

[1] شهرزاد صحراوي ، هيكلية التحول الديموقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة تونس ،الجزائر ،المغرب مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعالقات الدولية ، تخصص دراسات مغاربية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013/2012 ، ص148 .

خلاصة :

من خلال مما سبق يمكن استخلاص أن الجزائر شهدت أقوى التحولات على مستوى نظامها السياسي إذا ما قرنت بباقي الدول العربية المجاورة، فقد تداخلت العوامل والأسباب لتكريس هذا التحول الذي جاء في ظروف متسارعة ومتداخلة مع بعضها البعض لم يدرس لها من قبل وهذا يعتبر من بين التحديات التي شكلت عائق أمام نجاح المسعى الديمقراطي بالجزائر بالإضافة لعدة تحديات أخرى امتزجت بين ما هو سياسي و اقتصادي و اجتماعي وامتدت حتى للجانب الثقافي، كلها عقبات وقفت عائق أما الوصول إلى انتهاج النظام الديمقراطي الأمثل الذي يقوم على احترام الحقوق والحريات الفردية .

الفصل الرابع

الفصل الرابع : الاطار التطبيقي للدراسة :

أولا : الإجراءات المنهجية :

5- مجالات الدراسة .

6- منهج الدراسة .

7- أساليب جمع المعطيات .

8- عينة الدراسة .

ثانيا : عرض و تحليل و مناقشة النتائج :

5- عرض و تحليل بيانات الدراسة .

6- مناقشة و تفسير النتائج الجزئية للدراسة .

7- النتائج العامة للدراسة .

التوصيات .

أولا : الإجراءات المنهجية :

1- مجالات الدراسة :

أ- **مجتمع الدراسة** : :يعرف مجتمع البحث أو الدراسة حسب "مادلين غرافتيز" أنه مجموعة عناصر لها خاصية أو عدة خصائص مشتركة نميزها عن غيرها من العناصر الأخرى التيس تجري عليها البحث أو التقصي .[1]

ب- **المجال البشري والمكاني** : تمت دراستنا على مجموعة من الأساتذة الجامعيين – تيارت - والبالغ عددهم 10 أشخاص ومعظمهم في قسم العلوم الاجتماعية .

ت- **المجال الزمني**: الوقت الذي استغرقته الدراسة الميدانية حيث بلغت مدته شهر و 20 يوم ، انطلقت من 06 أفريل إلى غاية 26 ماي .

2- تعريف المنهج :

يعرف المنهج لغة : " بأنه الطريق أو المسلك ".

أما اصطلاحا فقد عرف معاني و فاهيم عديدة و متنوعة .

يعرفه محمد بدوي بأنه : " مجموعة القواعد التي يستعملها الباحث لتفسير ظاهرة معينة بهدف الوصول إلى الحقيقة العلمية ، أو أنه الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل و تحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة " .[2]

إن من ضروريات البحث العلمي الأكاديمي هو الاعتماد على مناهج علمية بعضها أساسي و الأخر مساعد للتمكن من الإحاطة بكل متغيرات الظاهرة، ومن خلال الدراسة التي بين أيدينا و بغية الإجابة على جملة التساؤلات التي تطرحها إشكالية هذه الدراسة اعتمدنا على منهجين المنهج التاريخي و المنهج الوصفي:

أ- **المنهج التاريخي**: وقد اتبعنا هذا المنهج لتتبع التطور التاريخي للإعلام وكذلك التطور التاريخي ومراحل الإنتقال الديمقراطي في الجزائر وهو المنهج الذي يزودنا بالأدلة المثبتة لفرضياتنا وباعتباره عنصرا مساعدا للتحليل السياسي وذلك بالتركيز على الجانب التفسيري التحليلي للخروج بتصور للظروف والمحيط الذي يحكم ظاهرة التحول و الإنتقال الديمقراطي في الجزائر، والمؤسسات السياسية والبنى الاجتماعية المنوطة بتفعيل العملية الديمقراطية[3].

---

[1] موريس ، أنجرس. منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ط2،ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، الجزائر، دار لقصبة للنشر ، 2006 ، ص 62 .

[2] ليندة لطاد و آخرون ، منهجية البحث و تقنياته في لعلوم الاجتماعية، برلين ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ، 2019 ص 14.

[3] محمد شلبي : المنهجية في التحليل السياسي، الجزائر ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، ،1997، ص 59 .

ب- **المنهج الوصفي** : وتم إتباع هذا المنهج في وصف وتحديد المدلول الإعلامي ووصفه وتبيين وظائفه و خصائصه في مختلف المجالات، واتبعناه أيضا بوصف الانتقال الديمقراطي و تحديد مراحله و نظرياته و هذا المنهج يستعمل لدراسة الواقع أو أية ظاهرة ما، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا والتعبير عنها يتم كيفيا أو كميا .

3- أساليب جمع البيانات :

و بالنسبة لأداة البحث، اعتمدنا على أداة المقابلة l 'entretien ،بحيث يعد أسلوب المقابلة وسيلة من وسائل جمع المعلومات في عدة حقول عملية دقيقة أو عملية اجتماعية أو عملية أدبية حيث تسمح بالوصول إلى معلومات و بيانات هامة تلعب دورا أساسيا في الأبحاث .

تعرف لغة : المواجهة ، يقال : قابله : لقيه بوجهه .

و في الاصطلاح تعرف بأنها حوار لفظي مباشر هادف وواعي يتم بين شخصين (باحث و مبحوث) أو بين شخص و مجموعة من الاشخاص بغرض الحصول على معلومات دقيقة يتعذر الحصول عليها بالأدوات أو التقنيات الأخرى و يتم تقييده بالكتابة أو التسجيل الصوتي المرئي .[1]

التعريف الاجرائي : من الأدوات الشائعة في البحوث الاجتماعية، وهو في أغلب استعمالاتها تستخدم كأداة لجمع البيانات حول موضوع بحثي معين، في حين أنه في استعمالات أخرى يستعمل كأداة رئيسية .

وهو ينقسم إلى نوعين من المقابلة :

أ- المقابلة ذات الأسئلة المغلقة، يحاول من خلالها الباحث الحصول على مجموعة من معلومات حول موضوع معين، ليفرغها إحصائيا ويحقق أكبر قدر من المعلومات حول موضوع الدراسة

ب- المقابلة ذات الأسئلة المفتوحة، التي يترك فيها الباحث المجال للمبحوث للتعبير عن موافقته وآراءه تجاه قضية معينة بدون أن أي تحديد، كما أن للباحث الحرية في تعديل أسئلته التي سبق و أن أعدها .[2]

عندما تقابلنا مع المبحوثين بجامعة ابن خلدون قسم العلوم الاجتماعية شرعنا في التعريف بموضوعنا، وجدنا صعوبات في التجاوب مع الموضوع :

- فئة متجاوبة مع الموضوع .

- فئة مترددة من موضوع البحث كونه سياسي ، لذلك لم تجرى أغلب المقابلة .

[1] أحمد نقي ، المقابلة الماهية الأهمية الاهداف الانواع ، العدد 02 ، المجلد 01 ، ديسمبر 2021 ، ص86 .
[2] نفس المرجع ، ص 93 .

4- عينة الدراسة :

هي جزء من مجتمع البحث الأصلي، يختارها الباحث وفق طرق معينة و مفردات معينة ، و شروط منظمة ز مضبوطة . و تتكون عملية الاختيار هذه من عدة خطوات نحددها فيما يلي :

- يحدد الباحث المجتمع الاصلي بدقة .

- يحصل على عينية كافية ليتمثل المجتمع الاصلي بخصائصه التي يريد دراستها .[1]

العينة القصدية :تعرف العينة القصدية تحت أسماء متعددة ، مثل العينة العرضية ، أو العينة العمدية ، أو العينة النمطية . يختار الباحث هذا النوع من العينات بطريقة تحكيمية لا مجال فيها للصدفة ، إلا أن هذا النوع من العينات لا يكون ممثلا لأخد يختار الباحث أفراد عينته بما يخدم أهداف دراسته وبناء على معرفته دون أن يكون هناك قيود أو شروط، وتوفر هذه العينة في البحوث الكثير من الجهد والوقت الذي يبدله في اختيار العينة كما تستخدم هذه العينة في البحوث تمثل المجتمع في الجانب الذي يتناوله البحث [2].
و قد تم اختيارنا لهذا النوع من العينات لأنها حققت لنا هدف الدراسة .

[1] رجاء وحيد دويدري ، البحث العلمي اساسياته النظرية و ممارسته العملية ، ط1 ،دار الفكر ، دمشق ، 2000 ، ص307/306 .
[2] أحمد بن مرسلي ، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال ، ط4 ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 ، ص197 .

ثانيا : عرض و تحليل و مناقشة النتائج .

1-عرض و تحليل بيانات الدراسة :

أ- جدول رقم 04 : خصائص مجتمع البحث :

رقم المبحوث	يوم المقابلة	مدة المقابلة	جنس المبحوث	سن المبحوث	التخصص	مكان المقابلة	مكان الإقامة
01	06 أفريل	30 د	ذكر	29 سنة	تاريخ المغرب الإسلامي	الجامعة	حضري
02	10 أفريل	20 د	ذكر	35 سنة	تاريخ	الجامعة	حضري
03	13 أفريل	35 د	ذكر	34 سنة	العلوم السياسية	المكتبة	حضري
04	14 أفريل	20 د	أنثى	40 سنة	علم النفس	مدرج الجامعة	حضري
05	17 أفريل	25 د	ذكر	34 سنة	إعلام و إتصال	مكتب الأستاذ	حضري
06	24 ماي	15 د	أنثى	47 سنة	أنتربولوجيا	الجامعة	حضري
07	25 ماي	20 د	ذكر	31 سنة	إعلام و إتصال	المكتبة	شبه حضري
08	26 ماي	25 د	أنثى	42 سنة	العلوم السياسية	الجامعة	شبه حضري
09	26 ماي	20 د	ذكر	32 سنة	أنثربولوجيا	الجامعة	حضري
10	26 ماي	25 د	ذكر	32 سنة	علم النفس	الجامعة	حضري

الجدول رقم 05 : يمثل توزيع أفراد العينة حسب الجنس :

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	07	70 %
أنثى	03	30 %
المجموع	10	100 %

يبين الجدول أعلاه توزيع المبحوثين حسب الجنس ، حيث نلاحظ أن مجموع العينة هي 100 % مقسمة بين الإناث التي قدرت نسبتهم ب 30% ما يعادل 03 مفردة ، أما نسبة الذكور فقدرت ب 70% ما يعادل 07 مفردات . ويبدوا أن نسبة الذكور مرتفعة مقارنة بنسبة الإناث ، و هذا راجع إلى عدم إجراء المقابلة بالتساوي .

الجدول رقم 06 : يمثل توزيع أفراد العينة حسب السن :

السن	التكرار	النسبة
[29- 34]	06	60 %
[35- 40]	02	20 %
[41-47]	02	20 %
المجموع	10	100 %

يعد تحديد السن من أهم محددات خصائص العينة المدروسة، و ذلك راجع إلى أن كل مرحلة عمرية لها اهتمامات و حاجات محددة، و انطلاقا من هذا الجدول نلاحظ أن الأساتذة الذين تتراوح أعمارهم من 29 إلى 34 سنة بنسبة 60% ما يعادل 06 مفردة كلها ذكور، تليها نسبة الذين تتراوح أعمارهم من 35 إلى 40 سنة قدرت ب 20% ما يعادل 02 مفردات (ذكر و أنثى) ، و آخر نسبة للذين تتراوح أعمارهم ما بين 41 إلى 47 سنة متمثلة في 20% ما يعادل أيضا 02 مفردات من جنس (ذكر و أنثى) .

ب- **المحور الأول** : يساهم الإعلام بدرجة كبيرة في الوعي السياسي لدى الأساتذة الجامعيين و ذلك من خلال تفسير و تحليل و التفاعل مع المضامين السياسية .

يشمل المحور الاول 5 أسئلة من خلالها توصلنا إلى ما يلي :

السؤال الأول :

- هل أنت من متتبعي وسائل الإعلام ؟ و ماهي أهم وسيلة التي تتبعها ؟

الجواب الأول :

- أجمع كل المبوحثين على أنهم متابعين للإعلام في حين يختلف البعض فالتباع الوسيلة بحيث أجاب المبحوث الثاني و الثالث و الخامس و السادس و السابع و الثامن و العاشر بأنهم متتبعي لمواقع التواصل الاجتماعي من بينها الفاسبوك و اليوتيوب ، أما المبحوث الأول و الرابع و التاسع فهم من متتبعي التليفزيون .

و من خلال هذا يتبين لنا ان مواقع تواصل الاجتماعي "الفاسبوك ,اليوتيوب " هي اكثر استخداما نظرا لسهولة استخدامها في الحصول على المعلومات مقارنة بوسيلة التيلفزيون التي تكون نوعا ما محدودة الاخبار

السؤال الثاني :

- كيف ترى واقع الإعلام في الجزائر؟

الجواب الثاني :

المبحوث الأول و المبحوث الثاني: يتميز الواقع الإعلامي في الجزائر بأداء تقريبا سيئ وباهت وهذا لاقتصاره على سرد الأحداث المزيفة فقط .

أما المبحوث الثالث: واقع الإعلام في الجزائر كلام واسع وشاسع لكن حسب رأيي نلاحظ أنه هناك تغير جذري في الإعلام بتطور و تنوع وسائل الإعلام و كيفية إرسال المعلومة للمستمع ولكن ما أنبه إليه لابد من الإهتمام بالتكوين في مجال الإعلام ولابد أن الإعلام يكون منطلق من أخلاقيات المهنة لأن الأمانة الصحفية تتطلب إرسال رسالة حية وصادقة من الواقع .

أما باقي المبحوثين أجمعو على أن واقع الاعلام الجزائري مازال في الحضيض ولم يرقى إلى المستوى المطلوب .

المبحوث السادس : (يتميز بأداء سيئ وباهت، وهذا لاقتصاره على نقل الأحداث المزيفة فقط) .

البحوث السابع : لا يزال مزيف لاكن يتلمس خطواته الأولى نحو الحرية .

المبحوث العاشر : واقع الإعلام في الجزائر يخدم مصالح معينة أحيانا ينقل حقائق و غالبا ما يعمل على تزييفها، فهو خاضع للجهات المسؤولة التي تتحكم فيه .

و من خلال هذا نستنتج بأن غالبية الفئة أجمعوا على أن واقع الاعلام في الجزائر لا يزال خاضع لسلطة ما كونه يخدم مصالح معينة بعيدا عن الحقيقة .

السؤال الثالث :

- هل تتأثر بالمضامين الإعلامية ذات البعد السياسي ؟

الجواب الثالث :

أجاب كل من المبحوث الأول و الثاني و الرابع و الخامس و السابع و التاسع و العاشر بأنهم يتأثرون بالمضامين الاعلامية ذات البعد السياسي ، في حين المبحوث الثالث صرح بأنه (أنا شخصيا لا أتابع ولا أهتم بالقضايا السياسية اهتماما لدرجة أنها تأثر علي وعلى اتجاهاتي ولكن أطلع عليها من أجل الثقافة لا غير) ، أما البحوث السادس : فقال بأنه لا أهتم بالقضايا السياسية بكثرة .

البحوث الخامس : نعم أتأثر ،كوني أتابع برامج سياسية و صفحات فيسبوك متعلقة بالجانب السياسي الجزائري .

المبحوث العاشر : نعم أتأثر ،هناك مضامين لها أثر من ناحية أنني أهتم بها (كالحملات الإعلامية للانتخابات) في حين بعض المضامين لا أتأثر بها.

و عليه نستنتج بان للمضامين الاعلامية دور في تأثير على البعد السياسي كونها تروج لقيم سياسية تأثر على توجهاتهم و هذا من خلال ما يتعرضون له من معلومات عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي خاصة الفاسبوك

السؤال الرابع :

- كيف ترى مساهمة الاعلام في التأثير على تشكيل الوعي السياسي في الجزائر؟

الجواب الرابع:

تمثلت اجابة المبحوث الثاني و الخامس و الرابع في عدم مساهمة الاعلام في نشر الوعي السياسي لان مساهمة الاعلام الجزائري في نظرهم محدودة و غير مهنية فهم لا يثقون في مصداقيته

اما بالنسبة للمبحوث الاول و الثالث و السادس و الثامن و التاسع و العاشر فلهم وجهة نظر تختلف عن المبحوثين السابقين حيث يرى المبحوث الاول و السادس ان الاعلام يساهم في تشكيل الوعي السياسي خاصة عند التحيزات القبلية او الجهوية لان الشعب الجزائري في معظمه متعصب لانتماءاته السياسية

المبحوث الثالث : يرى ان للإعلام تأثير كبير في مختلف المجالات منه تأثير على الوعي السياسي و كنموذج تم ذكره اثناء المقابلة من طرف هذا المبحوث الحراك السياسي الشعبي الجزائري الذي اطره الاعلام تأطير واسعا تمثل في تنظيم مسيرات سلمية .

المبحوث السابع و الثامن و التاسع و العاشر : يرون ان الاعلام يساهم بشكل كبير في تشكيل الوعي السياسي بكل ابعاده الفكرية "الإيديولوجيات " و الوجدانية "النفسية "و السلوكية "التصرفات "; و ذلك بالاستناد على نظرية التأثير المحدود خاصة في اوقات الانتخابات و القضايا الراهنة التي تعيشها الجزائر بمختلف طبقاتها الاجتماعية .

و عليه نستنتج ان الاعلام يساهم بدرجة كبيرة و مهمة في تشكيل الوعي السياسي الذي يعبر عن رؤية الافراد للنظام السياسي القائم و العمليات السياسية و برامج التنظيمات و الاحزاب السياسية و مواقفهم منها .

السؤال الخامس :

- هل تعتبر ان حرية الاعلام تمارس بكل شفافية في الجزائر ؟

الجواب الخامس:

لقد اجاب المبحوث الثالث على ان حرية الاعلام تمارس بكل شفافية وهذا حسب ما شاهده من خلال مواقع التواصل الاجتماعي فاسبوك الذي اصبح اعلام جديد واسع و سهل وهذا الاخير هو الذي قد الحرية للإعلامين في تنال مختلف القضايا السياسية .

اما بالنسبة للمبحوث الاول و الثاني و الرابع و الخامس و التاسع و العاشر فصرحوا على عدم وجود حرية للإعلام تمارس بكل شفافية لأنها تخضع لرقابة السلطة الحاكمة و ما يخدم النظام .

المبحوث السابع لا يعتبر حرية الاعلام حرية تمارس بكل شفافية نظرا لعدم احترافية بعض القنوات منها الخاصة و العامة مما يشوه الرسالة الاعلامية و لا يعطيها المصداقية .

المبحوث الثامن يري انه لا حرية للإعلامين في ممارسة نشاطاتهم بكل شفافية لأنها مغتصبة من طرف المتلاعبين بالعقول و من قبل اباطرة المال و السياسة الذين يعملون من اجل السيطرة للتحكم في عقول الجماهير.

و عليه نستنتج بان ليس هناك حرية للإعلامين تسمح لهم بممارسة مهنتهم بكل شفافية نظرا لسيطرة الدولة على هذا القطاع.

و هذا ما يجعلنا نقول أن وسائل الإعلام ككل تأثر بشكل كبير في عملية التنشئة السياسية و يمكن تقسيم هذا التأثير إلى ثلاثة أنواع :

1- تأثير معرفي : و ذلك في العلاقة بين التعرض لوسائل الإعلام و زيادة الوعي المعرفي و الثقافي بالبيئة السياسية ،فقد أصبحت وسائل الاعلام مصدرا مهما من مصادر الحصول على المعلومات المتعلقة بقضية سياسية معينة .

2- تأثير وجداني : و هو أثر وسائل الاعلام على المواقف و تشكيل الاتجاهات ، فقد أكدت الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن التعرض لوسائل الاعلام يزيد من اهتمامات الفرد في القضايا السياسية التي تحدث في البيئة و تدفعه إلى البحث عن المعلومات التي تشبع فضوله .

3- تأثير سلوكي : و يقصد به معرفة العلاقة بين التعرض لوسائل الاعلام و المشاركة الحقيقة في نمط البيئة السياسية .[1]

[1] نقبيل كمال ، مرجع سبق ذكره ، ص 11 .

ج- **المحور الثاني** : كلما توفرت اجواء الحوار و التوافق و الحريات و الانسجام و التناسق في الاداء و المهام بين الاعلام و المجتمع المدني و الاحزاب السياسية في الجزائر كلما كان انتقال الديمقراطي ناجحا و امنا .

يشمل المحور الثاني 5اسئلة من خلالها توصلنا الى ما يلي :

السؤال الاول :

- ماذا يمكن ان يقدم لك الجانب السياسي في حياتك الجامعية و العادية ؟

الجواب الاول :

لقد اجاب المبحوث الاول و الثاني و السادس و العاشر على عدم تقديم الجانب السياسي اي اضافات في حياتهم العادية او الجامعية نظرا لتوجهها لخدمة مصالح معينة بعيدا عن الحقيقة و عن المصلحة العامة للشعب .

المبحوث الثامن: فقد صرح بعدم ميله للجانب السياسي لكنه يطالع على بعض المضامين ذات البعد السياسي .

المبحوث الثالث و الرابع : يرون ان الجانب السياسي قدم لهم نوع من الاستقرار و الامن في حياته العادية او الجامعية لان حياة الفرد و استقراره راجع الى الاستقرار السياسي كما ساهم في توجيه رايهم السياسي .

المبحوث السابع و التاسع و الخامس : يرون ان الجانب السياسي عمل على تطوير فكرهم و وعيهم اتجاه قضايا المجتمع و الدولة و ساعدهم في فهم و تحليل و تفسير الكثير من الظواهر السياسية .

و عليه نستنتج بان برغم من عدم تقديم الجانب السياسي للبعض اي شيء نظرا لتغليب المصلحة الخاصة عن المصلحة العامة الا ان هذا لا ينفي لدى الاغلبية مساهمة الجانب السياسي في توعيتهم بأهم القضايا التي تمس البلاد و في تحقيق الاستقرار و الامن و توجيه رايهم السياسي .

السؤال الثاني :

- هل لديك رغبة المشاركة في الانتخابات السياسية نعم , لا ,و لماذا ؟

الجواب الثاني :

يرى المبحوث الاول و الثاني و الرابع و الخامس و السادس و الثامن , بان ليس لهم الرغبة في المشاركة في الانتخابات السياسية باعتبارها مجرد حبر على ورق و ان البرامج الانتخابية اصبحت وعود كاذبة تسعى الى تقديم المصلحة الخاصة عن المصلحة العامة .

المبحوث الثالث و السابع و التاسع ,كانت لديهم الرغبة في المشاركة الانتخابية و ذألك من اجل التغيير للواقع السياسي و الاجتماعي للبلاد .

المبحوث العاشر شارك في الانتخابات البرلمانية السابقة لكنه قابل واقع اسوء من الواقع الذي كان ينتظره حسب تصرحه .

و عليه نستنتج برغم من وجود عينة لا ترغب بالمشاركة في الانتخابات السياسية لأسباب مختلفة الا ان هذا لا يلغي وجود عينة اخرى ترغب في المشاركة الانتخابية من اجل تغيير الاوضاع السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و النهوض بالبلاد .

السؤال الثالث :

- كيف ترى الواقع السياسي الحالي في الجزائر ؟

الاجابة الثالثة :

اجابة المبحوث الاول و الرابع و السابع و العاشر : يرون الواقع السياسي في الجزائر حاليا غير مستقر نظرا للاحتجاجات التي شهدتها البلاد و لتدني الاوضاع السياسية .

المبحوث التاسع : يرى ان الواقع السياسي فيه جوانب ايجابية لكن غالبيته سلبية لا توجد مصداقية .

المبحوث الثالث و الخامس و الثامن : الواقع السياسي مستقر بطبيعة الحال فنحن نعيش في حياة مستقرة يسودها الانسجام و التوافق في ظروف امنة و هذا يدل على انها سياسة ناجحة و مستقرة مقارنة بالدول المجاورة او الدول الاخرى التي تعيش في حالة من عدم الاستقرار و الانسجام.

المبحوث الثاني و السادس ان الواقع السياسي غير واضح و لكن يبدو مستقرا نوعا ما

و عليه توصلنا على ان برغم من سلبيات الواقع السياسي في الجزائر الا ان الجزائر تعيش في حالة من الاستقرار و الانسجام و التوافق مقارنة بالدول الاخرى

السؤال الرابع :

- ما هي اهم النقاط الواجب تجسيدها لتفعيل دور الاعلام في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر ؟

الاجابة الرابعة :

لقد اجاب المبحوث الاول عن اهم النقاط الواجب تجسيدها لتفعيل دور الاعلام في عملية الانتقال الديمقراطي منها البعد عن الحيادية و التحيز و الذاتية و معالجة المواضيع بكل موضوعية و تفعيل المراقبة المستمرة و التطوير من وسائل الاعلام بنقل الرسالة بطريقة مقنعة للجمهور

المبحوث الثاني و الخامس : ادلوا بضرورة الاستقلالية و الشفافية و المسؤولية التي يجب على الاعلام التحلي بها حتى يكون له دور فعال في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر .

المبحوث الثالث : حتى يكون للإعلام دور فعال في تجسيد الانتقال الديمقراطي لابد من اعطاء قيمة له كونه السلطة الرابعة في البلاد و هذه المكانة تخص اهل الاختصاص و ليس بالمتطفلين عليه بالاضافة إلى التناسق في الأداء بين وزسائل الاعلام و الجماهير .

المبحوث الرابع و السادس و السابع : صرحوا على ان يتمتع الاعلام بالشفافية و الاحترافية في الاعداد و نقل المعلومات و العمل على رفع قيوده و ترك له المجال للحوار لمعالجة المواضيع بكل حرية دون اي ضغوط حتى يكون دوره فعال في عملية الانتقال الديمقراطي في البلاد .

المبحوث الثامن: يرى بان هناك نقطتين اساسيتين لتفعيل دور الاعلام في عملية الانتقال الديمقراطي الا و هي تبني الحياد و الشفافية .

المبحوث التاسع: صرح على ضرورة استرجاع المصداقية بين وسائل الاعلام و الجمهور و على رد الاعتبار للإعلام سواء المكتوب او المسموع باعتباره الوسيلة الاولى و المساعدة على الحصول على المعلومات .

المبحوث العاشر : حتى يكون للإعلام دور في عملية لانتقال الديمقراطي يجب الرجوع الى دور القادة و البنية التحتية للإعلام

و عليه نستنتج بان ينبغي على الاعلام التحلي بالشفافية و الاستقلالية و المسؤولية و الاحترافية و معالجة المواضيع السياسية بكل حرية و موضوعية دون اي ضغط حتى يكون هناك انتقال ديمقراطي جزائري نزيه .

السؤال الخامس :

- هل ساهم الحراك الشعبي في تمثيل موجة جديدة في علية الانتقال النظام ديمقراطي حقيقي في الجزائر ؟

الجواب الخامس :

يرى المبحوث الاول و الثاني و الرابع و السادس و العاشر بان الحراك الشعبي لم يساهم في تمثيل موجة جديدة في عملية الانتقال الديمقراطي نظرا لاختراقه و توجيهه نحو مصالح اشخاص تابعين للسلطة لا غير و لي خلقه نوع من الانحرافات كعملية حرق الغابات من اجل نهب خزينة الدولة بطريقة غير مباشرة .

اما المبحوث الثالث و الخامس : صرح بان الحراك الشعبي ساهم في احداث مجموعة من التغيرات الايجابية التي مست مختلف المجالات حيث كان للإعلام دورا واسعا في تنوير الراي الشعبي سياسيا و اجتماعيا من اجل الانتقال الى نظام ديمقراطي حقيقي يشهد له مختلف الدول و الى كيفية تعامل الشعب الجزائري مع هذه المرحلة بكل سلمية .

المبحوث السابع و الثامن و التاسع : يرون ان الحراك الشعبي ساهم في تمثيل موجة جديدة في عملية الانتقال الديمقراطي بسلميته لكنه اخترق و تفكك في الاخير .

و عليه نستنتج بان على الرغم من ان الحراك اخترق و تفكك في الاخير الا انه ساهم بشكل كبير في احداث انتقال ديمقراطي حقيقي نظرا لسلميته و إيجابية في تنوير الراي العام سياسيا و اجتماعيا .

2- مناقشة و تفسير النتائج الجزية للدراسة:

أ- مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الاولى :

1. الاعلام يحتل المركز الاول في الحصول على المعلومات و ذلك بمختلف وسائله.
2. واقع الاعلام في الجزائر لا يزال خاضع للسلطة كونه يخدم مصالح معينة و كون الاعلاميين ليس لهم الحرية المطلقة لممارسة مهنتهم بكل شفافية .
3. للمضامين الاعلامية دور في التأثير على البعد السياسي كونها تروج لقيم سياسية يتم اكتسابها من خلال ما يتلقونه من معلومات عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي خاصة الفاسبوك.
4. الاعلام يساهم في رؤية الافراد للنظام السياسي القائم مما يساعدهم في تشكيل وعيهم السياسي و في ابراز موقفهم من العمليات و البرامج و الاحزاب السياسية.

من خلال ما توصلنا اليه من نتائج نلاحظ صدق الفرضية الاولى و التي تهدف الى ابراز مدى مساهمة الاعلام في الوعي السياسي و ذألك من خلال تأثر الافراد بالمضامين الاعلامية ذات البعد الساسي .

ب-مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الثانية :

1. للجانب السياسي في توعية الافراد بأهم القضايا التي تمس البلاد و في تحقيق الاستقرار و الامن لان حياة الفرد و استقراره راجع الى الاستقرار السياسي .

2. ان عدم مشاركة عينة في الانتخابات السياسية هذا لا يلغي وجود عينة ترغب في المشاركة الانتخابية من اجل تغيير الاوضاع السياسية و الاجتماعية و النهوض بالبلاد .

3. ان الواقع السياسي في الجزائر يشهد حالة من الاستقرار و الانسجام و التوافق مقارنة بالدول الاخرى.

4. من أهم النقاط في تفعيل دور الاعلام في عملية الانتقال الديمقراطي البعد عن الحيادية و ضرورة الاستقلالية و الشفافية ، رفع قيوده و ترك له المجال للحوار لمعالجة المواضيع بكل حرية .

5. برغم من سلبيات الحراك الشعبي غير انه ساهم بشكل كبير في احداث انتقال ديمقراطي نظرا لسلميته و ايجابياته في تنوير الراي العام السياسي و الاجتماعي من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.

و عليه من خلال ما توصلنا اليه من نتائج نلاحظ صدق الفرضية الثانية و التي تهدف الى تحقيق الانسجام و الاستقرار السياسي من خلال اعطاء الاعلام صورة نموذجية في تنويره للراي العام السياسي " الحراك الشعبي " لضمان مسار انتقال ديمقراطي شفاف و ناجح.

3- النتائج العامة للدراسة :

خصلت الدراسة الميدانية التي أجريت على الأساتذة الجامعيين بكلية ابن خلدون – تيارت- قسم العلوم الاجتماعية و الانسانية إلى مجموعة من النتائج نلخصها في ما يلي :

1- معظم الأساتذة يتراوح سنهم من 29 إلى 34 سنة بنسبة 60% .

2- توصلت الدراسة إلى أن الإعلام هو أداة فعالة لخدمة الشعوب و ذلك بالتعبير عن أفكارهم و توجهاتهم المختلفة .

3- تعزيز قيم المشاركة السياسية و صنع القرار السياسي و درجة الحرية التي يجب التمتع بها داخل هذا البناء السياسي الاجتماعي.

4- كما توصلت أيضا إلى أهمية الإعلام في استمرارية العمل السياسي الإصلاحي التوعوي .

5- ينبغي تحرر الإعلام حتى يكون هناك انتقال ديمقراطي نزيه .

6- تمثيل الإعلام للمجتمع من خلال نشره لمختلف القضايا مثل : الحراك الشعبي .

7- أظهرت الدراسة بأن الجزائر تعيش حالة من الاستقرار و الانسجام مقارنة بغيرها من الدول و هذا نتيجة لاستقرارها السياسي.

8- لإحداث تغيرات إيجابية في الأوضاع السياسية ينبغي تفعيل المشاركة الشعبية .

9- ضرورة تدعيم الثقة بين الشعب و السلطة الحاكمة و الإعلام .

10- مساهمة الحراك الشعبي في إحداث انتقال ديمقراطي عن طريق الإعلام بهدف تنوير الرأي العام .

11- ضرورة التزام الإعلام بنشر قيم الديمقراطية ، و توعية الرأي العام بحقوقه و واجباته في هذا الخصوص ، من خلال فتح نقاش حر تديره النخبة من السياسيين و المجتمع المدني .

12- المضامين الإعلامية السياسية لها تأثير على توجهات الأساتذة سواء كان هذا التأثير سلبي أو إيجابي .

4-التوصيات :

من أجل بناء مجتمع ديمقراطي يجب ما يلي:

1-مراجعة قانون الإعلام بما يتيح حرية أوسع لمختلف الوسائل، ولرجال المهنة في الوصول للمعلومة ونشرها وكذا تحديد مفاهيم دقيقة لمهنة الصحافة، وحق امتلاك الوسائل الإعلامية، وكذا مفاهيم التجاوزات الخاصة بالقيم الثقافية والدينية...، فضلا عن تحديد مفاهيم الوحدة الاجتماعية والوطنية، ومصالح الدولة.

2-إعادة النظر في قطاع الإشهار وتوزيعه، ضمانا لكسر الاحتكار، والتعامل الموضوعي بنفس القدر مع كل وسائل الإعلام، سواء كانت تقليدية أو جديدة.

3-صياغة ميثاق أخلاقي جديد لمهنة الصحافة، بما يتماشى مع التطورات الحديثة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال من جهة ومع القيم الأخلاقية للمجتمع الجزائري من جهة أخرى .

4-فتح المجال أمام الخواص للاستثمار في قطاع الأعلام، من أجل الوصول إلى صناعة إبداعية، تروج لقيم المجتمع وثقافته، كما تكون مصدرا لخلق الثروة في نفس الوقت.

5-تكوين أكثر احترافية لرجال الإعلام، بما يضمن الوصول إلى إعلام استقصائي، يبحث عن الحقائق وينشرها لتنوير الرأي العام، وكذا لفرض الرقابة الشعبية على المسيرين والمسؤولين في حرية ، لمكافحة الفساد بشتى أشكاله .

6-فرض رقابة قانونية وأخلاقية على وسائل الإعلام التي تعتمد على الإثارة لاستقطاب الجمهور، على حساب المهنية وعلى حساب قيم المجتمع .

7- ضرورة إعادة النظر في النشر الالكتروني، وتنظيم البيئة الافتراضية لشبكات التواصل الاجتماعي من خلال نصوص قانونية، تفرض احترام الخصوصيات، وتضع حدا للتجاوزات بحق الأشخاص والقيم الثقافية للمجتمع الجزائري، من أجل بناء بيئة افتراضية لنشر الوعي، والقيم السامية في جو من النقاش والحوار الإيجابي بين مختلف أطياف المجتمع.

الخاتمة

خاتمــة :

و عليه توصلنا من خلال دراستنا بأن للإعلام النزيه و الحيادي و الصادق دور مهم في نشر الوعي بين الناس و تعريفهم بما يغيب عنهم و أن منظومة الإعلام في الجزائر تعد مكسب هام أدى إلى بناء نظام ديمقراطي جديد ، تعكس تجاوز المنظومة الإعلامية لأدوارها التقليدية إلى دورها الحديث المرتبط بتعزيز التماسك الاجتماعي و خلق الوعي المدني و السياسي لإحداث انتقال ديمقراطي و تعزيز مسيرة الديمقراطية في الجزائر من خلال نشر ثقافة الديمقراطية و خلق المواطن الإعلامي الذي يجعل من الإعلام ساحة واسعة للممارسة النقد و الحوار حول القضايا حتى تلك التي مازال تناولها من المحرمات السياسية و هو ما يساهم في دمقرطة المجتمع و التشبه بالقيم الديمقراطية كخطوة أولى و ضرورية في الانتقال باتجاه النظام الديمقراطي ، الذي له دور كبير في إصلاح المؤسسات الرسمية و الغير الرسمية للنظام و إرساء بنية ثقافية ديمقراطية يتشرب معها النظام السياسي و المجتمع قيم الديمقراطي و يفقه معنى المواطنة و ما يترتب عنها من حقوق و واجبات إلى أن هذا لا ينفي وجود فجوى كبيرة بين الفهم النظري للديمقراطية و تحقيقها الفعلي خاصة في الدول النامية منها الجزائر و هذا ما يستدعي ضرورة التمييز بين الاجراءات الديمقراطية و قيم الديمقراطية (كالانتخابات التي تسيطر عليها السلطة و السماح بالتعددية السياسية و الحزبية و الممارسة السياسية الشكلية التي يبثها الإعلام في غياب إعمال حقيقي لقيم الديمقراطية) الإيمان بالتعددية السياسية مثلا لا يعني أن النظام الحاكم أصبح ديمقراطيا كون الإجراءات الإصلاحية التي تلجأ إليها النظام الساسي في الجزائر في كل مرة لا تعدوا أن تكون مجرد ترتيبات آنية للتكيف مع الضغوطات الداخلية و الخارجية لذلك على الإعلام أن يلعب دورا أكبر منها حتى يكون هناك حل للمشكلات التي تواجه عملية انتقال هذا النظام في الجزائر .

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع :

1- أحمد عيساوي، مدخل إلى علوم الإعلام والاتصال، ط 1 ، دار الكتاب للنشر والتوزيع، مصر،2014.

2- محمد عابد الجابري، الديموقراطية وحقوق الإنسان، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1994.

3- عماد الفقي ، الدستور الحالة المصرية ، المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، القاهرة ، 2012.

4- محمود إسماعيل ، مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير، ط1 ، الدار العالمية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2003 .

5- فارس ابو خليل ، وسائط الإعلام بين الكبت و حرية التعبير ، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان ، 2015 .

6- أية روو وليام ، الصحافة العربية الإعلام الإخباري وعجلة السياسة في العالم العربي ، ترجمة : موسى الكيلاني مركز الكتب الأردني ، الأردن ، 1989 .

7- إنتصار إبراهيم عبد الرزاق و صفد حسام الساموك ، الإعلام الجديد تطور الأداء و الوسيلة الوظيفية، الطبعة الإلكترونية الأولى، دار الجامعة للطباعة و النشر و الترجمة ، بغداد، 2011 .

8- احدادن زهير ، الصحافة المكتوبة في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2012.

9- الأميرة سماح فرج عبد الفتاح ، فاضل محمد البدراني و آخرون ، الإعلام و تشكيل الرأي العام و صناعة القيم ،ط1 ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2013.

10-أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط1 ، عالم الكتب القاهرة ، 2008 .

11- بوحنية قوي، الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة ، ط1 ، دار الراية للنشر و التوزيع ، 2012 .

12- عبد الله جاب الله، الأزمة السياسية في الجزائر، دار الأمة للطباعة و الترجمة و النشر و التوزيع ، الجزائر ،1996 .

13-موريس ، أنجرس. منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ط2،ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، الجزائر، دار لقصبة للنشر ، 2006 .

14- رجاء وحيد دويدري ، البحث العلمي اساسياته النظرية و ممارسته العملية ، ط1 ،دار الفكر ، دمشق ، 2000 .

15- أحمد بن مرسلي ، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال ، ط4 ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2010.

16- محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي، الجزائر ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ،1997، ص 59 .

17- بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي ، دراسة على اليمن وبلاد أخرى، القاهرة، مكتبة مدبولي،2008.

18- ليندة لطاد و آخرون ، منهجية البحث و تقنياته في لعلوم الاجتماعية، برلين ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ، 2019 .

19- أحمد إسماعيل إسراء، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر 1991- 2007 ، مصر ،2006 .

20- مخلوف بشير ، موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر ، بحث مقدم لنيل دكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي ، جامعة وهران سينيا، 2013/2012.

21- مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008) رسالة دكتوراه كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة بن يوسف بن خدة ، 2010/2009.

22- محمد بوضياف ، مستقبل النظام السياسي الجزائري ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر، 2008 .

23- شهرزاد صحراوي ، هيكلية التحول الديموقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة تونس ،الجزائر ،المغرب مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات مغاربية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013/2012.

24- عبد الله حميد العنزي ، دور وسائل الاعلام الكويتية في تعزيز الثقافة السياسية لدى الشباب الكويتي ، رسالة ماجستير في الاعلام ، جامعة الشرق الأوسط ، نيسان 2014 .

25- حياة قزادري ،علاقة الصحفي الجزائري بمفهوم الثقافة السياسية ،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر ، 2001 .

26- عميرة محمد ايوب ، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر 2009/1999، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص تنظيمات السياسية و الادارية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2013 .

27- زريق نفيسة، عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق، رسالة ماجستير، تنظيم سياسي واداري، جامعة باتنة ، 2009.

28- نقبيل كمال ، دور الإعلام في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص إدارة و حكامة محلية ،جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2015/2014.

29- شهري صابرينة ، ريمان سارة ، دور الإعلام الجديد في تشكيل الوعي السياسي الفايسبوك نموذجا ، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، تخصص علم الإجتماع الإتصال ،جامعة تيارت ، 2020/2019 .

30-رحو نصيرة و بنصحراوي هاجر الشباب و الإعلام السياسي و المشاركة السياسية في الجزائر ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، تخصص علم إجتماع الإتصال ، جامعة إبن خلدون تيارت الجزائر ، 2021/2020 .

31-الطيب بوداود ، الإعلام و التنمية المجتمعية في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي ، جامعة محمد بوضياف مسيلة ، قسم العلوم السياسية تخصص إدارة و حكامة محلية ، 2016 / 2017 .

32-علي مصباح محمد الوحيشي ، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي ، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية ، جامعة الزاوية ، مجلد الأول ، العدد الثاني ، أكتوبر 2015 .

33-سي موسى عبد الله ، الإعلام السياسي و المثقف العضوي في الجزائر ، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية ، العدد 26 ، سبتمبر 2016 .

34-سمير رحماني ، دور الاعلام في تكريس الانتقال الديمقراطي في الجزائر على ضوء المتغيرات الراهنة ، مجلة التمكين الاجتماعي ، جامعة باتنة1(الجزائر) ، المجلد2 ، العدد3 سبتمبر2020 .

35- مصطفى عوفي ، الطيب بلوصيف، الإعلام والتحول الديمقراطي ، مجلة علوم الإنسان و المجتمع ، جامعة باتنة، جامعة سطيف2 ، الجزائر، العدد 09، مارس 2014.

36-هشام رشدي خير الله ، محاضرات في نظريات الإعلام ، كلية التربية النوعية ، قسم العلوم الاجتماعية و الإعلام جامعة المنوفية .

37-محمد بلحوت ، دور الإعلام الجديد في تصحيح الصورة الذهنية مقاربة نظرية ، مجلة أكاديمية لدراسات سياسية ، المجلد 06 العدد 05 ، تونس ديسمبر 2021 .

38-رضوان بوجمعة ، هوية الصحفي في الجزائر ، من خلال الخطابات والمواثيق الرسمية من 1962إلى 1998 ، المجلة الجزائرية للاتصال ، الجزائر ، العدد 17،1998 .

39- يوسف أزروال ، الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي المضمون الأسباب عوامل النجاح والفشل، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي تمنراست، المجلد 11 ، العدد 3 ، السنة 2019 .

40- فتيحة زيماموش ، خطوة إلى الأمام من أجل خطوتين إلى الوراء ، مجلة الصحافة ، معهد الجزيرة للإعلام ، الإعلام في الجزائر 7يوليو 2021- مقال إلكتروني Institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/1528 .

41- بوعزيز بوبكر، محاضرات في مقياس مدخل إلى علوم الإعلام و الاتصال ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/ 2018 . الموقع : http:// virtuecampus.univ-msila.dz/facshs

42-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 1989 ، المادة 35 ، الجريدة الرسمية ، العدد 76 ، ديسمبر 1996 .

43-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم 92-44 يتضمن إعلان حالة الطوارئ ، الجريدة الرسمية، العدد 10 ، فيفري 1992 .

44-صالحي عبد الرحمان ، علاقة السلطة بالصحافة في الجزائر " أي مستقبل لحرية الإعلام" مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الإجتماعية جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر 2020/04/12 .
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/119/12/7/140185

45-بركيطة وأخرون ، المجلة الإلكترونية للدراسات و الأبحاث الدستورية و السياسية.نظرية الإنتقال الديمقراطي .مذكرة ماستر، الدراسات الدستورية و السياسية جامعة محمد الأول .كلية العلوم القانونية و الإقتصادية و الإجتماعية وحدة نظريات التنمية السياسية و الحكامة، 2011/2010 .

46-أنظر أول دستور للجزائر 1963 ، الحقوق الأساسية في دستور 1963 .
https://khitasabdelkarim.wordpress.com/2017/08/01/%d8%a7%d9%84%d8%ad%d9%82%d9%88%d9%82-/%d9%88%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%a7%d8%ac%d8%a8%d8%a7%d8%aa

47-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008 .

48-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016 .

49-ليلى مداني، إشكاليات المأسسة و أفاق الإنتقال الديمقراطي في دول شمال إفريقيا ، ملتقى وطني . كلية الحقوق و العلوم السياسية بودواو ، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، 8 ديسمبر 2020 .

50-فتحي دايم ، الإنتقال الديموقراطي في الجزائر واقع و آفاق، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ،كلية الحقوق و العلوم السياسية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، 2020.

51-رياض الصيداوي، الانتخابات و الديمقراطية والعنف في الجزائر، المستقبل العربي، عدد 245جويلية ، 1999.

52-أحمد نقي ، المقابلة الماهية الأهمية الاهداف الانواع . العدد 02 ، المجلد 01 ، ديسمبر 2021 .

53-قرن محمد اسلام ، التحول السياسي في الجزئر من مأزق النظام الى مأزق الحراك ، منتدى السياسات العربية ، فيبراير 2020 .

54-قط سمير ، إشكالية الانتقال الديمقراطي في الجزائر منذ إقرار التعددية السياسية مقاربة بنيوية ، مجلة دفاتر السياسة و القانون مقال علمي منشور، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر ، العدد 16 جانفي 2017 .
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/120/9/16/28360

55-ماسين بن غالية ، الانتقال الديموقراطي في الجزائر : المفهوم و العوائق ، مقال من الانترنت ، موقع ساس ، 2019 .
/https://sasapost.today/opinion/democratically-movement-in-algeria

56-توفيق المديني ، قراءة في كتاب الإنتقال الديموقراطي في الجزائر أصبح ضرورة و ليس خيارا ، موقع عربي 21 ، 2019 .
https://arabi21.com/story/1182371/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A3%D8%B5%D8%A8%D8%AD-%D8%B6%D8%B1%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%B3-%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7

الملاحق

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

علم الاجتماع الاتصال

ماستر2

دليل مقابلة بحث بعنوان

مكانة الإعلام في سيرورة الانتقال الديمقراطي في الجزائر

دراسة ميدانية بجامعة ابن خلدون قسم العلوم الإنسانية و الاجتماعية

من إعداد الطلبة : حر محمد ، حردودي عبد الحليم

الأستاذ المشرف : غمبازة جمال الدين

الموسم الجامعي:2022/2021

1- **المحور الأول** : يساهم الإعلام بدرجة كبيرة في الوعي السياسي لدى الأساتذة الجامعيين و ذلك من خلال تفسير و تحليل و التفاعل مع المضامين السياسية .

أسئلة المحور الأول :

- هل أنت من متتبعي وسائل الإعلام ؟ و ماهي أهم وسيلة تتابعها ؟
- كيف ترى واقع الإعلام في الجزائر؟
- هل تتأثر بالمضامين الإعلامية ذات البعد السياسي ؟
- كيف ترى مساهمة الاعلام في تأثير على تشكيل الوعي السياسي في الجزائر ؟
- هل تعتبر ان حرية الاعلام تمارس بكل شفافية في الجزائر؟

2- **المحور الثاني** : كلما توفرت أجواء التوافق و الحوار و الحريات و الانسجام و التناسق في الأداء و المهام بين الاعلام و المجتمع المدني و الأحزاب السياسية في الجزائر كلما كان مسار الانتقال الديموقراطي ناجحا و آمنا .

أسئلة المحور الثاني :

- ماذا يمكن أن يقدم لك الجانب السياسي في حياتك الجامعية و العادية؟
- هل لديك الرغبة في المشاركة في الانتخابات السياسية نعم، لا و لماذا ؟
- كيف ترى الواقع السياسي الحالي في الجزائر؟
- ماهي أهم النقاط الواجب تجسيدها لتفعيل دور الاعلام في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر ؟
- هل ساهم الحراك الشعبي في تمثيل موجة جديدة في عملية الانتقال الى نظام ديمقراطي حقيقي في الجزائر ؟

ملخص الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على دور و ماهية الإعلام في عملية انتقال الديمقراطي في الجزائر عبر مختلف مراحله التاريخية التي تم حصرها ما بين 1998 إلى سنة 2019 ، على ضوء المتغيرات الراهنة حيث أن للإعلام دور أساسي في تجسيد عملية النهوض بالمجتمعات وكل وسائل الإعلام معنية بهذا الدور سواء كانت تقليدية أو حديثة ، كما أن كل القطاعات بحاجة الإعلام نموذجي ، فالإعلام بأدواته يعد شكلا من أشكال العمل السياسي . إذ تهدف هذه الدراسة أيضا على معرفة مدى فهم و تفاعل وتأثر الأستاذة الجامعيين مع مختلف المضامين السياسية و الإعلامية وطرق تشكيل الوعي السياسي في الجزائر . ولقد انطلقت دراستنا من التساؤل الرئيسي : ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه الإعلام في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر ؟

اعتمدنا في دراستنا و انطلاقا من ما هو متعارف عليه في البحوث الأكاديمية على المنهج الوصفي و المنهج التاريخي بغية الإحاطة بكل متغيرات الظاهرة ، و بالنسبة لأداة البحث اعتمدنا على المقابلة ذات الأسئلة المفتوحة كون هذه الأداة تسمح بالتعرف على أعماق و أفكار المبحوثين للخروج بمعلومات و تصورات أكثر وضوحا و دقة لفهم طبيعة الإعلام و الانتقال الديمقراطي في الجزائر . وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

توصلت الدراسة إلى أن الإعلام هو أداة فعالة لخدمة الشعوب و ذلك بالتعبَير عن أفكارهم و توجهاتهم المختلفة.

– ضرورة تدعيم الثقة بين الشعب و السلطة الحاكمة و الإعلام.

– ضرورة التزام الإعلام بنشر قيم الديمقراطية، و توعية الرأي العام بحقوقه و واجباته من خلال فتح نقاش حر تديره النخبة من السياسيين و المجتمع المدني .

–ينبغي تحرير الإعلام حتى يكون هناك انتقال ديمقراطي نزيه.

– المضامين الإعلامية السياسية لها تأثير على توجهات الأساتذة سواء كان هذا التأثير سلبي أو إيجابي .

– ضرورة تدعيم الثقة بين الشعب و السلطة الحاكمة و الإعلام .

Study summary:

This study aims to stand on the role and nature of the media in the process of democratic transition in Algeria through its various historical stages that were counted between 1989 to 2019, in the light of the current changes as the media has a key role in embodying the process of advancing societies and all media are concerned with this role, whether they are Traditional or modern, just as all sectors need exemplary media, media with its tools is a form of political action. This study also aims to know the extent of understanding, interaction and influence of the university professor with the various political and media contents and ways of forming political awareness in Algeria. Our study started from the main question: What is the role that the media can play in the process of democratic transition in Algeria?

In our study and based on what is customary in academic research, we relied on the descriptive approach and the historical method in order to capture all the variables of the phenomenon, and for the research tool we relied on the interview with open questions, as this tool allows to identify the depths and ideas of the respondents to come up with more clear information and perceptions And accuracy to understand the nature of the media and the democratic transition in Algeria.

The study concluded a set of results, the most important of which are :

- The study concluded that the media is an effective tool for serving the people by expressing their different ideas and orientations.

- The necessity of strengthening trust between the people, the ruling authority, and the media.

- The necessity of the media’s commitment to spreading the values of democracy, and raising public opinion’s awareness of its rights and duties by opening a free debate run by elite politicians and civil society.

- The media should be liberated so that there is a fair democratic transition.

- Political media contents have an impact on teachers' attitudes, whether this influence is negative .

- The need to strengthen trust between the people, the ruling authority and the media.

جامعة ابن خلدون – تيارت

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

تصريح شـرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 2020/12/27 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة) ...حرحـ..و..دي..عبد..الحليم...

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم :...2074438...والصادرة بتاريخ :...2022..0..02..0..03...

المسجّل(ة) بكلية :..العلوم..الإنسانية..و..الاجتماعية... قسم : ..العلوم..الاجتماعية...

و المكلف بإنجاز أعمال بحث مذكرة التخرج ماستر عنوانها :

.....مساهمة..الإعلام..في..سير..ورة..الإستفتاء..الديمقراطي.....

.....في..الجزائر.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ ..08./.06./.2022.

إمضاء المعني

جامعة ابن خلدون – تيارت

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

تصريح شـرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 2020/12/27 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة) .....حـر مـحـمـد.....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم :200160526 والصادرة بتاريخ :2016.04.14.....

المسجّل(ة) بكلية :العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم : ...العلوم الاجتماعية.....

و المكلف بإنجاز أعمال بحث مذكرة التخرج ماستر عنوانها :

.....ممارسة الإعلام في سبورة الاستقال الديمقراطية.....

في الجزائر .....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ ...08/06/2022...

إمضاء المعني